وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة مولود معمري- تيزي وزو-
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم العلوم الإنسانية
فرع التاريخ

الجزائريون ومؤسسات الحكم العثماني بين الإقصاء والمشاركة.

مذكرة لنيل شهادة الماستر في تخصص تاريخ الجزائر الحديث 1519م-1830م.

إعداد الطالبتين:
- فلة عبد الرحمان
- نسيمة مزياني

إشراف الأستاذة:
غانية بعيو

السنة الجامعية: 1443-1444هـ/ 2021-2022م

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة مولود معمري- تيزي وزو-
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم العلوم الإنسانية
فرع التاريخ

الجزائريون ومؤسسات الحكم العثماني بين الإقصاء والمشاركة.

مذكرة لنيل شهادة الماستر في تخصص تاريخ الجزائر الحديث1519م-1830م.

إعداد الطالبتين:
- فلة عبد الرحمان
- نسيمة مزياني

إشراف الأستاذة:
غانية بعيو

أعضاء لجنة المناقشة:

السنة الجامعية: 1443-1444هـ/ 2021-2022م

شكر وعرفان

قـــال الله تعـــالى: "لئن شكـــرتم لأزيدنَّـــكم"

صـــدق الله العـــظيـــم

الحمد والشكر للمولى عز وجل الذي يسر لنا أمرنا و أنار سبيلنا من أجل إتمام هذا العمل، والصلاة والسلام على نبيّه محـــمد صلى الله عليه و سلم أفضل مبعوث للعالمين وخاتم الأنبياء والمرسلين.

نتقدم بالشكر الجزيل إلى مسئولة تخصص قسم تاريخ الجزائر الحديث والمشرفة على عملنا الأستاذة "غانية بعيو" التي كانت سندا لنا طيلة فترة الدراسة ورافقتنا في خطوات إنجاز بحثنا هذا ولم تبخل علينا بإرشاداتها وتوجيهاتها القيمة، ندعو الله أن ينير دربها وأن يسدد خطاها ويجعلها مصدر تثقيف وإرشاد.

كما لا ننسى أساتذتنا الكرام فلهم منا جزيل التقدير والاحترام وكل من ساعدنا من قريب أو بعيد.

الإهداء

الحمد لله الذي وفقني للإتمام هذا العمل

إلى "**أمي وأبي**" لا تكفي الأسطر للحديث عنهم أو إنصافهم لهم الفضل والخير لما وصلت له أطال الله في عمرهما وأدامهما لي.

إلى إخوتي سندي في هذه الحياة "**سفيان وزوجته**"، "**سمية**"، "**هند**"

إلى ملائكتي الصغار: "**عدي**"، "**سهل براء**"

إلى توأم الروح، رفيقي في الحياة زوجي "**خالد**"

إلى أفراد عائلتي الثانية من هم بمثابة والداي، وإلى "**ماسينيسا**"، "**غيلاس**"

إلى من شاركتني هذا العمل زميلتي "**تسيمة**"

إلى كل امرأة وفتاة تجاهد مصاعب الحياة في سبيل تحقيق نجاحها.

قدم لي يد العون و ساعدني برأي أو نصيحة أو توجيه و لو إلى كل من ساندني أو بكلمة طيّبة.

فلة

الإهداء

الحمد لله الذي وفقني لإتمام هذا العمل المتواضع ولم أكن لأصل إليه لولا فضل الله علينا

أهدي ثمرة جهدي وعملي:

إلى روح غالية فارقتني وأنا لازلت متعلقة بها إلى روح فجعتني برحيلها إلى "أختي كهينة"رحمة الله عليكي.

إلى رمز الحب و الأمان،إلى"**أمي الغالية**"حفظها الله و رعاها وأطال في عمرها.

إلى من علمني الأخلاق وكيف أواجه الصعاب

إلى من علمني حب العمل والاجتهاد،إلى من تعب في سبيل تعليمي،إلى عماد البيت الذي أفخر به "**أبي العزيز**" حفظه الله لي سندا وأطال في عمره.

إلى سعادتي و ابتسامتي أخواتي "**صبيحة**"،"**حياة**"،" **كاملية**"،"**ياسمين**"، و إلى سندي في الحياة "**سمير**"،"**حكيم**"،"**تسيم**"،"**مقران**".

إلى الكتاكيت الصغار "**إليان**"،"**عبد الغني**"، "**ريان**" و"**آدم**".

وبالأخص زميلتي في العمل "**فلة**"

إلى أعز صديقاتي " **كنزة**"، "**سيلية**"، "**سعيدة**".

إلى الأهل و الأقارب من قريب ومن بعيد

وإلى كل من تحملهم ذاكرتي.

نسيمة

مقدمة

بعد إلحاق الجزائر بالدولة العثمانية سنة 1519م، عمل العثمانيون على بناء دولة ذات سيادة من خلال إرساء نظام الحكم وإنشاء مؤسسات لتسيير الشؤون العامة وهي مستمدة من الأنظمة العثمانية الموجودة في اسطنبول، والتي كان لها دور فعال في تثبيت دعائم الحكم وتعزيز مكانة السلطة العثمانية في الجزائر، بالإضافة إلى تنظيم المجتمع وتوجيهه.

اعتمد الأتراك في تسيير هذه المؤسسات على توظيف مختلف الفئات الاجتماعية المؤثرة في المجتمع الجزائري، وتبنى العثمانيون في هذا سياستين اتجاه العنصر المحلي الإقصاء باستحواذهم على جل المناصب الحيوية في الإيالة وفتح المجال أمام الفئات الأجنبية وسياسة المشاركة عن طريق السماح لهم بتقيد مناصب في الإدارة المحلية أو الجهاز العسكري لخدمة مصالحهم الخاصة.

ومن هذا المنطلق جاءت دراستنا المعنونة بـــ "**الجزائريون ومؤسسات الحكم العثماني بين الإقصاء والمشاركة**" والذي يشكل موضوعا هاما لم يأخذ نصيبه من الدراسة التاريخية، أردنا من خلالها التعرف على أهم المؤسسات في إيالة الجزائر خلال العهد العثماني ومكانة الجزائريين فيها، توضيح علاقة السلطة العثمانية بشرائح المجتمع الجزائري، كما تتجلي أهمية هذا الموضوع في الكشف عن مواطن إقصاء العنصر المحلي من المناصب الإستراتيجية في الإيالة، بالإضافة إلى تسليط الضوء على بعض المشاركات الجزائرية في المؤسسات العثمانية، كما سمح لنا بإبراز تداعيات وأثار سياسة الإقصاء والمشاركة على إيالة الجزائر.

كان هذا الموضوع من اقتراح الأستاذة المشرفة، وحفزتنا على دراسته جملة من الأسباب الموضوعية:

– قلة الدراسات التي تتعلق مواضيعها على مكانة الجزائريين في مؤسسات الحكم العثماني لهذا رأينا أن الموضوع من أهم المواضيع الجديرة بالبحث والدراسة للمساهمة في كتابة تاريخ الجزائر الحديث.

- البحث في طبيعة العلاقة بين الأتراك العثمانيين ومختلف شرائح المجتمع الجزائري وخاصة علاقتها بالعناصر المحلية.

- التعرف على سياسة الإقصاء التي تعرض له الجزائريون ومواطنها وكذا مجالات إشراكهم في المؤسسات العثمانية.

- معرفة تداعيات سياسة الإقصاء والمشاركة على السكان الجزائريين والإيالة.

تتمحور إشكالية هذه الدراسة في نقاط مركزة تمثلت في:

ما هي السياسية التي اتبعتها السلطة العثمانية اتجاه السكان المحلين؟ هل أشركوا في المؤسسات الحكومية أم أقصوا منها؟ ماهي مجالات المشاركة والأسباب التي جعلت السلطة تقوم بتوظيفهم؟ ما هي مواطن الإقصاء ودوافع السلطة العثمانية في تبني هذه السياسية؟ وماهي التداعيات و الآثار المترتبة على الجزائريين والإيالة؟.

ومن خلال الإشكالية نقوم بطرح مجموعة من التساؤلات:

- فيما تكمن مؤسسات الحكم العثماني وما هي أبرز وظائفها ومهامها؟.

- ما هي مجلات الإقصاء؟.

- فيما تتجلي موطن المشاركة الجزائرية إلى جانب العثمانيين؟.

- ما هي الآثار المترتبة عن سياسة الإقصاء والمشاركة؟ وهل كانت مشاركة فعلية في الجهاز الإداري؟.

إن صياغة الموضوع تتطلب منا تحديدا دقيقا لإطاره الزماني والذي كان بين(1519- 1830م) اخترنا هذه الفترة لأن التاريخ الأول يمثل قيام الحكم العثماني في الجزائر وتنصيب خير الدين كأول حكم للجزائر وبداية إنشاء منظومة الحكم في الإيالة وأولها كانت مؤسسة الديوان، أما التاريخ الأخير عرفت فيه الإيالة عدة تحولات وتغيرات كان من نتائجها انهيار الحكم العثماني والغزو الفرنسي للجزائر.

نهدف من خلال دراستنا لهذا الموضوع إلى التعرف على طبيعة العلاقة بين السلطة الحاكمة ومختلف شرائح المجتمع الجزائري، وأهم مؤسسات الدولة الجزائرية وإعطاء صورة واضحة عن تركيبتها ودورها في مختلف الأصعدة، بالإضافة إلى ذلك تبين مواطن إقصاء الجزائريين من الأجهزة الحكومية وأسبابها، وعمدت هذه الدراسة لدوافع إشراك العنصر المحلي في الهياكل العثمانية و مجالاتها، وتداعيات هذه السياسة على إيالة الجزائر.

أما المنهج المتبع فقد اعتمدنا على المنهج التاريخي السردي وذلك في سرد الأحداث وتتبعها زمنيا بداية من الظروف العامة لإلحاق وبناء أسس الدولة الجزائرية الحديثة ووصف مؤسساتها وعلاقة السلطة بمختلف شرائح المجتمع وكذا السياسة التي اتبعها الحكام اتجاه العنصر المحلي في إطار إقصائهم أو إشراكهم في المؤسسات الحكومية.

وفي بناء الموضوع قمنا بوضع خطة وفقا للمادة العلمية التي تحصلنا عليها إلى مقدمة وأربعة فصول وخاتمة، ففي المقدمة قمنا بالتعرف بالموضوع وإبراز أهميته وطرح إشكاليته والفصل التمهيدي جاء بعنوان الظروف قيام الحكم العثماني في الجزائر وتناول المبحث الأول الضعف السياسي والانقسام الداخلي الذي تعرض له بلاد المغرب عامة والجزائر خاصة وتداعيات الغزو الإسباني للجزائر، وفي المبحث الثاني بعنوان تأسيس الحكم العثماني الذي تطرقنا فيه إلى استنجاد الجزائريين بالإخوة بربروس ونظام الحكم العثماني في الإيالة.

أما الفصل الأول الذي جاء بعنوان مؤسسات الحكم العثماني في الجزائر ،قسمناه إلى ثلاثة مباحث تناولنا في المبحث الأول المؤسسات الإدارية والعسكرية، وتناولنا فيه الإدارة المركزية والمحلية وأهم موظفيها وكما عالجنا فيه المؤسسة العسكرية بشقيها النظامي (الجيش الإنكشاري والمؤسسة البحرية) والغير النظامي تعرفا فيها عن أصول الجند ومهام كل مؤسسة.

والمبحث الثاني ذكرنا فيه أهم المؤسسات الاقتصادية، الأولي مؤسسة الخزينة التي اعتبرت العصب الحيوي للإيالة، والثانية المؤسسة دار السكة وجهازها الإداري، كما قمنا بتقديم لمحة عن مؤسسة بيت المال وموظفيه وعلى رأسهم ناظر بيت المال أما في البحث الثالث فقد تطرقنا فيه إلى المؤسسات الدينية قسمناه كالقضاء أشرنا فيه إلى المذاهب الدينية وأهم المحاكم الموجودة في الجزائر، والإفتاء حاولنا فيه عرض ماهيتها مكانتها في الإدارة العثماني، بالإضافة إلى الأوقاف تعرفنا فيه على الوقف وأقسامه، ومكانتها في الإدارة العثمانية ودورها في المجتمع الجزائري.

أما الفصل الثاني المعنون تحت اسم مجالات الإقصاء ومواطن المشاركة عالجنا في المبحث الأول طبيعة علاقة السلطة العثمانية بالسكان من خلال علاقة العثمانيين بالجزائريين وفئات المجتمع الجزائري الأخرى كالأندلسيين، اليهود والمسيحيين، أما المبحث الثاني تطرقنا فيه إلى سياسة الإقصاء التي تعرض لها الجزائريون ومواطنها التي مست فيها الوظائف الحيوية السياسة والعسكرية خاصة في الجيش الإنكشاري والاقتصادية أين فتحت السلطة العثمانية المجال للفئات الأجنبية للاستثمار وتأسيس شركات تجارية خاصة بها، في حين كان المبحث الثالث عن مجالات مشاركة الجزائريين التي كانت ضئيلة جدا مقارنة بالفئات الأخرى حيث تولوا مناصب في الإدارة المحلية وتقيدوا مناصب دينية، وأولت لهم السلطة تسيير شؤون قبائلهم.

الفصل الأخير والثالث الذي أدرجناه تحت عنوان تداعيات سياسة الإقصاء والمشاركة في المبحث الأول درسنا فيه تداعيات الإقصاء السياسة والاقتصادية أما المبحث الثاني فجاء تحت عنوان تداعيات سياسة المشاركة على إيالة الجزائر.

أما الخاتمة فهي عبارة عن حوصلة لأهم النتائج والاستنتاجات التي توصلنا إليها من خلال البحث ورافقناه بمجموعة من الملاحق الوظيفية لتوضيح واستقراء الموضوع.

اعتمدنا في إنجاز هذه الدارسة على مجموعة من **المصادر والمراجع** فالمصادر التي عايشت الفترة العثمانية وقدمت لنا معلومات حية عن إيالة الجزائر منها كتاب المرآة

لحمدان بن عثمان خوجة أفادنا في التعرف على فئات المجتمع الجزائري خاصة الفئة الريفية،وكتاب مذكرات وليام شالر قنصل أمريكا بالجزائر(1816- 1824م) وليام شالر استعنا به لدراسة علاقة السلطة بالسكان والإطلاع على المجالات التي أقصي منها الجزائريون، بالإضافة إلى كتاب تاريخ قسنطينة(فريدة منسية في حال دخول الترك بلد قسنطينة واستيلائهم على أوطانها لمحمد صالح العنتري.

كما استعنا بمراجع متخصصة تطرقت إلى بعض عناصر الموضوع من أهمها كتاب ورقات جزائرية، دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني لناصر الدين سعيدوني أفادنا في معرفة الوظائف الإدارية العثمانية ومهامها، كما نجد كتاب الدولة الجزائرية الحديثة ومؤسساتها وهو لصاحبته عائشة غطاس رحمة الله عليها ساعدنا بمعلومات حول الجانب الإداري والسياسي للإيالة ومؤسساتها الحكومية وأبرز موظفيها وهنا مرجع حنيفي هلايلي أوراق في تاريخ الجزائر في العهد العثماني فقد استفدنا منه في دراسة عنصر إقصاء الجزائريين من مؤسسات الحكم العثماني، بالإضافة إلى كتاب الأسرة المحلية الحاكمة في بايلك الشرق الجزائري لجميلة معاشي أفادنا في التعرف على المناصب التي تولها العنصر المحلي في الإدارة المحلية وأعطت لنا نماذج للمشاركة الجزائرية.

وتطلبت الدراسة أيضا على بعض الأطروحات والرسائل الجامعية منها شهرزاد شلبي "المؤسسات في الجزائر أواخر العهد العثماني المؤسسات المالية(1798-1830م)"أفادتنا في دراسة مؤسسات الحكم العثماني وشبكة الموظفين لكل مؤسسة، بالإضافة إلى المجتمع الجزائري وفعالياته في العهد العثماني(1519-1830م) لأرزقي شويتام لما يعرضه من معلومات مختلف نواحي الحياة الاجتماعية في إيالة الجزائر خلال الفترة العثمانية.

كما نجد أطروحة الموظفون في الجزائر خلال العهد العثماني لميلودي محمد أفادنا بمعلومات عن الموظفين في الإدارة العثمانية وانتماءاتهم الاجتماعية وذكر فيها نماذج عن المشاركة الجزائرية.

واعتمدنا على بعض المقالات مثل مقال سوق العمل أو الوظائف الإدارية والعلمية في الجزائر خلال العهد العثماني لمحفوظ رموم، بالإضافة إلى مقال الجهاز الأمني في مدينة الجزائر خلال العهد العثماني لسعيدي خير الدين وغيرها.

وأهم الصعوبات التي واجهتنا خلال دراستنا هي:

- صعوبة التحكم في الموضوع لأنه واسع ويحتاج لدراسة مطولة.
- قلة المصادر والمراجع التي تتحدث عن الموضوع وعدم وجود دراسات سابقة نستعين بها.
- تشابه اغلب الكتابات التي تناولت الموضوع مما صعب علينا التوسع في طرحه.
- رغم هذه الصعوبات نأمل أن نكون قد وفقنا في دراسة هذا الموضوع ونتمنى أن ينال استحسان الأستاذة المشرفة واللجنة الموقرة.

مدخل

الضعف السياسي والانقسام الداخلي

تمكنت دولة الموحدين بعد سقوط الدولة الأموية سنة 1031م بالأندلس من توحيد المغرب الإسلامي وصد الأخطار الخارجية عنها، وسيطرت على البحر الأبيض المتوسط وجبل طارق، لكن مع بداية القرن 12م أصابها ضعف وانهيار تجسد فعليا بعد هزيمتها في معركة "حصن العقاب" عام 1214م[1]، وذلك بظهور تمردات وإعلان العديد من الولايات في المغرب الإسلامي استقلالها أهمها الدولة الحفصية في المغرب الأدنى (1229م-1541م) والدولة المرينية في المغرب الأقصى(1196م-1554م) والدولة الزيانية في المغرب الأوسط(1236م-1530م)[2].

اتجهت هذه الدويلات نحو التفكك بدل التكتل ضد الأخطار الخارجية فقد كانت تتنافس فيما بينها على حكم المغرب الإسلامي مما جعلها مسرحا للنزاعات الداخلية[3] والصراعات المتواصلة حول الحدود التي لم تعرف الثبات والاستقرار حيث كانت تتسع وتضيق حسب قوة الدولة وضعفها أدى هذا إلى اصطدام بعضها ببعض واستنزاف طاقاتها المالية والعسكرية[4]، حيث سعى المرينيون إلى السيطرة على المغرب الإسلامي إلا أنهم اصطدموا بالحفصيين الذين اعتبروا أنفسهم الورثة الشرعيين لدولة الموحدين، وكان للزيانيين نفس الأطماع التوسعية إلا أن موقعها الجغرافي الوسطي جعلها بؤرة الاصطدام وعرضة لتهديدات الحفصيين تارة والمرينيين تارة أخرى[5].

وجراء هذا الصراع التوسعي الذي ساد بلاد المغرب الإسلامي، كانت هذه الدويلات تعيش نزاعات داخلية بين زعماء الدول وخصومهم في الداخل، حث ساد الدولة المرينية

---

[1]-كليل صالح: **سياسة خير الدين في مواجهة المشروع الاسباني لاحتلال المغرب الأوسط**، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة العقيد الحاج لخضر، باتنة، 2007م، ص6.

[2]-عمار بوحوش: **التاريخ السياسي للجزائر في العهد العثماني من البداية و لغاية 1962م**، الطبعة 1، دار الغرب الإسلامي،1997م، ص ص49-50.

[3]-نفسه: ص49.

[4]-محمد دراج: **الدخول العثماني إلى الجزائر و دور الإخوة بربروس (1512م-1543م)** ،تصدير ناصر الدين سعيدوني الطبعة 1،شركة الأصالة للنشر و التوزيع ،الجزائر ،2012م ،ص87.

[5]-عائشة غطاس و أخريات: **الدولة الجزائرية الحديثة و مؤسساتها** ،طبعة خاصة ،منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954م ،ص11.

الفساد وعمها الاضطراب وفقد سلطانها مركزه بسبب اقتسام الوزراء السلطة بينهم وتسلط اليهود على الإدارة العليا للبلاد[1]، وأنهكت الدولة الحفصية الحروب الداخلية ونزاعات أبناء محمد بن الحسن، الرشيد وأخوه الحسن حول الحكم والتي دفعت بالأخير إلى التحالف مع الأسبان، لينتهي أمر هذه الدولة ويعلن سقوطها بعد تدخل الأتراك العثمانيين سنة 1573م[2].

أما الدولة الزيانية فقد كانت المتضرر الأكبر من هذا كله، وذلك بسبب ضعف سلطتها المركزية وعجز ملوكها على فرض سيطرتهم في المنطقة ورد خطر التنافس الحفصي المريني، بالإضافة إلى استفحال الصراع بين أفراد الأسرة الحاكمة حول العرش والسلطة بين أبو حمو الثالث وأبي زيان المسعود[3] من جهة، ومن جهة أخرى أصبح حكام الدولة الزيانية يتحالفون مع الأسبان في إطار تبادل المصالح وطمعا للبقاء في السلطة[4].

أدت الحالة التي كانت تعيشها الدولة إلى دخولها في حالة فراغ سياسي بسبب ضعف السلطة المركزية التي أضحى حكم ملوكها يقتصر على تلمسان وضواحيها، في حين استغلت القبائل والمشيخات هذه الظروف من أجل إعلان استقلالها وتأسيس إمارات خاصة بها[5]، مثل إمارة بني جلاب في توقرت، إمارة الذواودة في بلاد الزاب والحضنة[6]إمارة الثعالبة بضواحي مدينة الجزائر ومتيجة، وقبائل بني هلال و بني سالم إمارة كوكو في القسم الغربي من جبال القبائل وإمارة بني عباس في القسم الشرقي من تلك الجبال[7].

---

[1]-عمار بوحوش: المرجع السابق، ص49.
[2]-مبارك بن محمد الميلي: **تاريخ الجزائر في القديم والحديث**، الجزء الثاني، المؤسسة الوطنية للكتاب، صص414-415.
[3] -محمد دراج: المرجع السابق، ص91.
[4]-عمار بوحوش: المرجع السابق، ص50.
[5]-عائشة غطاس و أخريات: المرجع السابق، ص11-12.
[6]-محمد دراج: المرجع السابق، ص93-94.
[7]-أحمد توفيق المدني : **حرب الثلاثمائة سنة بين الجزائر و إسبانيا (1492م-1792م)** ،الشركة الوطنية للنشر و التوزيع ،قسنطينة ،الجزائر ،ص93-94

إن الوضعية التي آل إليها المغرب الأوسط من صراعات داخلية وأطماع خارجية وسيطرت العديد من القبائل على الكثير من المناطق جعلها عرضة للتهديدات الإسبانية التي كانت تتابع بدقة ما يجري في البلاد عن طريق جواسيسها، فقد صرح أحد كتاب البلاط الإسباني "فرناندو دي زافرا" بقوله :" إن بلاد المغرب بأكملها تجتاز حالة انهيار نفسي يظهر معها أن الله قد أراد منحها لصاحبي الجلالة"، فقامت باستغلال هذه الظروف من أجل قيادة حملاتها العسكرية وغزو الجزائر بهدف توسيع نفوذها في المغرب الإسلامي[1].

تداعيات الغزو الإسباني على الجزائر

في الفترة التي كانت فيها الجزائر تعاني فراغ وتفكك سياسي، كانت أوروبا تشهد تغيرات جذرية في جغرافيتها السياسية بسبب توحد العديد من دولها،وبرزت إسبانيا كأقوى دولة مسيحية في المنطقة عام 1474م وذلك بعد الزواج السياسي الذي تم بين فرديناند ملك أرغون والملكة إيزابيلا وارثة عرش قشتالة سنة 1469م. ليركز الأسبان بعدها جهودهم في محاربة مسلمي الأندلس، بغية إخراجهم من آخر معقل لهم بغرناطة في 2جانفي 1492مليكون هذا الحدث إيذانا بنهاية الوجود الإسلامي في الأندلس وانتصارا كبيرا للممالك الإسبانية بعد سلسلة من حروب الاسترداد[2].

أدى سقوط غرناطة إلى هجرة العديد من مسلمي الأندلس نحو الضفة الجنوبية للمتوسط خاصة الجزائر ،فصاحب هذا بداية التحرشات الإسبانية التوسعية إلى التمديد الإقليمي والتوسع خارج حدودها خاصة بعد توقيع معاهدة "فيلافرنكا"[3] عام 1509م والتي

[1]-عائشة غطاس وأخريات: المرجع السابق، ص12.

[2]- عائشة غطاس وأخريات: المرجع السابق، ص ص13-12.

[3]- فيلافرنكا: هي معاهدة نصها البابا "ألكسندر السادس" اسفرت عن اقتسام المغرب العربي الإسلامي بين البرتغال واسبانيا عقب اقتسامهم نفوذ العالم وفقا لمعاهدة "توردي سيلاس" سنة 1495م. للمزيد أنظر :بسام العسيلي، خير الدين بربروس و الجهاد في البحر (1457م-1547م) ،الطبعة 1 ،دار النفائس ،بيروت ،1980م، ص58.

قسمت على إثرها بلاد المغرب بين البرتغال التي منحت المغرب الأقصى في حين حصلت اسبانيا على المغرب الأوسط (الجزائر)[1].

قامت إسبانيا باتخاذ القضية الأندلسية ذريعة لاحتلال المناطق الساحلية الإستراتيجية بالجزائر[2] خاصة في ظل غياب الشبه الكلي للسلطة السياسية والقوة العسكرية، كما سعت إلى السيطرة على البحر المتوسط الذي كان منطقة صراع بسبب موقعه الجيوسياسي فقد كان يربط بين الضفة الشمالية والجنوبية، وكانت الدول الأوروبية تطمح من خلاله في التحكم بعلاقاتها السياسية والاقتصادية وتسيير مصالحها الشخصية كونه يشكل معبر بحري آمن وعامل هام لخدمة أغراضها التجارية[3].

وتطبيقا لما جاء في نص المعاهدة السابق ذكرها، شرعت إسبانيا سنة 1505م بقيادة أولى حملاتها البحرية واحتلال المرسى الكبير بالرغم من مقاومة السكان، وضمت بعدها وهران سنة 1509م بهدف توسيع قاعدتهم كما أن هذه المدينة كانت تحظى بموقع استراتيجي هام بالنسبة لهم،ليكمل الإسبان زحفهم ويتمكنوا من الاستيلاء على بجاية سنة 1510م[4].وتواصلت توسعات الإسبان إلى باقي المدن مثل الجزائر،تنس، مستغانم وتلمسان التي وجدت نفسها مجبرة على توقيع معاهدات الولاء و الخضوع لهم، في حين فشلوا في الاحتفاظ بقلعة صخرة الجزائر رغم دخولهم لها سنة 1529م، شرشال سنة 1531م وعنابة في 1540م[5].

إن المشروع الذي كانت تطمح إسبانيا لتحقيقه في الأراضي المغاربية لم يكن مهددا إلا من طرف الدولة العثمانية التي ظهرت كأكبر قوة إسلامية على الساحة الشرقية للمتوسط في القرن 16م، حيث كانت تقود فتوحاتها الإسلامية في الشرق الإسلامي

---

[1]-بسام العسيلي: **خير الدين بربروس و الجهاد في البحر (1457م-1547م)** ،الطبعة 1 ،دار النفائس ،بيروت ،1980م صص57-58.

[2]-أنظر الملحق رقم 01، ص 97.

[2]-محمد خير فارس: **تاريخ الجزائر الحديث من الفتح العثماني إلى الاحتلال الفرنسي**، الطبعة1، 1969م، ص18.

[4]- عبد القادر فكاير: **الغزو الإسباني للسواحل الجزائرية (910-1206هـ/1505-1792م)**، دراسة تتناول الآثار السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية على الجزائر، صص34-36.

[5]- نفسه، صص37-39.

وسيطرت عليه بالإضافة إلى أنها استطاعت مد نفوذها إلى العالم الغربي المسيحي وعملت على اكتساحه[1]لتبدأ بعدها بالزحف إلى بلاد المغرب بهدف رد الهجمات الإسبانية على سواحله عامة والمغرب الأوسط بشكل خاص، ليكون هذا التدخل ضربة شديدة عقدت موقف المراكز الاسبانية وضعت حدا لتدخلاتها[2].

لتبدأ من هنا تظهر أولى ملامح العلاقات العثمانية بالمغرب العربي الإسلامي بسبب استنجاد مسلمي الأندلس بالدولة العثمانية، وتقوم هذه الأخيرة بإرسال بحارة عثمانيين لإنقاذهم منهم الإخوة بربروس[3].

إن الظروف التي مر بها بلاد المغرب الأوسط في القرن16م دفعت بالأهالي إلى الاستنجاد بالإخوة بربروس الذين عملوا من أجل تحرير المدن الجزائرية من الاحتلال الاسباني، وإلحاق الجزائر بالدولة العثمانية بداية من 1519م ليبدأ عهد جديد وحكم دام أكثر من ثلاث قرون تداول فيه الحكام على السلطة عن طريق أنظمة حكم سياسية عديدة.

تأسيس الحكم العثماني:

1-استنجاد الجزائريين بالإخوة بربروس:

في ظل فراغ السلطة والصراع على الحكم في المغرب الأوسط وعجزه على التصدي للهجمات الإسبانية ،اضطر سكان الجزائر للاستنجاد بالإخوة بربروس الذين ذاع صيتهم في البحر المتوسط من خلال تحقيقهم انتصارات ضد القوى الصليبية و نجاح الحملات التطوعية التي قاموا بها في سبيل إنقاذ مسلمي الأندلس المطرودين ونقلهم إلى سواحل بلاد المغرب الإسلامي أواخر القرن 16م بأسطولهم الخاص[4]،حيث اتخذوا جزيرة "جربة" قاعدة بحرية لهم وذلك كون موقعها قريب من طرق الملاحة البحرية وتجارة المتوسط[5].

---

[1]-عبد الرحمان الجيلالي: **تاريخ الجزائر العام ،(1514م-1830م)** ،الجزء 3،الطبعة 7،ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر ،1994م ،ص10

[22]-محمد خير فارس: المرجع السابق، ص21.

[3]-عبد الرحمان الجيلالي: المرجع السابق ،ص14.

[4]-عائشة غطاس و أخريات: المرجع السابق، صص19-20.

[5]-محمد خير فارس: المرجع السابق، ص.24

لبى الإخوة النداء واتجهوا لإنقاذ مسلمي الأندلس من الاحتلال الإسباني ،فقادوا حملات عسكرية حرروا من خلالها عديد من المدن الجزائرية منها بجاية في محاولة أولى عام 1512مو التي فقد فيها عروج ذراعه بعد حرب دارت بينه و بين الأسبان وسببها بعد القاعدة الحربية في"جربة"، جيجل عام 1513م والتي اتخذوها قاعدة حربية جديدة لهم[1] محاولة تحرير بجاية الثانية عام 1514م وباءت هي الأخرى بالفشل ،مدينة الجزائر عام 1515م بعد طلب سكانها لنجدة الإخوة بربروس إلا أن الأسبان وقفوا في وجه هذه المحاولة[2]، ومع ذلك تواصلت توسعاتهم إلى شرشال،تنس،دلس وتلمسان التي قتل فيها عروج سنة 1518م بعد خوضه معركة ضد الأسبان[3].

بعد وفاة عروج وجد خير الدين نفسه أمام ظروف صعبة و أخطار كثيرة ،الأمر الذي دفع به إلى اتخاذ قرار مغادرة الجزائر إلا أن أعيانها طلبوا منه البقاء كونه الوحيد القادر على الوقوف في وجه الأسبان،ليوافق خير الدين على هذا مقابل طلب الجزائريين الدعم من الدولة العثمانية بسبب عدم وجود قوة إقليمية في بلاد المغرب يمكن التحالف معها ضد الأسبان[4].وهذا ما حصل فعلا حيث قاد سكان الجزائر وعلماءها وفدا إلى إسطنبول لمقابلة السلطان سليم الأول[5] الذي لم يتردد في قبول طلبهم ،لتصبح الجزائر بهذا إحدى أهم الإيالات التابعة للدولة العثمانية في بلاد المغرب الإسلامي بداية من عام 1519م ،وبهذا بدأ خير الدين في وضع أسس الدولة الجزائرية الحديثة[6].

---

[3]-عائشة غطاس وأخريات: المرجع السابق، صص21-22.

[2]-صالح عباد: المرجع السابق، ص47.

[3]-عمار عمورة: **الموجز في تاريخ الجزائر**،الطبعة 1، الجزء 2، دار ريحانة للنشر والتوزيع ،الجزائر ،2002 ص88.

[4]-عائشة غطاس وأخريات: المرجع السابق، ص24.

[5]-سليم الأول: هو ابن بايزيد الثاني و تاسع سلاطين الدولة العثمانية حكم في الفترة(1512-1520م)، لقب ي "ياوز" أي الشديد وذلك لقسوة طبعه، أصبحت البلاد في عهده دولة عالمية كبرى مهيبة للأعداء، حيث قضى على دولة المماليك في الشام ومصر كما ضم الحجاز والعراق. للمزيد أنظر سهيل طقوش: **تاريخ العثمانيين من قيام الدولة إلى الانقلاب على الخلافة**، الطبعة3، دار النفائس، 2013م، ص147-175.

[6]-محمد خير فارس: المرجع السابق، ص30.

- **نظام الحكم العثماني في الإيالة:**

اختلفت أنظمة الحكم السياسية في بلاد المغرب خلال العهد العثماني عن بعضها البعض فنجده أسريا في تونس وطرابلس الغرب حكمت فيه الأسرة الحسينية في تونس والقرمنلية في طرابلس الغرب،أما النظام القائم في الجزائر فاختلف جذريا عن باقي الأنظمة[1]، حيث يذكر أبو قاسم سعد الله بأنه نظام جمهوري عسكري يعين حاكمه بواسطة الانتخاب ويكون من العسكريين إما من الإنكشارية أو طائفة الرياس الذين سيطروا على مقاليد الحكم طيلة الفترة العثمانية[2] ويذكر آخرون أنها مملكة كما وصفها وليام شالر[3]، لكنه نظام من نوع خاص لم يعرف في بلد أخر ومن أهم مميزاته أنه كان يجمع بين الصبغة الدينية والعسكرية وحكما جماعيا شوريا في القمة، وفرديا مطلقا في القاعدة التي تبدأ من حكام البياليك وتشمل أعوانهم والقياد وشيوخ القبائل[4].

تعاقبت على الجزائر خلال العهد العثماني عديد من الحكومات اختلفت من حيث التسمية إلا أن نظامها المعمول به لم يتغير وهي حكومة البيلربايات، الباشاوات، الأغوات وحكومة الدايات.

أ.حكومة البيلربايات (1519م - 1587م):

بدأت بارتباط الجزائر بالدولة العثمانية سنة 1519م وعرفت بمرحلة التنظيم الداخلي من حيث التحصين العسكري والبناء العمراني والتجاري وتأسيس كيان سياسي معترف به دوليا[5] وكان البيلربايات يعينون من طرف السلطان العثماني ذلك من طائفة رياس البحر

---

[1]- مصطفى عمار: **الصراع علي السلطة في العهد العثماني في فترة الدايات (1671م - 1830م)**، رسالة ماجستير جامعة الجزائر ،الجزائر ، 2010م، ص 26.

[2] - أبو القاسم سعد الله: **تاريخ الجزائر الثقافي(1500-1830م)**، الجزء1، الطبعة1، دار الغرب الإسلامي، 1998م،ص 144.

[3]- وليام شالر: **مذكرات وليام شالر قنصل أمريكا في الجزائر(1816-1824م)**، تعريب وتقديم إسماعيل العربي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر،1982م، ص27.

[4] - حميد أيت حيوش: **معالم الدولة الجزائر الحديثة في ظل السلطة العثمانية**، مجلة عصور، العدد 32، 33، مارس 2017 ، ص 83.

[5] - رابح بوناري : المرجع السابق ، ص 367.

الذين أعادوا تنظيم البلاد وأخضعوها لسلطانهم[1]، فبفضلهم عينت الحدود الجغرافية للإيالة والتي امتدت إلى تونس وطرابلس الغرب[2] واتسعت لتصل إلى الواحات الجنوبية، توقرت وورقلة[3]، تأسست في عهدهم أول نواة للبحرية الجزائرية التي سيطرت على البحر المتوسط ما يقرب من ثلاث قرون[4] وكانوا أصحاب الفضل في بلوغ الإيالة التفوق الدولي وتعزيز دفاعاتها البحرية والبرية والتصدي لأكبر الحملات البحرية الأوروبية مثل حملة شارلكان سنة1541م والمشاركة إلى جانب الدولة العثمانية في حروبها ضد القوى الصليبية[5].

أقرت في هذا العهد مدينة الجزائر عاصمة للبلاد لوقوعها على شواطئ البحر وفي وسط المغرب الإسلامي[6]،كما اتخذوا راية رسمية ذات ثلاثة ألوان الأخضر والأحمر والأصفر[7]،استطاع الرياس تحرير المدن الجزائرية من الغزو الإسباني وتحقيق الوحدة الإقليمية والسياسية والتحكم البلاد[8]خاصة بعد تقسيمها سنة 1548مإلى أربعة بياليك وذلك من طرف حسن بن خير الدين باشا من أجل تسهيل حكم الإيالة والتنسيق بين الإدارة[9].

يعد عهد البيلربايات من أزهى عهود الحكم العثماني في الجزائر بفضل قوة وشجاعة طائفة رياس البحر الذين حافظوا على نفوذ الإيالة إلى غاية سنة 1587م[10].

---

[1]-أرزقي شويتام: **نهاية الحكم العثماني في الجزائر وعوامل انهياره 1800-1830م**، الطبعة1، دار الكتاب العربي، 2011م، ص17.

[2]- يحي بوعزيز : **الموجز في تاريخ الجزائر**، الجزء2 الجزائر الحديثة، ديوان المطبوعات الجامعية، ص 21.

[3] - ارزقي شويتام: **المجتمع الجزائري و فعالياته في العهد العثماني (1519م-1830م)**، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر ، جامعة الجزائر ،2005-2006 ، ص 24.

[4]-أرزقي شويتام: نهاية الحكم العثماني...، المرجع السابق، ص18.

[5]-عائشة غطاس وأخريات: المرجع السابق، صص45-46.

[6] - عبد الحميد بن أبي زيان بن أشنهو: **دخول الأتراك العثمانيين إلى الجزائر**، الجزائر، 1976م ، ص85.

[7]- عبد الحميد أشنهو: المرجع السابق ، ص 129.

[8]- يحي بوعزيز: المرجع السابق ، ص 22.

[9]-عبد الجليل رحموني: **اهتمامات المجلة الإفريقية بتاريخ الجزائر العثمانية(1520-1830م)**، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجيلالي ليابس، سيدي بلعباس، 2015م، ص77-80.

[10]-مؤيد محمود المشهداني: سلوان رشيد رمضان، **أوضاع الجزائر خلال الحكم العثماني(1518-1830م)**، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية، المجلد5، العدد16، جامعة تكرت، أفريل2013م، ص418.

ب.حكومة الباشاوات (1587م-1689م):

تم تغيير نظام البيلربايات بنظام الباشاوات بعدما ارتأت الدولة إلى إدخال تعديل في نظام الحكم، وذلك بعد عقدها معاهدة صلح مع اسبانيا سنة1580م وتحول مجال سياستها إلى المشرق العربي الأمر ما يتطلب منها حضورا أكبر هناك، الأمر الذي قد يشجع حكام الولايات الثلاثة الجزائر وتونس وطرابلس الغرب على التوحد والاستقلال عن الباب العالي لذا قررت تقسيم الحكم[1]، وقام السلطان بتعيين حاكم جديد يدعى الباشا في فترة حددت بثلاث سنوات انشغل فيها هؤلاء الحكام بجمع الأموال وتعويض ما صرفوه من أجل شراء هذا المنصب[2].واتسمت الدولة الجزائرية فيها بطابع العزلة والإنفراد عن الشعب وأيضا انتقال السلطة من الباشا إلى الديوان الذي أصبح له نفوذ في تسيير أمور الإيالة خاصة في ما يتعلق بالحرب والسلم وسياسة الحكومة[3]، وكان الديوان يضم عدد كبير من الشخصيات العسكرية (الأوجاق) وتميز بنفوذ طائفة الرياس فيه[4].

عرفت هذه الفترة اضطرابات وفوضى كبيرة مست جميع مجالات الحكم ولاسيما السياسية والسبب هو التنافس والخلاف بين رياس البحر والإنكشارية على السلطة[5] مما أدى إلى احتدام الصراع بينهما، وقامت على إثره انتفاضات داخلية من طرف السكان الذين تذمروا من التسيب الإداري مثل انتفاضة تلمسان 1627م، انتفاضة أولاد مقران بمجانة سنة 1643م[6]. واستمر حكم الباشاوات إلى غاية 1659م وهو العام الذي عرف فيه رياس البحر ضعفا ماليا أسفر عن شغور منصب الباشا، الأمر الذي دفع بالانكشارية

---

[1]- عائشة غطاس و أخريات: المرجع السابق ،ص48.

[8]-أرزقي شويتام: نهاية الحكم العثماني...، المرجع السابق، ص19.

[3]- رابح بوناري : **ذخائر المغرب العربي ـ المغرب العربي تاريخه وثقافته** ـ دار البصائر الجديدة ، 2019، ص 369.

[4]-يحي بوعزيز: المرجع السابق، ص34.

[5]- المرجع نفسه، ص 38.

[6]-عائشة بابه، **الأوضاع السياسية في الجزائر في العهد العثماني(1519-1830م)**، مجلة متون، المجلد8، العدد4 2017م، صص349-350.

إلى استغلال الفرصة وتعيين أحد جنودهم تحت اسم الأغا و يبدأ بهذا نظام جديد عرف بحكم الأغوات[1].

ج.حكومة الأغوات (1689م-1671م):

يعود تغيير نظام الحكم إلى انقلاب قاده الجيش الإنكشاري ضد حكام الباشاوات حيث خلع الباشا وأسندت السلطة إلى قائد آخر من فئتهم وهو الأغا الذي يعين في مدة رئاسة لا تزيد عن شهرين[2]، وتعتبر من أقصر مراحل الحكم العثماني في الجزائر عرفت بروز الإنكشارية كقوة حكمت البلاد وسيطرت على الديوان[3].

يعتبر هذا النظام عملية إيجاد نوع من الديمقراطية داخل الطبقة العسكرية العثمانية الحاكمة، وتميز بكونه غير واقعي ولا عملي ويحمل في نفسه بذور الزوال وهو عبارة عن محاولة بارزة من أجل الانفصال عن الدولة العثمانية والاستقلال بإيالة الجزائر. كما كان عبارة عن انتقام من طائفة الرياس التي استحوذت على زمام الأمور منذ عهد البيلربايات إلى الباشاوات لذلك عرف هذا العهد فشلا منذ سنته الأولى فقد تبين للأغوات استحالة تحقيق النظام القائم على المساواة المطلقة بين القادة العسكريين[4].

عرفت الإيالة في هذه الفترة ضعف قوتها البحرية بسبب عمليات القرصنة التي كانت تقوم بها الدول الأوروبية على السفن والمراكب الجزائرية، خاصة فرنسا التي قادت العديد من الحملات بهدف احتلال الجزائر مثل حملة لويس الرابع عشر1663م و1664م على جيجل والقل وكذا الحملة الإنجليزية سنة1671م[5]، كما شهدت عديد من الاضطرابات الداخلية بسبب كثرة اغتيالات الحكام، إذ لم ينج حاكم واحد من النهاية الدموية مما أثر

[1]-عائشة غطاس وأخريات، المرجع السابق، ص52.
[2]- المرجع نفسه ،ص47.
[3]-يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص42.
[4]- عائشة بابه، المرجع السابق ، صص 35- 352.
[5]-يحي بوعزيز، المرجع السابق، صص43-44.

بالسوء على أوضاع البلاد[1] وأفضى إلى قيام عديد من الثورات مثل ثورة بلاد القبائل سنة 1668م[2].

د.حكومة الدايات(1671م-1830م):

ظهر نظام الدايات نتيجة تدهور الأوضاع التي عرفتها الجزائر بسبب كثرة الاغتيالات التي كادت أن تؤدي إلى سقوط إيالة الجزائر، فإرتأ أعضاء الديوان و رياس البحر إلى إنهاء النظام السابق وبداية نظام جديد عرف بحكم الدايات[3]. يعتبر هذا النظام مختلفا عن سابقيه حيث كان قائما على مبدأ انتخاب الداي دون تحديد مدة زمنية وقد لقي هذا النظام قبولا من طرف السكان[4].

كان الدايات في بداية الأمر من طائفة رياس البحر[5]، كونهم المؤسسين الفعليين حيث استطاعوا إلغاء نظام ازدواجية الحكم وذلك في عهد الداي علي شاوش سنة 1710م الذي أدمج منصب الباشا مع منصب الداي رسميا، وانفصلت بهذا الجزائر عن الدولة العثمانية التي أصبحت تابعة لها شكليا فقط تحت اسم العلاقات التعاونية من خلال تقديم المساعدات العسكرية في الحروب وغيرها، وكانت مستقلة في اتخاذ القرارات دون الرجوع للباب العالي كما عرف الأسطول البحري في هذه الفترة قوة وسيطرة على الحوض الغربي للمتوسط وكثرت غنائمه البحرية التي ساهمت في ازدهار خزينة الدولة[6].

عاشت الإيالة حالة من الاستقرار إلي غاية 1798م أين بدأ الحكم العثماني في الإيالة بالانهيار نتيجة عودة الإنكشارية إلى تمرداتهم وحركات العصيان كما زادت تدخلاتهم في الشؤون السياسية في البلاد فكثرت عمليات الاغتيال، وظهرت الثورات والتمردات الداخلية الرافضة لهذه الأوضاع مثل الثورة التيجانية بناحية عين ماضي

---

[1]- أمين محرز: **الجزائر في عهد الأغوات(1659-1671م)**، البصائر الجديدة، 2013م، الجزائر، ص 76.
[2]-أحمد السليماني: **النظام السياسي الجزائري في العهد العثماني**، مطبعة دحلب ،حسين داي، الجزائر ص15.
[3]-المرجع نفسه، ص16.
[4]- عبد الرحمان الجيلالي ، المرجع السابق، ص189
[5] - عزيز سامح التر: **الأتراك العثمانيون في إفريقيا الشمالية**، ترجمة محمود علي عامر، الطبعة1، دار النهضة لعربية للطباعة والنشر، لبنان، 1989م ، ص 405.
[6]- يحي بوعزيز: المرجع السابق، صص 46-48.

سنة1820م وعرف الأسطول الجزائري ضعفا في أواخر هذا العهد[1]بسبب كثرة الحملات الأوربية خاصة الفرنسية و الإسبانية[2].

ساهم تطور نظام الحكم في الجزائر في ظهور نظام إداري مميز حمل في تكوينه دولة وظيفية، اتصف فيه الجهاز الإداري بمرونة تنظيماته وفعالية مؤسساته، اعتمد على توزيع الصلاحيات بين الموظفين في مختلف المهام[3]، واهتمت الدولة بتنظيم شؤون الإدارة والحكم بتنصيب مجلس شورى وتعيين أعضاءه، وكذلك المؤسسة العسكرية التي سارت على أساس النظام العسكري المعمول به في إسطنبول[4]، كما نظمت الاقتصاد والضرائب وأشرفت على الإدارة المالية بها[5] وهذا ما سنتوقف عنده بالدراسة في الفصل الموالي لبحثنا.

[1] ـ عائشة غطاس وأخريات: المرجع السابق ،ص ص 59، 60.
[2] ـيحي بوعزيز: المرجع السابق ، ص 48.
[3]ـ ناصر الدين سعيدوني والمهدي بوعبدلي: **الجزائر في التاريخ (العهد العثماني) ج4** ،المؤسسة الوطنية للكتاب 1984م، ص ص 21- 22.
[4]ـعبد الحميد أشنهو: المرجع السابق، 132.
[5]ـالمرجع نفسه، 129.

الفصل الأول

الفصل الأول مؤسسات الحكم العثماني في إيالة الجزائر

المبحث الأول: المؤسسات السياسية والعسكرية.

- الإدارة المركزية
- إدارة البياليك
- المؤسسة العسكرية

المبحث الثاني: المؤسسات الاقتصادية.

- الخزينة
- دار السكة
- بيت المال

المبحث الثالث: المؤسسات الدينية

- القضاء
- الإفتاء
- الأوقاف

شرع الأتراك العثمانيون فور توليهم أمر الجزائر سنة 1519م في إنشاء عدة مؤسسات لتدعيم و إرساء نظام حكمهم، وتسيير شؤون المجتمع و تنظيمه، وتشرف على إدارة هذه المؤسسات من الموظفين ذوي اختصاصات وصلاحيات خاصة،كان لها دور كبير في الحفاظ على كيان الدولة وهيبتها على المستويين الداخلي والخارجي، ولقد حافظت هذه المؤسسات على كيانها وبقيت تؤدي مهامها إلى أواخر العهد العثماني .

المبحث الأول: المؤسسات الإدارية والعسكرية.

1-مؤسسات الإدارة المركزية

شكلت مدينة الجزائر العصب الحيوي للسلطة، إذ تمركزت بها جل مؤسسات الحكم العثمانية المركزية، مما جعلها تأخذ شكل مدينة الدولة[1].

1.1 الديوان المركزي: يعد الديوان إحدى الدعائم الأساسية التي أقام العثمانيون عليها نظام الحكم ،فهو بمثابة مجلس عام يترأسه الحاكم العام ويضم كبار الموظفين والسياسيين والقادة العسكريين في الدولة ،ونظرا لأهمية هذا الجهاز في تسيير دفة الحكم فإنه كان يعين في كل ولاية من ولايات الدولة جهاز مماثل، إذ حظيت الجزائر بدورها بديوان خاص بها[2]وهو عبارة عن مجلس شورى[3]، وبمثابة هيئة سياسية وتشريعية عليا للحكم[4] تعرض عليه كل القضايا المتصلة بالسياسة الخارجية والأوامر السلطانية وكل ما له علاقة بالشؤون الداخلية للإيالة[5] .

---

[1]-عائشة غطاس وأخريات :المرجع السابق ،ص112.

[2]- خليفة إبراهيم :**العلاقات بين إيالة الجزائر والباب العالي من سنة -1798م إلي 1824م** ،رسالة ماجستير، كلية الأدب جامعة الإسكندرية ،1988م ، ص55.

[3]- أرجمونت كوران :**السياسة العثمانية تجاه الاحتلال الفرنسي للجزائر** ،ترجمة عبد الجليل التميمي ، منشورات الجامعة التونسية ،1970م ، ص27 .

[4]- رشيد مريخي :**الجزائر في عهد الداي مصطفي باشا (1798م - 1805م)** رسالة ماجستير ، جامعة الجزائر، 2011 ص 20.

[5]- احمد السليماني : المرجع السابق ، ص22 .

عرفت الجزائر نهاية القرن 16م وبداية القرن 17م تطورا ملحوظا على مستوى مؤسسة الديوان، حيث تفرع إلى عدة دواوين وهي كالتالي:[1]

- **الديوان الصغير:** وهو بمثابة مجلس الوزراء والهيئة التنفيذية المكلفة بتطبيق أوامر الحاكم العام أو الوالي، يشرف على الشؤون الإدارية والاقتصادية والمالية للبلاد[2]يعقد اجتماعاته يوميا باستثناء الجمعة والثلاثاء وأيام الأعياد، أما مقره كان في دار الإمارة المعروفة باسم قصر الجنينة.
- **الديوان الكبير:** يتشكل من أعيان الجزائر وعلماءها بالإضافة إلى الفقهاء، الضباط والموظفين السامين ويسمى بهذا الاسم لأنه يضم عددا كبيرا من الموظفين، من صلاحياته مراقبة أعمال الحكومة و المصادقة على قراراتها، كانت اجتماعاته تعقد كل يوم سبت[3].
- **ديوان الإنكشارية:** بمثابة المجلس الأعلى للأوجاق، يتكون من جميع الضباط السامين في الجيش يهتم بمناقشة الشؤون الداخلية للجيش كالتنظيم والترقية،الأمن والتموين الحربي. كان لهذا الديوان دورا كبيرا في توجيه سياسة الإيالة في عهد الولاة إلى أن أصبح هو القوة النافذة الرئيسية في العقود الأخيرة و سيطر على السلطة في عهد الأغوات[4].
- **ديوان البحرية:** أطلق عليه الأوربيون اسم مجلس الغنائم، يختص بمتابعة الأمور المتعلقة بنشاط البحرية و مراجعة التقارير الخاصة بالغنائم و الأسرى، إلى جانب فحص السفن وحمولتها والتأكد من هويتها سواء كانت من الدول الصديقة أو المعادية. يترأس جلساته القبطان رايس بحضور رياس البحرية وكبار الموظفين فيها[5].

---

[1]- ربيعة بهلول: **النظام الإداري العثماني في الجزائر ومراحل تطوره (1519م - 1830م)** رسالة ماجستير، جامعة الجزائر ، الجزائر ، 2016،ص 99.

[2]- محمد العربي سعودي: **المؤسسات المحلية في الجزائر الولاية - البلدية 1516م – 1962**، ديوان المطبوعات الجامعية ، ط2 ، ص 18.

[3]- ربيعة بهلول : المرجع السابق، ص ص 99- 102.

[4]- أمين محرز: **الجزائر في عهد الأغوات(1659- 1671م)** البصائر الجديدة ، 2013، الجزائر، ص33.

[5]- أمين محرز: المرجع السابق، ص 39.

1-2 موظفوا الإدارة على المستوى المركزي: ارتبط نظام الحكم العثماني في إيالة الجزائر بهيئة من الموظفين معينه، تختلف وظائفهم و مهامهم الإدارية حسب المكانة التي يحتلونها في الجهاز الإداري للدولة، صنفهم ناصر الدين سعيدوني إلي طبقتين الأولى تضم الداي و الموظفين الساميين والثانية تشمل الموظفين المساعدين[1].

1-3 الموظفين الساميين:وهم أصحاب المناصب العليا في الإيالة، فبفضل الظروف السياسية التي عاشتها الإيالة أصبح لهم سلطة مطلقة في تصريف شؤون البلاد[2].

الداي:هو رئيس الدولة وقائد القوات العسكرية و ممثل الأول للسلطة العليا بالبلاد يشرف على الإدارة يشرف على الإدارة العامة لشؤون الإيالة من تعيين الوزراء وحكام البيالك، كما يسهر على الأمور المالية من مراقبة الخزينة و إقرار الأمن وأيضا تسيير الشؤون الخارجية[3].

أغا الإنكشارية: وهو القائد العام للجيش البري[4] وقائد الفرق المتطوعة والصباحية[5] يتولي شؤون الجيش من حيث دفع مرتب الجند و توفير المؤونة، وتجدر الإشارة إلى أن وظيفة الأغا كانت تدوم لمدة شهرين فقط[6].

الخزناجي:وهو بمثابة وزير المالية، المسؤول الأول عن الخزينة التي تمثل الجانب الحيوي للإيالة، تكمن مهمته في الإشراف على الأمور المالية من خلال مراقبة الخزينة[7] وأمور السكة[8].

وكيل الحرج:هو وزير البحرية والعلاقات الخارجية، يعرف باسم وكيل الحرج باب الجهاد يشرف على إدارة الشؤون البحرية والجمركية، شغل منصب دبلوماسي من خلال

---

[1]- ناصر الدين سعيدوني : **ورقات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني**، دار العرب الإسلامي، بيروت ، ط1 ص 175.
[2]- نفسه ، ص159.
[3]- كليل صالح : المرجع السابق ، ص 159.
[4]- نور الدين عبد القادر: **صفحات من تاريخ مدينة الجزائر من أقدم العصور إلي انتهاء العهد التركي** ، مطبعة البعث قسنطينة ، 1965م، ص 138.
[5]- كليل صالح: المرجع السابق، ص 159.
[6]- نور الدين عبد القادر : المرجع السابق ، ص 138
[7]- عائشة غطاس و أخريات :المرجع السابق ، ص115.
[8]- أحمد السليماني : المرجع السابق، ص25.

اتصالاته بقناصل ومبعوثي الدول الأوربية،من صلاحياته تعيين الرياس وأخذ القرارات الخاصة بالغنائم[1].

خوخة الخيل:هو مدير أملاك الدولة، ومسؤول عن جباية الضرائب وصيانة أملاك الدولة وإعادة استثمارها[2]، وحراسة أراضي البايلك، تطورت وظيفته وتوسعت صلاحياته ليصبح ضمن الموظفين السامين بديوان الداي[3].

بيت مالجي:ورد في وثائق الأرشيف بعدة تسميات منها أمين بيت المال أو ناظر بيت المال،هو الوزير المكلف بالإشراف على الأملاك والثروات التي تؤول إلى الدولة بعد موت أصحابها أو أسرهم أو فقدانهم مع انعدام ورثة لهم، تمتع بصلاحيات واسعة للتصرف في الأموال وفقا للمصلحة العامة للسكان[4].

1-4 الموظفون المساعدون: هم الموظفون التابعون، شكلوا إطارا متميزا له صلة وثيقة بكل أجهزة الدولة اتصفوا بتعدد مهامهم و تداخل اختصاصاتهم، لذلك حصرناهم حسب المهن التي يمارسونها والصلاحيات الموكلة لهم وهي كالتالي[5]الكتاب الأربعة الكبار،كان لهم نفوذ كبير في جهاز الدولة وهم الكاتب الأول كان بمثابة رئيس الكتاب تكمن مهمته في فرض الضرائب والحفاظ علي سجلات الكتاب الذين هم تحت تصرفه والكاتب الثاني كان يهتم بتسجيل مصادر دخل البلاد من الضرائب والرسوم العينية وله صلاحيات مراقبة مخازن الدولة ، أما الكاتب الثالث فيلقب بوكيل الحرج الصغير، مهمته الإشراف على السجلات الخاصة بغنائم البحر وشؤون الجمارك، أخيرا الكاتب الرابع يتولى مهمة المحافظة على السجلات المتعلقة بمصالح البايلك والمتعلقة بالشؤون الخارجية[6].

---

[1]- شهرزاد شلبي :**المؤسسات في الجزائر أواخر العهد العثماني المؤسسات المالية أنموذجا 1798م - 1830م** أطروحة دكتوراه ، جامعة باتنة ،الجزائر، 2016 ، ص36، ص37.

[2]- كليل صالح، المرجع السابق، ص 159.

[3]- شهرزاد شلبي :المرجع السابق ، ص ص 36، 37.

[4]- نفسه ، ص158،ص 159.

[5]- ناصر الدين سعيدوني : ورقات و أبحاث في تاريخ الجزائر...، المرجع السابق ، ص175.

[6] - أحمد السليماني :المرجع السابق ،ص29،ص30.

ب- هيئة الخواجات:هي بمثابة أعوان الدولة في العهد العثماني،اختلفت وظائفهم إذ كانوا يشرفون على مصالح حيوية ومهمة في الإيالة،منهم من تولى الإدارة ومنهم من ولي وظائف اقتصادية[1]، نجد أن هذه الهيئة تميزت بكثرة عددها وتنوع مهامها ودقتها كان لكل خوجة عمل خاص به مثل خوجة الجمارك،خوجة القصر وخوجة الفحم...إلخ.

ت-هيئة القياد والحكام: تولى القياد مهام مختلفة نذكر منها قائد الفحص، قائد الدخان قائد الشوارع...وغيرها[2]،أما الحكام فكانوا يقومون بإدارة بعض المدن الهامة كالبليدة شرشال، مليانة المدية والقليعة[3].

ج- هيئة المترجمين:كانت اللغة التركية هي لغة الإدارة في إيالة الجزائر خلال العهد العثماني، لذا استوجب توظيف مترجمين من أجل تحقيق التواصل بين مختلف الطوائف وترجمة الرسائل التي كانت تصل الديوان من داخل البلاد أو خارجها[4].

د- هيئة وكلاء الحرج:ينتمون إلى سلك العسكرية،إلا أنهم صنفوا ضمن مرتبة الأعوان المكلفين بالخدمات الإدارية،تمثلت مهمتهم في تأمين مختلف حاجيات الجيش كالمؤونة ونقل الخيم، كما اشتغلوا في المجال البحري حيث كان لكل سفينة وكيل حرج خاص له مهام محدودة،كما نجدهم ضمن الأعوان الإداريين وألحق بعضهم بدار السكة[5].

5.1 الجهاز الأمني المركزي: اهتمت السلطة العثمانية بأمن مدينة الجزائر ووضعت أجهزة خاصة لذلك وهي الجهاز الأمني الخاص والجهاز الأمني العام.

- **الجهاز الأمني الخاص:**ويقصد به الحرس الخاص بحكام الجزائر، وهم من الإنكشارية، يعتبر هذا الجهاز حساس لأنه يحدد بشكل كبير تواجد الحكام من عدمه،لذا كان الحكام يقومون باستمالة عناصر هذا الجهاز بتقديم مرتبات إضافية لهم لحمايتهم[6].

---

[1]- عمر حرفوش :**الإدارة الجزائرية ي العهد العثماني " الإدارة المركزية "نموذجا** ، رسالة ماجستير ، جامعة الجزائر 2009، ص173.

[2]- عائشة غطاس و أخريات :المرجع السابق، ص 120.

[3]- ناصر الدين سعيدوني : ورقات وأبحاث في التاريخ، المرجع السابق، ص182.

[4]- ربيعة بهلول : المرجع السابق ، 104.

[5]- عمر حرفوش : المرجع السابق ،ص189.

[6]- خير الدين سعيدى:**الجهاز الأمني في مدينة الجزائر خلال العهد العثماني** ، مجلة كان،العدد17، 2013 ،ص ص136 . 137

• **الجهاز الأمني العام:** يعتبر العصب الأساسي للحياة الأمنية في مدينة الجزائر ونقسم بدوره إلي جهازين وهما جهاز أمن النهار ويشرف عليه الكاهية تخضع له الفرق عسكرية كفرقة البساكرة لحراسة الأسواق وتوجد فرقة أخرى تعرف بالشواش، وجهاز أمن الليل الذي يترأسه المزوار ويساعده في ذلك مجموعة من العناصر كفرقة اليولداش تكمن مهمتهم في مراقبة الليلة لأزقة المدينة بعد غلق أبواب.

لقد استطاعت السلطة العثمانية تحقيق أمن المدينة بفضل تفاعل فئاتها بمختلف مستوياتها سواء المكلفين أو المسؤولين معنويا عن الجاليات والأحياء[1]، لقد أشاد القنصل الأمريكي "شالر بفعالية نظام الشرطة في مدينة الجزائر، حيث قال " أعتقد أنه لا توجد مدينة أخرى في العالم يبدي فيها البوليس نشاطا أكبر مما تبديه الشرطة الجزائرية التي لا تكاد جريمة تفلت من رقابتها"[2].

2- إدارة البياليك:

اتسمت الإدارة المحلية بالجزائر خلال العهد العثماني بالبساطة ودقة التنظيم، الأمر الذي جعلها تتماشى مع الظروف السياسية وتتكيف مع الوضع الاجتماعي والمعيشي للسكان آنذاك، ويتضح ذلك من خلال عرض مهام وصلاحيات موظفي إدارة البيالك التي تهدف إلي ضمان الأمن والاستقرار بالبياليك وتوفير مصادر دخل للخزينة من جباية الضرائب[3].

1.2 ديوان البايلك (دار الباي): هو صورة مصغرة للديوان المركزي، يعتبر المجلس الاستشاري والهيئة العليا في البايلك يضم كبار الموظفين والقادة العسكريين وشيوخ القبائل

---

[1] ـ العربي إيشبودان :**مدينة الجزائر تاريخ عاصمة** ، ترجمة جناح مسعود، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007 ،ص42.

[2] ـ وليام شالر: **مذكرات وليام شالر قنصل أمريكا في الجزائر (1816، 1824م)** تعريب إسماعيل العربي الشركة الجزائرية للنشر، الجزائر، ص 77، 78.

[3] ـ نور الدين بودزيالة: **العائلات النافذة في بايلك الغرب 1792-1830م مقارنة اجتماعية وسياسية**، أطروحة دكتوراه 2019، ص18 .

والعلماء، ممثلي الداي في المقاطعة، يجتمع هذا الديوان بطلب من الباي لمناقشة الأمور المتعلقة بالبياليك[1].

2.2 موظفوا الإدارة على مستوى البايلك:

الباي: هو صاحب السلطة العليا في البايلك والمسؤول الأول أمام الداي، تولى إدارة شؤون إقليمه بصفة مطلقة، يشرف على عملية جمع الضرائب التي كان يقوم بتسليمها للسلطة المركزية كل 3 سنوات مع تقديم تقارير عن المناطق الخاضعة له[2].

يساعد الداي في تسير شؤون البايلك كلن من الخليفة الذي يتولي شؤون الأوطان وأراضي البايلك أمام الباي، يخضع له القياد والفرق النظامية لجباية الضرائب وحفظ الأمن، كما يتولى تقديم الدنوش مرتين في السنة للداي نيابة عن الباي[3]،و الباش خزناجي يهتم بالشؤون المالية في البايلك وهو مكلف بإعداد الخيول اللازمة لجمع الضرائب بالإضافة إلى قائد الدايرة يسمى أغا الديرة وهو أحد رؤساء فرسان المخزن، يدير فرق القوم الغير منظمة في الأرياف، يهتم بضبط الأمن والاستقرار في البايلك .

وكذلك نجد شيخ البلد يشرف على أمور السكان والسلطة الواقعة داخل أسوار المدينة،من مهامه مراقبة عوائد ومداخل وحقوق الكراء داخل المدينة، والباش كاتب مكلف بكتابة تقارير ورسائل الباي الإدارية داخل وخارج،والباش سيار يتولى مهمة تأمين قافلة البريد وإيصال رسائل من الباي إلى داي الجزائر والعكس صحيح، كما كان يرافق الخليفة عند حمله الدنوش إلى العاصمة، وأخيرا الباش سراج يعتني بخيول الباي والإسطبلات وتجهيز حصان الباي عند خروجه[4].

---

[1]- محمد العربي سعودي: المرجع السابق، ص ص33، 34.

[2]- صغير عبلة: **السلطة والمجتمع الجزائري نهاية القرن 18م وبداية19م من خلال المصادر الأوربية**، أطروحة دكتوراه جامعة وهران، 2021م، ص 165.

[3]- عائشة غطاس وأخريات :المرجع السابق ، ص183،ص184.

[4]- عبد الجليل رحموني : **العلاقة بين السلطة المركزية و الباياليكات في الجزائر العثمانية (1520-1830م)** أطروحة دكتوراه ، جامعة الجيلالي اليابس ،سيدي بعباس ، 2020 ، ص 95.

3.2 الجهاز الأمني بالبايلك :عرفت البيالك نظام أمني محكم وهو قسمين:

- **الجهاز الأمني الخاص:**وهم حراس الباي، مهمتهم الحفاظ على أمن الباي ومرافقته إلى كل مكان يذهب إليه، أوكلت هذه المهمة لفرسان المكاحلية .
- **الجهاز الأمني العام:** حرص البايات على إقرار الأمن بمدن البيالك وخارجها وفي كل المناطق التابعة له و ساعدهم على تحقيق ذلك شيوخ القبائل والأعيان، حيث كانوا يشرفون على أمن القرى و الطرقات التي تربط بين المدن و البايلكات[1]. أما داخل المدن فتولت نوبات الإنكشارية بمساعدة القياد الحفاظ على أمنها،كما تميز عواصم البيالك بوجود شرطة ليلية بقيادة المزوار لتأمين المدينة ليلا وضبط المخالفين لحضر التجول، و شرطة نهارية لمراقبة الأحياء والأسواق[2].

3- المؤسسة العسكرية

أ- الجيش النظامي الإنكشاري:

عرف الجيش الإنكشاري كأهم تشكيل عسكري للدولة العثمانية،تعود نشأته إلى عهد السلطان أورخان عام 1330م غير أن تنظيمه لم يكتمل إلا في عهد السلطان سليمان القانوني(1520م-1566م)،ساهم هذا الجيش منذ ظهوره في تحقيق فتوحات واسعة في أوروبا وآسيا، وأحرزت به الدولة أعظم انتصاراتها، لتحتل بهذا الإنكشارية مركزا ممتازا بين فرق الجيش العثماني[3].

يعود تأسيس الجيش الإنكشاري بالجزائر إلى سنة 1519م، حين أرسل السلطان سليم الأول قوة عسكرية يتراوح عددها حوالي ألفي جندي إنكشاري وأربعة ألاف من المتطوعين مع وفد طلب الاستغاثة المبعوث إلى إسطنبول، وفي عام 1525م منح السلطان سليمان القانوني لخير الدين بربروس حق التجنيد من المناطق الأناضول[4]،ومنذ

---

[1]- عمر حرفوش: المرجع السابق، ص61.
[2] - خبر الدين سعيدي: المرجع السابق، ص ص136 -137.
[3]- أماني بنت جعفر:**دور الإنكشارية في إضعاف الدولة العثمانية**، دار القاهرة ، ط 1، القاهرة ،2007 ،ص48 ص49.
[4]- جميلة معاشي: **الإنكشارية والمجتمع في بايلك قسنطينة نهاية العهد العثماني** ، أطروحة دكتوراه ،جامعة منتوري قسنطينة، ص13.

ذلك التاريخ أصبح للجزائر وكلاء دائمون يقيمون في المدن والموانئ، والجزر الخاضعة للدولة العثمانية للقيام بعملية التجنيد[1]، وأصبحوا كل خمس أو ست سنوات يرسلون سفنا إلى المشرق لجلب الجنود[2] ليصبح بهذا للجزائر جيش خاص يعرف بالأوجاق[3]، وهو مصطلح أطلق على الفرقة العسكرية في إسطنبول التي تشكل منها الجيش الإنكشاري،أما في الجزائر استخدم بمعنى الجيش النظامي، وللدلالة على الإيالة نفسها حيث يقال عنها جزاير غرب[4].

تعود أصول هؤلاء المجندين إلى أسر مسلمة أو مسيحية أعلنوا إسلامهم[5] وفقراء الأناضول والشبان المغامرين[6]،على خلاف المجندين في الجيش الإنكشاري العثماني الذين هم في الأصل شبان غير مسلمين أسروا أثناء الحروب ثم تربوا تربية إسلامية عسكرية هذا ما سمي بنظام الدفشرمة[7] .

كانت عملية التجنيد تتم بموافقة من السلطان العثماني شخصيا[8]، فيقوم الوكلاء بالبحث عن الجنود وذلك بالإعلان في كل المناطق عن حاجة إيالة الجزائر للمتطوعين[9] ليتم جمعهم في موانئ إسطنبول، الإسكندرية ورودس وينقلون إلى الجزائر إما بسفن رياس البحر أو عن طريق السفن الأجنبية كالفرنسية والإنجليزية وعند وصولهم تسجل معلوماتهم الخاصة وتعطي لهم الثكنة التي سيقيمون بها[10].

---

[1]- أنظر الملحق رقم 02، ص 98.
[2]- خير فارس: المرجع السابق، ص82.
[3]- وليم سبنسر : **الجزائر في عهد رياس البحر، تعريب عبد القادر زبادية**، دار القصبة ، الجزائر، 2006،ص42.
[4] - حنيفي هلايلي : **التنظيم العسكري للبحرية الجزائرية في العهد العثماني** ،.مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية ، العدد24، 2007، ص254.
[5]- جون - ب - ولف : **الجزائر وأوروبا(1500- 1830)** ترجمة أبو قاسم سعد الله، عالم المعرفة، الجزائر، 2009 ص ص99 - 100.
[6]- جميلة معاشي : الإنكشارية والمجتمع في بايلك قسنطينة... ،المرجع السابق ،ص19.
[7]- أماني بنت جعفر :المرجع السابق ، ص54.
[8]- أمين محرز : المرجع السابق ، ص19.
[9]- عزيز سامح ألتر:المرجع السابق، ص133.
[10]- عائشة غطاس وأخريات :المرجع السابق نفسه، ص ص74 - 77.

تعتبر عملية التجنيد من أهم المميزات التي ربطت إيالة الجزائر بالباب العالي خصوصا وأن العملية تقام باستمرار لتدعيم القوات العسكرية من أجل التصدي للأخطار الخارجية وإخماد الثورات الداخلية[1]، والمحافظة على الأمن بالإضافة إلى جباية الضرائب[2].

خضع نظام الترقية في الجيش الإنكشاري بالجزائر إلى درجات تصاعدية بحيث كان يتم بطريقة آلية، وبوصول الجندي المتطوع إلى الجزائر يعين فورا في إحدى الوحدات الإنكشارية ليقضي بها مدة 3 سنوات ويحمل لقب يولداشي أي الجندي الجديد، ويجدر الذكر إلى أن سلم الرتب يتم على أساس التقدمية وذلك وفقا لقانون السلطان مراد الأول[3] الخاص بالنظام الداخلي للجيش الإنكشاري وأيضا يراعى في الترقية حسن السلوك والكفاءة والشجاعة[4].

ب- المؤسسة البحرية:

اهتمت السلطة العثمانية في الجزائر بالجوانب العسكرية المختلفة، فمثلما نظمت جيشها البري وأولته عناية كبيرة، كرست أيضا اهتمامها بالجيش البحري والأسطول[5] حيث تحول هذا الأخير إلى مؤسسة شكلت محورا أساسيا في قوتها الذي مكنها من التصدي للحملات العسكرية وخدمة الإستراتجية البحرية العثمانية في حوض المتوسط من جهة أخرى[6]، لقد تكونت النواة الأولي للبحرية الجزائرية من البحارة والسفن التي جاء بها الأخوة بربروس من المشرق[7].

---

[1]- أمين محرز :المرجع السابق ،ص30.
[2]- أرزقي شويتام : المرجع السابق ، ص46.
[3]- هو ثالث السلاطين العثمانية تولي الحكم خلال الفترة من 1362م إلى1389م ،وإذا كان السلطان أورخان هو مؤسس فرقة الإنكشارية ، فإن ابنه مراد هو صانع قوانينها وتنظيماتها ، نجح مراد الأول في الارتقاء بالإمارة العثمانية إلي طور الدولة ، وقام بتطوير الجيش الإنكشاري ، أنظر : محمد سهيل طقوش : المرجع السابق ، ص44-54.
[4]- أمين محرز: المرجع السابق، ص29.
[5]- بن جبور محمد :**البحرية في أواخر العهد العثماني** ، مجلة عصور ، الأعداد 13، 12/ 14، ص115
[6]- حنفي هلايلي : **بنية الجيش الجزائر خلال العهد العثماني** ، دار الهدي ، عين مليلة ، الجزائر ، ص44
[7]- صالح عباد: **الجزائر خلال العهد الحكم التركي 1514- 1830م**، دار هومه ، 2012، صص320 -321.

عند استقرار خير الدين وطاقمه بالجزائر،أصبح إنشاء ميناء خاص به ضرورة حتمية لضمان سلامة وأمان سفنه[1]،فبعد تدميره لحصن البنيون[2] سنة 1529م، استغل بعض الأسرى وتحت اشراف معلمي بناء جزائريين لبناء و تشييد ميناء الجزائر وتزويده بتحصينات دفاعية، وذلك بإنشاء ثكنة عسكرية وبرج للمراقبة عليه عرف باسم "برج الفنار"،وأيضا أمر ببناء دار لصناعة السفن الحربية وإصلاح القديمة والمعطوبة وتجهيزها،للتحول بهذا مدينة الجزائر إلى حصن يصعب اختراقه[3].

بحلول القرن 17م تفوق الأسطول الجزائري على أساطيل الدول الكبرى في حوض المتوسط وأثبتت فيه الإيالة أنها تملك مقومات الدولة البحرية[4]،وذلك بفضل اهتمام الحكام به ودعمه ماديا و بشريا عن طريق تجهيزات محلية، أو بعقد اتفاقيات ومعاهدات مع دول أوروبية لجلب قطع الغيار،وكانت الدولة العثمانية على رأس الدول التي كانت تزود الجزائر باستمرار بالمراكب والتجهيزات البحرية والبحارة[5].

كانت التركيبة البشرية للبحرية غنية ومختلفة المشارب يوحدها الجهاد في سبيل الله وقد تكونت من خليط ممتاز من العناصر المحلية،بالإضافة إلى أعلاج أوروبا الذين أعلنوا إسلامهم وانضموا للبحرية،يضاف إليها بحارة من المشرق الإسلامي وآخرون قدموا من الأندلس[6].

حول العثمانيون النشاط البحري الجزائري في الحوض المتوسط إلى مؤسسة قادرة على مواكبة روح العصر الذي انتقل فيه التوازن العسكري من البر إلى البحر،وقد تحكمت طائفة الرياس بطريقة منظمة بالبحرية من حيث التوظيف والتمويل والعمليات الحربية، فوجدت رتب وطرق ترقية للوصول إلى رتبة رايس على مستوى البحرية

---

[1]- عزيز سامح ألتر: المرجع السابق، ص86 - ص87.

[2]- البنيون :اسم قلعة أنشاها بيدرو نافارو الإسباني سنة 1510ومعناها الصخرة العظيمة وتسمي سطفلة ، جعلها حامية عسكرية، إنظر عبد الرحمان الجيلالي ، ج3، المرجع السابق ، ص ص50-51.

[3]- أحمد التوفيق المدني:المرجع السابق ، ص218.

[4]- نبيل عبد الحي رضوان:**تطور الأسطول في ظل أبرز الحضارات البحرية للبحر الأبيض المتوسط**، مجلة المؤرخ المصري، دراسات و بحوث في التاريخ و الحضارة، كلية الأدب، جامعة القاهرة، العدد20،1998 ،ص238.

[5]- يحي بوعزيز : المرجع السابق ،ص 407.

[6]- عائشة غطاس وأخريات ،: المرجع السابق ،ص95.

وكانت تتم بالاستحقاق والخبرة والكفاءة[1]،على رأس هذه الرتب نجد وكيل الحرج يتولى شؤون البحرية والعلاقات الخارجية

والقبودان يمثل المنصب سامي في البحرية القائد العام للأسطول عند خروجه إلى عرض البحر، أما قائد المرسى فيتولي مهمة مراقبة وتفتيش المرسى و المرافئ له سفينة خاصة يجوب بها المياه الإقليمية لمدينة الجزائر لتفقد شواطئها ومراقبة السفن التي تدخل وتخرج من الميناء كما يقوم باستلام الرسائل التي تبعث للباشا أو وزراءه، بالإضافة إلى وردبان شي الذي يشرف على تنظيم الأعمال التي يقوم بها العمال في الميناء لكل و كما يعين العدد اللازم من العمال لكل سفينة[2].

أخذت البحرية الجزائرية على عاتقها حماية المصالح السياسية والاقتصادية حتى الإستراتجية للبلاد، فواصلت جهودها العسكرية ضد أعدائها من معظم الدول الأوربية ويمكن القول أنه بفضل النشاط العسكري للبحرية صنعت الجزائر علاقاتها السليمة مع الأطراف الأوروبية وامتدت لتشمل أمريكا أيضا[3]، برزت البحرية كشكل من أشكال الحركة التجارية وأصبحت مصدر أساسي لثروة الدولة حيث ضمنت مداخيل معتبرة للخزينة التي تأتي من الغنائم البحرية وإقتداء الأسرى والإتاوات وبهذا ساهمت البحرية في إنعاش اقتصاد البلاد[4].

2.3 الجيش الإحتياطي:

أمام كثرت الثورات الداخلية واشتداد الهجمات الأوربية على إيالة الجزائر التي كانت تعاني من قلة عدد الجيش النظامي، لجأت السلطة إلى تكوين جيش احتياطي غير نظامي تستعين به لتقوية وتعزيز نظامها الحربي وهو الأمر الذي أدى إلى إنشاء فرقة

---

[1]- وليم سبنسر :المصدر السابق، ص74- 78.
[2]- حنفي هلايلي :المرجع السابق ، صص51 - 55.
[3]- جمال قنان: **معاهدات الجزائر مع فرنسا 1619-1830م**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1987م، ص41.
[4]- أحمد التوفيق المدني:المرجع السابق، صص37 - 48

موازية للجيش النظامي[1] والتي تتكون من فرقة زواوة[2]، فرقة الكراغلة، قبائل المخزن[3] وفرقة القوم[4].

المبحث الثالث: المؤسسات الاقتصادية.

1-الخزينة:

يرجع تاريخ تأسيس الخزينة[5] إلى القرن 16م،وذلك بعد الفرمان الذي أصدره السلطان العثماني مراد الثالث[6] سنة 1580م إلى البيلرباي جعفر باشا،تضمن أمر تعين خزينة مستقلة للجزائر،بعدما كان نظامها المالي موحد مع كل من تونس وطرابلس الغرب ونتيجة لذلك ظهر نظام دقيق لجمع الضرائب وتنظيم التجارة في الإيالة.

اتخذ العثمانيون مقر الخزينة بالقرب من قصر الداي المعروفة بقصر الجنينة،وفي عام 1817م نقلت الخزينة إلى حصون القصبة وذلك بطلب من الداي علي خوجة بعد تغييره لمقر حكمه وهي عبارة عن أقبية دهاليز مقوسة سيئة الإنارة في الطابق الأرضي لقاعة الديوان[7]، كان للخزينة عدة موظفين يشرفون على تسيير شؤونها[8]، نجد الخزناجي المسؤول عن تسير الخزينة، وكان له مساعدين لضمان حسن تنظيم شؤونها،وهم أمين السكة المكلف بمراقبة صك العملة المختلفة وتقدير قيمة المجوهرات،والدفتر دار أو وكيل

---

[1]- عائشة التمالي : **التشكيلات العسكرية الأهلية في العهد العثماني ، 1518م، 1830م**، رسالة ماجستير، جامعة احمد دراية ، أدرار، الجزائر، 2016، صص 57 - 59،.

[2]- هي فرقة عسكرية أخذت تسميتها من قبائل زواوة المتركزة في جبال جرجرة، انظر: عائشة غطاس وأخريات : المرجع السابق، ص ص 89- 115.

[3]- هي عبارة عن تجمعات سكانية مصطنعة تختلف في أصولها منها من أقرها العثمانيون بالأراضي التي وجدت عليها ومنها من أعطيت لها الأرض لتستقر فيها، للمزيد من المعلومات ،انظر: ناصر الدين سعيدوني : ورقات جزائرية ...، المرجع السابق، ص272 - 275

[4]- هي فرسان مسلحين توفرهم القبائل الموالية للسلطة العثمانية ،للمزيد، انظر : صالح عباد المرجع السابق، ص 314.

[5]- هي الموضع الذي يخزن فيه الشيء،المخزن بفتح الزاي ، ما يخزن فيه الشيء يخزن ويقال خزن المال إذا غيبه للمزيد من المعلومات ،انظر :علي أجقو، شهرزاد شلبي: **مؤسسة الخزينة في الجزائر أواخر العهد العثماني ودورها الاقتصادي والعسكري (1798- 1830م)** مجلة علوم الإنسان والمجتمع ،العدد 21، 2010م ،ص340.

[6]- هو السلطان الثاني عشر من سلاطين الدولة العثمانية، تولي الحكم خلال الفترة من 1574م إلى 1595م، شهد عهده بداية ثورات الإنكشارية وتدخلهم في القضايا السياسية للمزيد من المعلومات، انظر، محمد سهيل طقوش: المرجع السابق ص240- 243 .

[7]- يمينة درياس: **دار السكة في العهد العثماني**، ط 1، دار الحضارة للطباعة والنشر والتوزيع ، الجزائر، 2007 ص21، 23.

[8]- ناصر الدين سعيدوني: **النظام المالي للجزائر النظام المالي للجزائر في أواخر العهد العثماني (1792، 1830م)** المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، ص166.

الحرج الكبير مهمته تسجيل مصادر دخل الإيالة كالضرائب وغير ذلك، والصايجي أو العداد وهو موظف المسؤول عن عد النقود الداخلة للخزينة والخارجة منها[1].

1.2مصادر دخل الخزينة: تعددت مصادر دخل الخزينة وتنوعت منها ما هو ثابت زمنها و ما هو متغير حيث شملت مصادر الدخل جميع النشاطات سواء المجال الزراعي أو الحرفي أو التجاري داخل وخارج البلاد[2]،ومن بين هذه المصادر نجد منها الضرائب والرسوم،غنائم البحر بالإضافة إلى الإتاوات والهدايا.

1.3نفقات الخزينة: لقد كانت نفقات الخزينة عديدة نجدها تدخل ضمن أجور جنود الإنكشارية وطائفة رياس البحر ورواتب الموظفين والعمال ونفقات التجهيز العسكري من شراء العتاد والأسلحة وصيانة السفن،وهناك مصاريف المرافق العامة من عيون وسواقي وطرقات، كما تصل بأوجه الإنفاق إلى تلك التي تبعثها الإيالة إلى اسطنبول والحرمين الشريفين بمكة المكرمة،وتلحق بها مصاريف بيت المال ومؤسسة الأوقاف[3].

2- دار السكة[4]:

تعتبر دار السكة مؤسسة صناعية تابعة للسلطة الحاكمة ورمز من رموز سلطتها وإحدى الرسمية في تنمية اقتصاد المجتمع وتطوير أوضاعه النقدية وهي الجهة الوحيدة المخولة لإصدار النقود باختلاف أنواعها سواء كانت ذهبية أو فضية أو برونزية[5]وفقا للمعايير والتعليمات الصادرة من الداي، تعتبر من المؤسسات التي لها علاقة مباشرة بالخزينة تعرف أيضا بالصربخانه، لقد وجدت في الجزائر خلال العهد العثماني دور

---

[1] ـ عائشة غطاس وأخريات :المرجع السابق ،ص115.

[2] ـ صغير عبلة: المرجع السابق، ص218.

[3] ـ محمد دبوب :**الفترة العثمانية وطبيعة الكتابات التاريخية حولها (1516م -1830م)**، مجلة الحقيقة ، العدد42،أدرار ،2018،ص457.

[4] ـ هي الختم على الدنانير و الدراهم المتعامل بها بين الناس بطابع حديد تنقش فيه صور أو كلمات مقلوبة ويضرب بها على الدينار أو الدراهم،انظر فتيحة خروبي : **المسكوكات العثمانية المحفوظة بمتحف أحمد زبانة بوهران (دراسة أثرية ـ فنية)** أطروحة دكتوراه علوم في الأثار الإسلامية ، جامعة أبي بكري بلقايد ، الجزائر ، 2019 ، ص 15 .

[5] ـ نفسه، ص 32، 33 .

ضرب بمدينة الجزائر كان مقرها موجود بقصر الجنينة وهي الدار الرئيسية للإيالة ثم تحول إلى القصبة، كما وجود دور ضرب ثانوية في تلمسان التي تعود للعهد الزياني[1].

كان لدار السكة جهاز إداري خاص به يترأسه أمين السكة المسؤول عن هذه المؤسسة يقوم بالمراقبة والإشراف على أمور صك العملة، كما يشرف على عدد من الموظفين منه مصاحب الطابع مكلف بحفظ قوالب السكة وختم القطع النقدية عند صبها في القالب، و راقم الطابع يسمى حاكم الطابع يقوم ينقش الكتابات والزخارف المختلفة والمتنوعة على النقود وبالإضافة إلى العيار يهتم بمراقبة سبيكة النقود قبل تحويلها إلى مسكوكات[2].

لقد حرصت السلطة العثمانية على صك العملة على نفس النظام النقدي العثماني من الناحية القانونية والشكلية،المشتملة على النقود الذهبية والفضية والنحاسية فالنقود الذهبية التي تم صكها في مدينة الجزائر وتتمثل في السلطاني والنصف سلطاني والربع سلطاني حيث ضربت باسم السلطان سليم الأول[3].

تميزت النقود الجزائرية[4] في العهد العثماني بشكلها الدائري وهو الأكثر استخداما في الإيالة، أما في مضمونها فنجد فيها كتابات مختلفة مثل ألقاب فخرية للسلاطين العثمانيين كلقب "السلطان"،"خاقان"،"الخان"،"الغازي"،وأدعية للحكام العثمانيين كعبارة"عز نصره"[5].

تطورت العملة الجزائرية لتنافس العملة العثمانية والإسبانية خاصة بعد ما تحولت الإيالة لسوق حرة للتعامل النقدي لكثرة الممارسات التجارية مع الدول الأوروبية والعربية، وهذا ساهم في تزايد قيمة العملات الجزائرية،فمنذ بداية القرن 17م أصبحت العملة الجزائرية مظهرا من مظاهر سيادة الإيالة الدولية[6] .

---

[1]- يمينة درياس :المرجع السابق ، ص ص43 -51.
[2]- يمينة درياس :المرجع السابق ، ص ص53 - 55.
[3] - فتيحة خروبي : المرجع السابق ، ص 63.
[4]- إنظر الملحق رقم03، ص 99.
[5] - يمينة درياس : المرجع السابق ، ص ص 253 - 261.
[6]- فتيحة خروبي : المرجع السابق ، ص 63.

3- بيت المال:

تعود أصول مؤسسة بيت المال إلى التنظيمات المالي الإسلامية التي أوجدها الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه، تمتعت بصلاحيات واسعة[1]، كانت بمثابة خزينة الدولة ظلت كذلك إلى غاية العهد العثماني حيث أصبحت المؤسسة فرع من الخزينة، تهتم فقط بإدارة أمور المواريث والتركات[2].

انحصر نشاط بيت المال في الاعتناء بأملاك تعود ملكيتها إلي اليتامى والغائبين وتضمن حصة الدولة من التركات حسب الأحكام الشرعية[3]،لتكتسب بهذا مؤسسة بيت المال أهمية ومكانة كبيرة حيث تزايدت عدد ممتلكاتها التي تعود ملكيها لأشخاص غائبين أو أسرى تحتفظ بها لحين عودتهم وكذا أملاك المتوفين الذين لا ورثة لهم[4] وتحفظ أمانات الناس[5].

تمتع بيت المال باستقلالية في التسيير وجهاز إداري خاص به من حيث الموظفين يقومون بتنظيم شؤونه وعلى رأسهم بيت مالجي هو المشرف الأول على إدارة بيت المال يساعده في مهامه مجموعة من الأعوان من بينهم القاضي الذي يتولى المسائل الشرعية للمؤسسة وإصدار الأحكام في القضايا، ويقوم بتوزيع التركات[6]، والعدول الذي يهتم بتدوين وتسجيل كل ما يخص المؤسسة من ممتلكات ومعاملات من بيع وشراء، وكذلك الشاوش ينوب عن الناظر في بعض المهام منها قبض الأمانات وعتق الأسرى وأخيرا الدلالين مهمتهم بيع التركات في المزاد أو في الأسواق[7].

---

[1]- ناصر الدين سعيدوني : النظام المالي ، المرجع السابق،ص132.
[2]- صبرينة لنوار :**مؤسسة بيت المال ودورها الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر خلال العهد العثماني** ، رسالة ماجستير جامعة الجزائر ، 2010م ،ص 28.
[3]- ناصر الدين سعيدوني : النظام المالي ...، المرجع السابق،ص 132.
[4]- صبرينة لنوار: مؤسسة بيت المال ودورها الاقتصادي ، المرجع السابق ،ص35.
[5]- عمر حرفوش: المرجع السابق، ص 142.
[6]- شهرزاد شلبي: المرجع السابق ،ص158.
[7]- صبرينة لنور: **آلية تسير بيت المال في الجزائر خلال العهد العثماني** ، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربية والإنسانية ، العدد 26، جامعة بابل ، 2016م،ص ص 92 ،93.

تعتبر مؤسسة بيت المال جزءا مكملا للخزينة الدولة تدعمها عند عجز هذه الأخيرة حيث احتلت مداخيل بيت المال مكانة معتبرة في التنظيم المالي للجزائر و كانت مصادر دخلها متعددة ومختلفة كالتركات، الأملاك العقارية، الأوقاف وانحصرت نفقاته في المساهمة في تغطية عجز الخزينة وإنعاشها وتوزيع الصدقات ودفن الموتى والإنفاق على الطلبة ودفع أجور المعلمين[1].

[1]- صيرينة لنور: مؤسسة بيت المال ، المرجع السابق، ص ص 118، 121.

المبحث الثاني: المؤسسات الدينية.

1 – مؤسسة القضاء :

كانت مؤسسة القضاء في الجزائر منذ الفتح الإسلامي تسيير على تعاليم الشريعة الإسلامية ووفق المذهب المالكي،إلى غاية دخول العثمانيون إليها سنة 1519م استحدث فيها المذهب الحنفي الذي يعتبر المذهب الأول في كل الولايات التابعة لحكم العثمانيين ولهذا أخذ المكانة الأولي في إيالة الجزائر[1]، إلى جانب للمذهب المالكي الذي تولي شؤون الرعية المحلية[2]، وبذلك أصبح كل مذهب له قضاته و مفتوه في المجالس القضائية[3].

1.1–المحكمة الشرعية:هي عبارة عن محكمتين شرعيتين،المحكمة الشرعية الحنفية للنظر في قضايا العثمانيين ومحكمة شرعية مالكية للنظر في قضايا الجزائريين[4] يتولى الداي في مدينة الجزائر تعيين القاضي الشرعي أما في البيالك فقد تولي البايات ذلك، يترأس كل محكمة قاضي يساعده العدول عدد من العدول يقومون بتحرير محاضر النزعات[5]، بالإضافة إلى الشواش لتأمين جلسات المحاكمة التي تعقد إما في المساجد أو الساحات العمومية[6]، وموفدين عسكريين يحضرون الجلسات ويتولون تنفيذ أحكامها دون توان[7].

سمحت الازدواجية المذهبية التي تميز بها نظام القضاء[8] إلى استقلال كل نحلة دينية أو طائفة مذهبية أو مهنية بمحاكمها الخاصة[9]فنجد اليهود كانت لهم محاكمهم الخاصة

---

[1]- مصطفي عبيد: **القضاء بالجزائر خلال العهد العثماني**، عصور الجديدة، العدد 11- 12، 2014، ص 114.
[2]- مصطفي أحمد بن حموش: **المدينة و السلطة في الإسلام (نموذج الجزائر في العهد العثماني)** دار البشاير للطباعة و النشر 1999، ص 61.
[3]- مصطفي عبيد: المرجع السابق، ص 114.
[4]- جون - ب - ولف: المصدر السابق ، ص118 - ص119.
[5]- حنفي هلايلي : **الشرطة و القضاء في مدينة الجزائر خلال العهد العثماني بين ثنائية المصادر المحلية و المصادر الغربية** ، المجلة التاريخية المغاربية ، العدد 134 ، منشورات التميمي للبحث العلمي، تونس ، 2009 ، ص 143.
[6]- مصطفي عبيد: المرجع السابق، ص 219.
[7]- مصطفي أحمد بن حموش: **فقه العمران الإسلامي من خلال الأرشيف العثماني الجزائري(1549 م - 1830م)** دار البحوث للدراسات الإسلامية و إحياء التراث، دبي، الإمارات،2000م، ص 25
[8]- ناصر الدين سعيدوني :المرجع السابق،ص50.
[9]- ناصر الدين سعيدوني ، المهدي بوعبدلي : المرجع السابق،ص23 .

والتي تعرف بالأحبار[1]،والتي تخضع لسلطة رئيس طائفتهم، وتتولى النظر والفصل في مختلف النزاعات والخصومات التي تنشأ بينهم[2]، أما المسيحيين مثل القناصل ومبعوثي الدول الأوربية والتجار وممثلي الشركات والوكالات التجارية الأجنبية[3] فيحاكمون في القنصليات الأجنبية الموجودة في الجزائر[4].

أما في ما يتعلق بالخلافات التي تحدث بين المسلمين واليهود فقد كانت تفصل فيها المحاكم الشرعية، على عكس المسيحيين فقد كانت خلافاتهم مع المسلمين يفصل فيها الداي أو الديوان نفسه، ذلك لأنه شرط يندرج ضمن بنود المعاهدات التي تعقدها الدول الأوروبية مع الجزائر كمعاهدة إسبانيا مع الجزائر سنة 1785م التي نصت في بنده الثالث عشر بأن في حالة نشوب نزاع بين إسباني مع تركي أو جزائري، فالفصل بينهم يكون أمام الباشا أو الديوان، وذلك لطبيعة المحاكم الشرعية التي تفصل في النزاعات وفق أحكام الشريعة الإسلامية التي لا تناسبها وأيضا لأن القضاة يصعب التأثير عليهم على عكس الداي الذي قد يرضخ لضغوطات هذه الدول فيصدر أحكاما تكون لصالحهم[5].

تميزت السلطة القضائية بالجزائر بأخذها بعين الاعتبار الامتيازات الاجتماعية للأتراك فيعاقبون سرا في دار أغا الإنكشارية لأن عناصر الجيش لا يحاكمون بواسطة القوانين المدنية ولا أمام عامة الناس، أما غير الأتراك فيشهر البراح بأحكامهم في السوق[6].

إن نظام القضاء في الإيالة كان يتماشي في المدن وبعض المناطق الخاضعة للسلطة العثمانية،أما في البوادي والأرياف يعود أمر القضاء فيها لشيوخها ومرابطيها وأهل الرأي[7].

---

[1] ـ أبو قاسم سعد الله: **محاضرات في تاريخ الجزائر(بداية الاحتلال) ط3** ، الشركة الوطنية لنشر ، الجزائر، ص 54.
[2] ـ الأمير بوغداده : **المؤسسات في الجزائر أواخر العهد العثماني (القضاء نموذجا)** رسالة ماجستير في تاريخ الجزائر خلال العهد العثماني، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية ، الجزائر، 2008 ، ص 109
[3] ـ ناصر الدين سعيدوني و المهدي بوعبدلي : المرجع السابق ، ص 104.
[4] ـ أبو قاسم سعد الله: محاضرات في تاريخ الجزائر...، المرجع السابق ص 54.
[5] ـ الأمير بوغداده ، المرجع السابق ، ص ص110 ـ 113.
[6] ـ ناصر الدين سعيدوني، المهدي بوعبدلي : المرجع السابق ، ص 23.
[7] ـ ناصر الدين سعيدوني: المرجع السابق، ص48.

1.2 –المجلس العلمي: يسمى المجلس الشريف أو المجلس الشرعي العزيز[1]هو أحد المؤسسات العليا التي وجدت في الجزائر غير أن بداياته تأسيسه غير معروفة على وجه التحديد إلا أن أحد العقود تبين لنا أن جلساته في العهود الأولى كانت[2] تعقد بضريح الولي سيدي عبد الرحمان[3] ثم انتقل إلى دار الإمارة قبل سنة 1636م، لتتحول إلى الجامع الأعظم سنة 1688[4] ،يضم المجلس العلمي القاضيين الحنفي والمالكي والمفتيين الحنفي والمالكي، وضابط عسكري برتبة أياباشي وهو بمثابة ممثل للهيئة العسكرية[5]، وكما يحضر جماعة من الموثقين توثيق القرارات ،مقره الجامع الأعظم بمدينة الجزائر تعقد فيه الهيئة اجتماعاتها كل يوم الخميس من كل أسبوع[6].

لقد حرصت السلطة العثمانية على أن يتمتع المجلس العلمي بمصداقية بين أفرد المجتمع باعتبار الدين الإسلامي هو المصدر الثابت الذي يستمد منها المجلس أحكامهم[7] لمراجعة وإعادة النظر في أحكام القضاة فهو بمثابة مجلس استئناف شرعي، ويعقد المجلس جلسات خاصة بحضور الباشا عندما يتعلق الأمر بالقضايا الكبرى التي تمس الدولة[8].

لم تكن هيئة المجلس العلمي تهتم فقط في الفصل بين النزعات بل كانت مكلفة بمهام أخرى كالإفتاء حيث تقوم بإصدار الفتوى انطلاقا من الثنائية المذهبية التي تميزت بها الهيئة[9]، كما برز دورها في تحقيق التوافق بين المذهب الحنفي والمالكي وخلقت نوعا

---

[1]- شهرزاد شلبي ، المرجع السابق ، ص 83.

[2]- عائشة غطاس :**الحرف والحرفيون بمدينة الجزائر 1700م - 1830م مقاربة اجتماعية و اقتصادية** ، أطروحة دكتوراه ، جامعة الجزائر ،2001، ص 121.

[3]- سيدي عبد الرحمان: هو رجل علم ودين لقب ب"حجة علم الحديث " في القرن 15م ،وبعد وفاته أقام له الناس قبة وواظبوا على زيارته و الدعاء له والتبرك به، انظر : بن الصغير رحيمة **: مقام سيدي عبد الرحمان وتأثيره علي الثقافة الجزائرية الأصيلة** ، مجلة عصور ، المجلد 3، العدد 2 ، 2016 ، ص 190 - 195

[4]- شهوزاد شلبي : المرجع السابق ، ص 83.

[5]- عائشة غطاس: الحرف والحرفيون، المرجع السابق، ص 122.

[6]- عبد الحفيظ موسم: **التعايش المذهبي بين الحنفية والمالكية ي الجزائر خلال العهد العثماني**، الناصرية للدراسات الاجتماعية والتاريخية، المجلد10، ع 1، 2019، ص127، ص129.

[7]- حفصي لطيفة : **المجتمع و السلطة القضائية المجلس العلمي بالجامع الأعظم بمدينة الجزائر 1710م - 1830م نموذجا** رسالة ماجستير في التاريخ ، جامعة الجزائر، الجزائر ، 2012م ، ص 94.

[8]- أحمد التوفيق المدني: **كتاب الجزائر**، ط 2، دار الكتاب، البليدة، الجزائر، ص37.

[9]- حفصي لطيفة : المرجع السابق ، ص 122.

من التوازن بين علماء المذهبين،وتقريب الرؤى بينهما،و حصار الخلاف القائم بينهم في طبقة العلماء دون العامة حتى لا يؤثر على مهام الإدارة العامة[1].

2- مؤسسة الإفتاء.

بعد قيام الحكم العثماني في الجزائر كانت السلطة مهتمة بأمرين الأول الدفاع عن القطر الجزائري من التحرشات الأوربية فكونت جيشا قويا للدفاع عن المنطقة والثاني تنظيم القطاع الديني في الإيالة ليتناسب مع الأتراك الوافدين والسكان الجزائريين[2] فأنشئوا مؤسسة الإفتاء وفق قوانين نظام مشيخة الإسلام في إسطنبول، بهدف توحيد الممارسة الدينية في البلاد ومنع انتشار المعتقدات الفاسدة[3].

خصصت السلطة العثمانية منصب الإفتاء على اثنين مفتي حنفي ومفتي مالكي[4] تسند هذه الوظيفة لعلماء كفاء وذو شخصية قوية وعلى دراية بأمور الدين لأن المفتي هو المترجم للشريعة الإسلامية من خلال الفتاوى التي يصدرها في المسائل الدينية[5]، لقد كان المفتي الحنفي يعين من إسطنبول في العهود الأولي، كان يرافق الباشا عند قدومه إلى الإيالة أما المفتي المالكي كان يعين من طرف الداي، وحظي المفتى الحنفي بمكانة مميزة حيث لقب بشيخ الإسلام[6]واحتل المرتبة الثانية بعد الباشا في سلم الموظفين السامين في الإيالة[7]وهذه الأفضلية تعود كونه مرتبط بمركز السلطة بإسطنبول[8].

---

[1]- مصطفى أحمد بن حموش : المدينة والسلطة في الإسلام ...، المرجع السابق ، ص64.

[2] - محمد لعباسي : **علاقة رجال الإفتاء بمحيطهم في الجزائر خلال العهد العثماني**، مجلة الحضارة الإسلامية ، العدد 21، 2014، ص ص 199- 200

[3] - مصطفى أحمد بن حموش : المدينة والسلطة في الإسلام ...، ص 32.

[4]- ابن المفتي: **ابن المفتي حسين بن رجب شاوش: تقييدات ابن المفتي في تاريخ باشوات الجزائر و علمائها** ، تحقيق فارس كعوان ، ط1، بيت الحكمة ، الجزائر ، 2009 ، ص93.

[5]- رشيدة شدري معمر: **العلماء و السلطة العثمانية في الجزائر فترة الدايات(1671- 183)** رسالة ماجستير في التاريخ الحديث ، جامعة الجزائر ، الجزائر ، 2006، ص 71.

[6]- بلراوت بن عتو: **المدينة والريف بالجزائر في أواخر العهد العثماني**، أطروحة دكتوراه، جامعة وهران، الجزائر 2008،ص 166.

[7]- محمد بوشناقي : **علماء المذهب الحنفي في الجزائر خلال العهد العثماني (13هـ - 10هـ /16م - 19م)** مجلة العصور العدد 16- 17 ، أفريل 2015 ، ص 224.

[8]- ناصر الدين سعيدوني: **الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية و الثقافية لولايات المغرب العثماني (الجزائر ، تونس طربلس الغرب) من القرن 16/ إلي القرن 19م** ، حوليات الأدب والعلوم الاجتماعية ، العدد31، مجلس النشر العلمي جامعة الكويت ، 2010م ، 83.

لقد كان للمفتين دور مهم في الإيالة، يساعدون القضاة في تحديد الأحكام الفقهية اللازمة للقضايا المطروحة عليهم، لذلك وجدت أحكام عديدة في دفاتر سجلات المحاكم الشرعية صدرت استنادا إلى الفتاوى المقدمة لحل قضية ما في المحكمة،حيث كانت الأحكام التي يصدرها القضاة تخضع دائما لرقابة المفتيين ونقدهم العلمي والشرعي[1].

3- مؤسسة الأوقاف:

شهدت الفترة العثمانية بالجزائر كثرت الأوقاف وانتشرت في مختلف المناطق والأقاليم فنجد من المدن اشتهرت بكثرة أوقافها كعنابة، مازونة، تلمسان، معسكر[2]، وهذا بسبب اهتمام الحكام بالنشاط الوقفي، وتنوع الواقفين فلم تنحصر على جنس أو وظيفة أو مذهب معين حيث نجد منهم الرجال والنساء، العثمانيين، الحضر،الأحلاف والمالكية[3]المدنيون والعسكريون وقد شمل الوقف بنوعيه وهي الوقف الخيري والوقف الذري[4].

تعتبر سجلات الأوقاف ووثائق المحاكم الشرعية دليلا على انتشار الأملاك الوقفية لقد شملت الأملاك العقارية والأراضي الزراعية، ضمت الدكاكين والفنادق، العيون توزعت على عدة مؤسسات خيرية ذات طابع ديني وبصفة قانونية وطريقة إدارية خاصة غرضها تحقيق منفعة للمجتمع [5]منها مؤسسة سبل الخيرات، مؤسسة الحرمين الشريفين ومؤسسة الجامع الأعظم [6].

قامت السلطة العثمانية بتنظيم الأوقاف بشكل إداري محكم، تميز بالاستقلالية وصلاحيات محدودة ،حيث أوكلت مهمة إدارة مؤسسة الأوقاف من حيث توجيه عائداتها

---

[1]- أكمل الدين إحسان أغلو وآخرون :**الدولة العثمانية تاريخ وحضارة** ، ج 2، تعريب صالح سعداوي ، مركز الأبحاث التاريخية ، منظمة المؤتمر الإسلامي ، اسطنبول ، 1999، ص ص483 - 484.

[2]- ناصر الدين سعيدوني: **دراسات تاريخية في الملكية والوقف والجباية الفترة الحديثة** ، دار الغرب الإسلامي بيروت ، ط1 ،2001 ،ص234- 235.

[3]- أبو قاسم سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي، ج 1، ص 233.

[4]- عليوان أسعيد **: أوقاف الجزائر في العهد العثماني** ، مجلة الأحياء ، العدد 11، 299.

[5]- ناصر الدين سعيدوني : دراسات تاريخية في الملكية والوقف ...،المرجع السابق ، ص235.

[6]- بو سعيد عبد الرحمان : **الأوقاف و التنمية الاجتماعية و الاقتصادية بالجزائر**، رسالة ماجستير في إطار المدرسة الدكتورالية - الدين و المجتمع ، جامعة وهران ، الجزائر ، 2012 ، ص ص 31 - 39.

ومراقبة القائمين عليها إلى هيئة المجلس العلمي[1]،أما تسيير شؤونها تعود إلى مجموعة موظفي منهم القاضي، الشيخ الناظر، جماعة الكتاب وأيضا الشواش[2].

كان للوقف دور مهم في الإدارة المركزية أو المحلية حيث ساهم في تطورها وتزويدها بمبالغ معتبرة من عائداتها ومداخيلها، فأصبحت بذلك كمورد أساسي للخزينة غطت الكثير من نفقات الدولة[3] كتسيير بعض المصالح التعليمية والخدمات الثقافية[4]،كما استطاعت الأوقاف بفضل صبغتها الدينية والثقافية تحقيق الانسجام في المجتمع الجزائري[5]، من خلال تقديم مساعدات عينية للفقراء،واعتبرت وسيلة للمحافظة على الأملاك الموقوفة بمختلف أنواعها كالأراضي الزراعية و العقارات[6].

نستخلص مما تقدم أن السلطة العثمانية أسست عدة مؤسسات تتولي تسير أمور الدولة السياسية والعسكرية والاقتصادية والدينية، ووضعت لكل مؤسسة جهاز إداري خاص من الموظفين لتسيير شؤونها وتنظيمها وفق القوانين العثمانية، وكان يمتاز بالتسلسل حيث نجد في أعلى الهرم الموظفون السامون ثم الثانويين، ذلك لصلاحيات كل موظف ونوعية المهام الموكلة إليه، كما تمتعت بنوع من الاستقلالية جعلها أكثر فاعلية أدت أدورا هاما في إبراز الملامح الأساسية للحياة السياسية والاقتصادية والدينية في إيالة الجزائر.

[1]- ناصر الدين سعيدوني : دراسات تاريخية في الملكية والوقف ، المرجع السابق ، ص ص236- 237.
[2]- محمد العربي سعودي: المرجع السابق، ص ص38 - 39.
[3]- محمد العربي سعودي: المرجع السابق، ص 39.
[4]- بو سعيد عبد الرحمان: المرجع السابق، ص 53.
[5]- ناصر الدين سعيدوني: المرجع السابق، ص 216.
[6]- بو سعيد عبد الرحمان : المرجع السابق، ص ص47 ،48.

الفصل الثاني

الفصل الثاني: مجالات الإقصاء ومواطن المشاركة.

المبحث الأول: علاقة السلطة بالسكان

- علاقة السلطة بالجزائريين
- علاقة السلطة بالفئات الأجنبية

المبحث الثاني: مظاهر ومواطن الإقصاء.

- الإدارة والحكم
- التمثيل الدبلوماسي
- الجهاز العسكري البري والبحري
- النشاط التجاري

المبحث الثالث: مجالات المشاركة.

-إدارة شؤون البياليك

-الوظائف العسكرية

-الوظائف الدينية

-النشاط التجاري الداخلي

انتهجت السلطة العثمانية في علاقتها مع سكان الجزائر على العديد من الأساليب اختلفت حسب كل فئة، فعملت على تقريب الفئات الأجنبية بكسب ودها ودعمها عن طريق إشراكهم في تسيير شؤون الدولة ومنحهم امتيازات وتسهيلات تجارية جعلت منهم أعمدة اقتصاد الإيالة، في حين كانت علاقتها بالجزائريين تعرف اضطرابا حسب مصالحها ومنافعها، فكانت أحيانا طيبة تفضي إلى إشراكهم في بعض مواطن الحكم وأحيانا أخرى سيئة تبعدهم فيها عن إدارة شؤونها.

المبحث الأول: علاقة السلطة بالسكان

علاقة السلطة بالجزائريين:

كان على الحكام مراعاة الاختلاف في التشكيلة البشرية في المناطق الجزائرية من أجل بناء علاقة سليمة بين السلطة والجزائريين فانتهجت في المدن سياسة الود واللين لما تتمتع به هذه الفئة من امتيازات اقتصادية ومكانة اجتماعية[1]،أما في الريف فاتخذت السلطة مع السكان أساليب اختلفت على حسب نوعية العلاقات القائمة بين الطرفين فاستعملت في بعض الأحيان أسلوب اللين محاولة منها كسب دعمهم من أجل الحفاظ على ولاءهم للسلطة وتسهيل جباية الضرائب، ومرات أخرى اتصفت بالعنف بشنها حملات عسكرية تأديبية أكثر منها سياسية خاصة في حالات التمرد والعصيان[2].

اتبع العثمانيون خلال فترة حكمهم بالجزائر سياسة التقرب من سكان المدن والحواضر الجزائريين، وذلك من خلال سعيهم للحصول على تأييدهم مع الحيلولة دون تدخلهم في شؤون السلطة، فكانوا يقدمون لهم الامتيازات والهدايا ويشركونهم في إحياء بعض مناسباتهم كتنصيب الحكام الجدد أو المناسبات العسكرية[3].

---

[1]-أحمد السعودي: **علاقة القوى الروحية بالإدارة العثمانية في إيالة الجزائر 1519-1830م-المرابطون والطرق الصوفية أنموذجا**، مجلة الدراسات الإسلامية، العدد11، جوان 2018، ص496.

[22]-بلبروات بن عتو: المرجع السابق ،صص250-269.

[3]- أحمد سعودي: **علاقة القوى الروحية بالإدارة العثمانية في إيالة الجزائر 1519-1830م**، مجلة الدراسات الإسلامية العدد 11، جوان 2018،ص496.

عرفت الحواضر الجزائرية تنوعا في عناصرها البشرية التي شكلت التركيبة الاجتماعية لها فنجد في مقدمة هذه العناصر العنصر المحلي المتمثل في جماعة الحضر[1] التي صقلتها سنين التحضر فأصبحت تمثل عنصرا مميزا في المجتمع[2]. تميزت هذه الفئة بقلة العدد والمكانة الرفيعة لدى السلطة، امتهنوا التجارة والصناعة وشكلوا ثروة لذا كان وضعهم أحسن من الأهالي بحكم أنهم معفون من الرسوم بموجب الامتيازات التي منحهم إياها عروج[3].

كما شهدت هذه المدن تطورا اقتصاديا وفكريا جعلها قبلة للعلماء، المفتون والقضاة وعلى حد تعبير أبو القاسم سعد الله مثلت الرأي العام في الجزائر خلال العهد العثماني[4] فقد كانت هذه الطبقة متميزة و موفورة الكرامة، لهذا تقرب منهم رجال السلطة وخشوا بأسهم لقوة تأثيرهم على الأهالي[5]، فحصلوا على وظائف مرموقة وتمتعوا بعدة امتيازات كالإعفاء من الضرائب و تقديس أضرحتهم و التبرك بهم بعد موتهم[6].

إلى جانب هذا نجد الوافدين أو كما عرفوا بجماعة البرانية الذين نزحوا من الريف نحو الحواضر الكبرى كالجزائر ،قسنطينة ،تلمسان وعنابة ...إلخ بحثا عن مناصب شغل تضمن بها عيشها وشملت هذه الفئة كلا من البساكرة من أهالي الزيبان ووادي ريغ وسوف وتوغرت[7]. كانوا من الخاضعين للسلطة العثمانية، قامت باستخدامهم في انجاز الأشغال العمومية وحفظ الأمن في المدينة[8].

---

[1]-الحضر: هم الذين يقطنون المدن بصفة دائمة و يكتسبون أسلوب حياتهم .للمزيد أنظر: صالح عباد، المرجع السابق ص359.

[2]-الوليش فتيحة: **الحياة الحضرية في بايلك الغرب الجزائري خلال القرن الثامن عشر**، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، جامعة الجزائر، 1994م، ص105.

[3]-صالح عباد: المرجع السابق، ص358.

[4]-أبو القاسم سعد الله: المرجع السابق،ص409.

[5]- رشيدة شدري معمري: **العلماء و السلطة العثمانية في الجزائر خلال فترة الدايات(1617-1830م)**،رسالة ماجستير في التاريخ، جامعة الجزائر، 2005م، ص46.

[6]-المرجع نفسه، ص105.

[7]-ناصر الدين سعيدوني و المهدي بوعبدلي: المرجع السابق،ص100.

[8]-وليام شالر: المصدر السابق، صص109-110.

بالإضافة إلى الجيجلي والذين كانت لهم مكانة خاصة وتمتعوا بامتيازات عديدة وهذا بفضل مرافقتهم للإخوة بربروس عقب استنجاد أهل مدينة الجزائر بهم، حيث تمكن الكثير منهم من حمل السلاح وامتلاك العقارات والثروات بالإضافة إلى مشاركتهم في النشاطات البحرية[1]، والأغواطيون الذين ينتسبون إلى مدينة الأغواط ، وإلى قبيلتي الزناجرة وأولاد نايل[2]، اشتهروا بالقيام بأعمال النظافة[3]. وبحكم قرب بلاد القبائل من الجزائر، كان عدد القبائليين فيها كبيرا[4]، لم يكونوا محل ترحاب من طرف العثمانيين وذلك بسبب ثوراتهم ضد السلطة التي كانت تعمل على تغذية الحروب بين القبائل من أجل تفريقهم حتى تضمن السيطرة عليهم، وكانت إذا دخلت في حرب معهم تقوم بتخريب وحرق أراضيهم[5].

وأخيرا جماعة بني مزاب الذين هاجروا من قرى وادي ميزاب ومناطق الشعانبة وورقلة والقرارة قاصدين المدن الكبرى[6]، قال عنهم وليام شالر: "المزابيون قوم هادئون نشطون في التجارة ومشهورين بالنزاهة و الأمانة في الأعمال"[7]، رغم احتكارهم العديد من الأنشطة الاقتصادية إلا أنها كانت مهمشة داخل المجتمع الحضري[8].

على غرار المدن الجزائرية التي تميزت بالتنوع العرقي الديني والمذهبي،عرف الريف نوعا من الانسجام حيث حافظ على أصوله العرقي[9]، والذي كان عبارة عن قبائل أصيلة موزعة في الجبال والسهول والمناطق الصحراوية منقسمين إلى عنصرين العرب القاطنين في السهول و القبائل الساكنين في الجبال و المناطق الوعرة،ويقول حمدان بن عثمان خوجة في هذا الصدد: "...ينقسم البدو إلى طبقتين أو على الأصح إلى نوعين متميزين من السكان ،فالذين يسكنون السهول هم العرب الحقيقيون أصلهم من الشرق

[1]-حنيفي هلايلي: **أوراق في تاريخ الجزائر في العهد العثماني**، دار الهدى للطباعة و النشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر، 2009، ص172.
[2]-ناصر الدين سعيدوني و المهدي بوعبدلي: المرجع السابق، ص101.
[3]-ناصر الدين سعيدوني: النظام المالي..، المرجع السابق، ص43.
[4]-صالح عباد: المرجع السابق، ص360.
[5]-وليام شالر: المصدر السابق، صص115-117.
[6]-ناصر الدين سعيدوني و المهدي بوعبدلي: المرجع السابق، ص99.
[7]-وليام شالر، المرجع السابق: ص111.
[8]-حنيفي هلايلي: المرجع السابق، ص169.
[9]-الواليش فتيحة: المرجع السابق، ص105.

وينحدرون من قبائل عربية مختلفة أما الذين يسكنون الجبال والأماكن الوعرة المنحدرة فهم البرابرة الحقيقيون أو القبائل الذين تختلف لغتهم عن لغة العرب..."[1].

وكان حكم العثمانيين للأرياف حكما غير مباشر، فقد استعانت السلطة لإدارة شؤون القبائل وإخضاعها بعدة وسائط بينها وبين السكان منها الأسر المحلية وشيوخ القبائل والعشائر الذين تعاونوا معها وخدموها، وفي المقابل قدمت لهم الدولة امتيازات، ومنحتهم حق ممارسة السلطة على مناطق تواجدهم[2] فنجد قبائل المخزن، وهي جماعات مختلفة الأصول ضمت قبائل الزمالة، بوحلوان مخزن واد الذهب..وغيرها[3] ممن استقروا في السهول الخصبة وبسطوا نفوذهم على أهم المناطق مثل سهول بني سليمان ومتيجة،غريس،تلمسان[4] استخدمت كجماعات عسكرية تخدم السلطة العثمانية، فاكتسبت بهذا كيانا مستقلا وقدمت لها امتيازات عديدة كالإعفاء من الضرائب ومنحها المؤونة والسلاح[5]، وبالمقابل كانت هذه القبائل تشارك في صد الحملات الأجنبية والمحلات العسكرية، وعمليات استخلاص الضرائب وقمع القبائل العاصية[6].

أما في السهول المقفرة والمناطق الجبلية والواحات النائية، فنجد القبائل الرعية التي حرمتها السلطة العثمانية من الهجرة إلى المناطق الزراعية الخصبة وكانت عرضة للضغط وفرضت عليها أعمال السخرة، لذا اعتبرت علاقتها مع السلطة العثمانية سيئة[7] ومن هذه القبائل نذكر: قبائل وطن بني مسوس، قبائل وطن باب السبت، قبائل الحنانشة[8].

القبائل المتحالفة، وهي القبائل التي ارتبطت بحلف عسكري أو اقتصادي مع السلطة العثمانية أو المخزن، ويكون هذا عن طريق الدعم بالفرسان أو المواد الأولية مثل: الفحم

---

[1]-حمدان بن عثمان خوجة: **المرآة** ،تحقيق محمد العربي الزبيري ،منشورات Anefp،الجزائر 2005 ،ص15.
[2]-الغالي غربي: **دراسات في تاريخ الدولة العثمانية والمشرق العربي 1288-1916م**، الطبعة2، ديوان المطبوعات الجامعية، 2011م، صص67-68.
[3]-ناصر الدين سعيدوني و المهدي بوعبدلي: المرجع السابق، ص106.
[4]-ناصر الدين سعيدوني: ورقات جزائرية، المرجع السابق، ص213.
[5]-صالح عباد: المرجع السابق، ص366-367.
[6]-بلبروات بن عتو: المرجع السابق، ص250.
[7]-صالح عباد: المرجع السابق، ص367.
[8]-بلبروات بن عتو: المرجع السابق، صص 257-258.

الخشب، الزيت وغيرها[1]، غلب على هذه العائلات المتحالفة الطابع الروحي في غرب البلاد والطابع الحربي في الشرق[2].

قامت السلطة العثمانية بالاعتراف بنفوذ هذه القبائل والتعاون معهم، ويرجع هذا إلى قوتهم فقد كانوا يجمعون الضرائب والغنائم ويفرضون أعمال السخرة دون تدخل السلطة المركزية، ومن هذه القبائل نجد: الدواودة، أحرار الحنانشة، قبائل أولاد بن عاشور وأولاد عز الدين[3]، ومن أجل التقرب منهم كانت تعمل على تقديم امتيازات وهدايا وربط علاقات مصاهرة مع بعض الأسر القوية مثل آل القاضي[4]، من أجل بسط نفوذهم والسيطرة على القبائل الصعب إخضاعها[5].

ومن القبائل التي فضلت البقاء بعيدا عن السلطة العثمانية وتعسفاتهم ومضايقاتهم نجد القبائل الممتنعة التي تمركزت في المناطق الجبلية مثل الأوراس والونشريس والقبائل الصحراوية[6]، وامتنعت عن دفع الضرائب وعدم التزامها بواجباتها نحو السلطة التي كانت تلجأ إلى استعمال العنف و القوة من أجل تشتيت هذه القبائل إن تعذر إخضاعها[7].

كان على الحكام مراعاة الاختلاف في التشكيلة البشرية في المناطق الجزائرية من أجل بناء علاقة سليمة بين السلطة والجزائريين فانتهجت في المدن سياسة الود واللين لما تتمتع به هذه الفئة من امتيازات اقتصادية ومكانة اجتماعية[8]،أما في الريف فاتخذت السلطة مع السكان أساليب اختلفت على حسب نوعية العلاقات القائمة بين الطرفين فاستعملت في بعض الأحيان أسلوب اللين محاولة منها كسب دعمهم من أجل الحفاظ على ولاءهم

---

[1]- بلبروات بن عتو: المرجع السابق، ص260.
[2]-ناصر الدين سعيدوني والمهدي بوعبدلي: المرجع السابق، ص108.
[3]-صالح عباد: المرجع السابق، صص362-363.
[4]-سعاد عقاد: **الفلاحون الجزائريون و السلطة العثمانية في الجزائر (1519-1830م) دار السلطان نموذجا**، رسالة ماجستير، جامعة وهران، 2014م، ص46.
[5]-ناصر الدين سعيدوني والمهدي بوعبدلي: المرجع السابق، ص109.
[6]-ناصر الدين سعيدوني: النظام المالي...، المرجع السابق، ص46.
[7]-ناصر الدين سعيدوني و المهدي بوعبدلي، المرجع السابق، صص109-110.
[8]-أحمد السعودي: **علاقة القوى الروحية بالإدارة العثمانية في إيالة الجزائر 1519-1830م**، المرابطون والطرق الصوفية أنموذجا، مجلة الدراسات الإسلامية، العدد11، جوان 2018، ص496.

للسلطة وتسهيل جباية الضرائب،ومرات أخرى اتصفت بالعنف بشنها حملات عسكرية تأديبية أكثر منها سياسية خاصة في حالات التمرد والعصيان[1].

علاقة السلطة بالفئات الأجنبية:

عرفت الحواضر الجزائرية أمثال مدينة الجزائر،قسنطينة،وهران ومستغانم توافد جاليات أجنبية وطوائف مختلفة مثلها مثل باقي حواضر الإيالات الأخرى لما كانت تتمتع به من مكانة دولية اقتصادية في حوض البحر المتوسط وأهم جالية عرفتها الإيالة هي فئة الأتراك من الجند الانكشارية والمتطوعين والوافدين من المشرق الإسلامي التي تمتعت بمكانة اجتماعية مميزة[2]،وقد نجم عن امتزاج واختلاط هذه الأخيرة بالعناصر الجزائرية وجود فئة جديدة وهي فئة الكراغلة التي كان لها عدة أدوار على المستوى السياسي والعسكري[3]، فقد كانوا يطمحون من خلال صلة الدم التي تجمعهم بالعثمانيين إلى الارتقاء في المناصب العليا للدولة، وتمتعوا ببعض الامتيازات والتسهيلات، ليصبحوا في أواخر القرن 16م يشكلون قوة تنافس العثمانيين حول الحكم والسلطة[4].

بالإضافة إلى الأندلسيين الذين أجبروا على مغادرة الأندلس إثر قرارات الطرد وألفوا فئة مستقلة كانت ذات فعالية اجتماعية واقتصادية وثقافية[5]، وكانت علاقتهم بالسلطة العثمانية جيدة كونهم لم يطمحوا للوصول إلى المناصب السياسية، كان هدفهم الوحيد هو البقاء تحت لواء العثمانيين والاحتماء بهم من الأخطار والتقلبات الداخلية والخارجية[6].

إلى جانب هذا نجد اليهود القادمين من المشرق الذين استقروا في الجزائر منذ الأزل واليهود المطرودين من الأندلس ،وقد كانت لهم مكانة اجتماعية واقتصادية مميزة في

---

[1]-بلبروات بن عتو: المرجع السابق ،صص250-269

[2]عمار عمورة: المرجع السابق ،ص107.

[3]ناصر الدين سعيدوني و المهدي بوعبدلي: المرجع السابق، ص ص94-95.

[4]-أرزقي شويتام: المجتمع الجزائري...، المرجع السابق، ص63.

[5]-نفسه، ص104.

[6]- أرزقي شويتام: المجتمع الجزائري...، المرجع السابق، صص106-108.

الإيالة كانت هذه الجالية تتكون من فئات اجتماعية مختلفة المستويات حيث نجد منهم من اشتغل بالتجارة[1]، ومنهم من امتهن الحرف والصنائع الدقيقة مثل الخياطة والصياغة[2].

وأخيرا نجد الجالية الاوروربية أو كما عرفوا باسم الأعلاج الذين خلقوا توازنا في المجال السياسي والعسكري، وساهموا بطريقة إيجابية في تطوير مختلف قطاعات الدولة كما تقلدوا المراتب الإدارية[3]، مثل "تيدينا" الذي شغل منصب "خزندار" لدى باي معسكر[4]واعتبروا أهم مصدر لدخل الخزينة إلا أن مكانتهم الاجتماعية كانت تزيد بمجرد اعتناقهم للإسلام[5].

استطاعت السلطة العثمانية تنظيم هذه الفئات رغم اختلاف انتماءاتها بهدف بناء مجتمع حضري متماسك والتأليف بين عناصره والحفاظ على أمنها،فكان عليها توطيد علاقتها مع الأجانب وكسب ودهم في إطار مساهمتهم في شؤون المصالح الأنشطة التجارية والاقتصادية المشتركة[6]،إلا أن هذه العلاقة لم تخلوا من الحساسية والتوتر في بعض الأحيان وذلك إما بسبب الأطماع السياسية مثل الكراغلة الذين أرادوا الوصول إلى المناصب القيادية التي أدت بهم إلى التمرد على السلطة في محاولات عديدة[7].

---

[1]- الوليش فتيحة: المرجع السابق، ص107.
[2]-أبو القاسم سعد الله: المرجع السابق، ص152.
[3]-أرزقي شويتام: المجتمع الجزائري...، المرجع السابق، صص119-120.
[4]-حميدة عميراوي: **الجزائر في أدبيات الرحالة و الأسرى خلال العهد العثماني ،مذكرات تيدينا أنموذجا** ، دار الهدى عين مليلة ، الجزائر ،2003 ،ص58.
[5]-وليم سبنسر: المصدر السابق، ص98-99.
[6]-الوليش فتيحة: المرجع السابق، ص104-107.
[7]-صالح عباد: المرجع السابق، ص161.

المبحث الثاني: مظاهر ومواطن الإقصاء

سارع العثمانيون منذ إلحاق الجزائر بالدولة العثمانية سنة 1519م إلى بسط نفوذهم والسيطرة على الإيالة، وذلك من خلال الهيمنة على مؤسسات الإدارة والجيش والاقتصاد فقاموا بحرمان الجزائريين من الامتيازات والتسهيلات التي من شأنها أن تحسن من مكانتهم الاجتماعية، أو تسمح لهم بالارتقاء إلى المناصب العليا ليصبح الجزائريون بهذا يعانون من سياسة الإقصاء التي طبقها العثمانيون عليهم طيلة فترة حكمهم بالجزائر.

الإدارة والحكم:

عملت التركيبة العثمانية من ناحية تكوينها الاجتماعي والعرقي على عدم اندماج أفرادها بالجزائريين وفضلت إبقاءهم بعيدين عن أي مساهمة في أمور الإيالة[1]، فلم يطبق الحكام العثمانيون بهذا تعاليم الإسلام وأساءوا التصرف، وذلك من خلال تنصيب أنفسهم كفئة متميزة في المجتمع، واحتكروا الحكم لصالحهم، ويظهر ذلك من خلال استبدادهم السلطة، واحتقارهم السكان الجزائريين ومعاملتهم معاملة المنتصر للمهزوم[2].

فبالرغم من أن العثمانيين دخلوا الجزائر بطلب من أهلها وربطوا مصيرهم بمصير أهل البلاد، إلا أن نظام الحكم الذي اعتمدوه لم يسمح لأحد من غيرهم بممارسة السلطة فقد كان الحاكم يعين من العسكريين من طائفة الإنكشارية أو رياس البحر، كما كانت جل مناصب الإدارة المركزية تحتكر من طرف الجيش[3]، وعمل العثمانيون على إبقاء السكان الجزائريين بعيدين عن أي مساهمة في أمور الإيالة وتم إقصاءهم من الممارسات السياسية وتولي المناصب العليا في الإدارة والحكم[4].

كان الوالي العثماني في الجزائر يعين من طرف السلطان[5]من الجهاز العسكري البري أو البحري مثل محمد بن عثمان باشا(1766-1791)، علي باشا(1817-

---

[1]-حنيفي هلايلي: أوراق في تاريخ الجزائر، المرجع السابق، ص10.
[2]-أبو القاسم سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي، المرجع السابق، صص 140-141.
[3]-نفسه، ص144.
[4]-حنيفي هلايلي: المرجع السابق، ص11.
[5]-عائشة غطاس وأخريات: المرجع السابق، ص45.

1818)[1]، وبدوره كان يختار أعضاء ديوانه من الموظفين السامين المنتسبين للحامية التركية[2]، الذين أصبحت لهم السلطة المطلقة في إدارة شؤون الإيالة، واحتكروا الوظائف الحيوية في الإدارة المركزية كمنصب الداي، بيت مالجي، وكيل الحرج، الخزناجي وأغا الإنكشارية، وشكلوا بهذا إطارا متميزا وأوثقوا صلتهم بالجهاز المالي والاقتصادي، كما استطاعت الأقلية العثمانية الحاكمة في الجزائر أن تحافظ على نمطها الإداري الخاص وذلك بجلبهم العناصر التركية للخدمة في السلطة والإدارة[3]، وإبعاد الجزائريين خاصة الطبقة المتعلمة والأعيان من أي عمل إداري، في حين كان العثمانيون يسيطرون على جل الوظائف الحيوية في الإيالة[4] كمنصب الخزناجي الذي تولاه إبراهيم باشا (1732-1745) ومصطفى باشا(1798-1805)، خوجة الخيل مثل محمد باشا بن بكير(1748-1754)، الحاج علي باشا(1809-1815)، أغا الصبايحية مثل عبدي باشا(1724-1732)، بين هؤلاء الأشخاص كان يختار حاكم الجزائر مثل محمد بكداش الذي شغل وظيفة أغا الصبايحية(1707-1710) وارتقى إلى منصب الداي[5].

لم تكتف السلطة العثمانية باحتكار المناصب لصالح عناصرها، بل عمدت إلى فسح المجال أمام الفئات الأجنبية المندمجة في المجتمع الجزائري من تولي المناصب الإدارية والسياسية الحساسة كحسن أغا الذي تولى خلافة خير الدين بربروس(1533-1544م) كما تمكنت مجموعة من المسيحيين المهتدين إلى الدين الإسلامي من الوصول إلى الحكم وهذا خلال العهد الأول للوجود العثماني بالجزائر ونذكر منهم حسن قورصو (1556-1557م)، العلج علي(1568-1571م) وحسن فنزيانو(1538-1587م)[6] وتمكن البعض الآخر من الارتقاء إلى مناصب هامة كوظيفة طبيب الداي ،ورئاسة

---

[1]-ياسين بودريعة: **آلية التدرج في المناصب الإدارية السامية بالجزائر خلال فترة الدايات(1617-1830م)**، مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ، المجلد17، العدد1، 2021، ص857.

[2]-ناصر الدين سعيدوني: ورقات جزائرية، المرجع السابق، ص161.

[3]-نفسه: ص175.

[4]-حنيفي هلايلي: أوراق في تاريخ الجزائر..،المرجع السابق، ص11.

[5]-ياسين بودريعة: المرجع السابق، صص857-860.

[6]-حنيفي هلايلي: أوراق في تاريخ الجزائر...،المرجع السابق، صص11-12.

موظفي القصر والخزندار، فسيمون بفايفر كان طباخا ثم أصبح طبيبا لدى حكومة الداي، والأمريكي كاثكارث الذي تولى منصب رئيس موظفي القصر في عهد الداي حسن[1].

التمثيل الدبلوماسي:

سعى العثمانيون إلى جانب إبعادهم للجزائريين من ممارسة الإدارة والحكم، إلى منعهم من العمل الدبلوماسي وتمثيل حكومة الإيالة، إما كسفراء أو مبعوثين في مهام خاصة واقتصر هذا الدور على الأتراك العثمانيين مثل سفارة العثماني"كينان أغا" إلى فرنسا سنة1620م، وبعثة الكرغلي"شريف محمد"لتقصي أخبار السفارة بعد وصول خبر تعرضها لمذبحة بمرسيليا[2]، سفارة الحاج "جعفر أغا" إلى فرنسا سنة1684م، مبعوث الداي شعبان إلى فرنسا الدفتردار"محمد الأمين"سنة1690م، رئيس السفارة إلى فرنسا "سليمان بلوك باشي"سنة 1695م-1696م[3].

كما اعتمد العثمانيون في تمثيل مصالحهم الخارجية كذلك على العناصر الأجنبية خاصة التجار الكبار والوكلاء من أهل الذمة (اليهود والنصارى) أمثال سيمون أبوقية ممثل الداي مصطفى باشا لدى الحكومة الفرنسية[4]، وهذا ما يبرر لنا الإقصاء الذي تعرض له الجزائريون بعدم السماح لهم بتمثيل دولتهم أو الباب العالي في المحافل الدولية.

وفي ظل انغلاق سلطة العثمانيين على نفسها، واكتفاءهم بتقريب الفئات الأجنبية في سبيل إبعاد الجزائريين عن أي منصب حكومي أو إداري، انتشرت في السلطة العثمانية ظاهرة شراء المناصب والوظائف حيث كانت الرشوة وجمع الأموال عن طريقها هي أساس العلاقة بين الطرفين، و لم يكن أحد يعين في منصب أو يترقى في وظيفته إلا إذا رشا الباشا وحاشيته من الوزراء وكبار الموظفين[5]، وعلى سبيل المثال نذكر تمكن الحاج خليل وهو أحد الأغنياء من الفوز بمنصب باي بايلك الغرب بعد موت إبراهيم باي رغم

---

[1]-أرزقي شويتام: المجتمع الجزائري وفعالياته، المرجع السابق، ص143.
[2]-نفسه، ص12.
[3]-جمال قنان: **معاهدات الجزائر مع فرنسا(1619-1830م)**، طبعة خاصة، الجزائر، 1987م، ص102-144.
[4]-أبو القاسم سعد الله، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث، المرجع السابق، ص17.
[5]-أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي...، المرجع السابق، ص153.

أن أحقية الخلافة تعود إلى محمد بن عثمان المعروف بمحمد الكبير، وظل الحاج خليل محتفظا بمنصب الخليفة حتى سنحت له الفرصة للارتقاء إلى منصب الباي فيما بعد واصبحت هذه الظاهرة أكثر انتشارا في أواخر العهد العثماني وحق ثابت، فقائد المرسى مثلا كان يطلب منه دفع 800قرش قود، وخوجة الجلد كان يدفع مقابل منصبه 4000قرش قود[1].

ونستنتج مما سبق أن سياسة الإقصاء التي مارسها الحكام ضد الجزائريين ولدت القطيعة بينهم وبين العثمانيين وذلك بسبب جشعهم واستبدادهم بالسلطة التي تركزت بأيديهم والموالين لهم[2].

الجهاز العسكري البري والبحري:

تمكن الأتراك العثمانيون من المحافظة على الطابع العثماني للدولة الجزائرية وذلك من خلال السيطرة على الشؤون السياسية والعسكرية ولاسيما الجيش الانكشاري، والذي عمل العثمانيون على استقدام عناصره من جهات الأناضول[3] ومنع الجزائريين من الانخراط في سلك الإنكشارية بوضع عراقيل أمامهم[4] خوفا من تقلدهم المناصب العليا فكلما كان المجند بليدا تزداد حظوظه في الوصول إلى أعلى المراتب العسكرية حتى يصبح عضوا في الديوان ويدر عليه المال الوفير، وبهذا احتكر الأتراك العثمانيون الجهاز العسكري لصالحهم[5].

وكانت السلطة العثمانية عند حاجتها إلى مجندين تلجأ إلى الأناضول، عن طريق إرسال وكلاء مهمتهم جمع الجنود ونقلهم إلى الجزائر، وكان هؤلاء المجندين في بداية العهد العثماني من الرجال النزهاء أصحاب الجاه والمكانة[6]، إلا أن الأمر تغير وأصبح

---

[1]-ناصر الدين سعيدوني والمهدي بوعبدلي، المرجع السابق، ص34.
[2]-وليام شالر، المصدر السابق، ص78.
[3]-حنيفي هلايلي: أوراق في تاريخ الجزائر...، المرجع السابق، صص 14-16.
[4]-محمد خير فارس: المرجع السابق، ص81.
[5]-وليام شالر: المصدر السابق، صص52-53.
[6]-محمد خير فارس، المرجع السابق، ص81.

الجيش يقبل انخراط الأشرار والمهمشين وأصحاب السوابق العدلية، الأمر الذي صرح به حنيفي هلايلي وذلك نقلا عن"فنتوردي بارادي"الذي قال بأنه يراهم من المتشردين في أزقة القسطنطينية[1]، إلا أنهم ما إن يصلوا إلى الجزائر حتى يشغلوا المناصب الإدارية ويرتقوا إلى أعلى الرتب العسكرية[2].

تمتع جند الإنكشارية بامتيازات واسعة، وإعفاءات ضريبية، حيث كانوا يحصلون على المواد الغذائية والحاجيات الضرورية بأسعار منخفضة بالإضافة إلى الهدايا والعطايا وكان راتب الجندي منهم يزيد حسب تقدمه في الرتبة العسكرية وكذا أقدميته[3]، وكان للإنكشاريين الأولوية في كل مكان على حساب السكان المحليين، حتى أن أحطهم قدرا وأوضعهم مكانة كان يرفض باحتقار فكرة المساواة بينه وبين الجزائريين الذين كانوا يبادرون بالخشوع والانحناء أمامهم عند مصادفتهم في الطريق[4]. لتشكل الإنكشارية بهذا قوة كبيرة عن طريق هيمنتها على الحياة السياسية والإدارية للإيالة من خلال تحكمها في تعيين وعزل الحكام خاصة في عهد الباشاوات[5].

لم تكن سياسة احتكار الجيش لصالح العناصر العثمانية وإقصاء الجزائريين منها تخدم السلطة بشكل جيد، وذلك لأن عمليات التجنيد كانت تكلف السلطة وخزينة الدولة الكثير من الأموال، ويرجع هذا إلى الدعاية التي كان يقوم بها الوكلاء عن الحياة في الجزائر من أجل استقطاب المجندين وإغراءهم بالمرابح التي لا حصر لها التي ستدرها عليهم القرصنة والامتيازات والثروات المرتبطة بالمناصب البارزة التي سينالونها[6].

أدى هذا الأمر إلى إصابة الميزانية المخصصة لدفع الأجور بعجز، خاصة في أواسط القرن الثامن عشر حين عرفت الإيالة انتشارا كبيرا لظاهرة الرشوة وشراء

---

[1]-حنيفي هلايلي: المرجع السابق، ص15.
[2]-وليام شالر: المصدر السابق، صص52-53.
[3]-محمد خير فارس: المرجع السابق، ص84.
[4]-وليام شالر: المصدر السابق، صص54-55.
[5]-حنيفي هلايلي: أوراق في تاريخ الجزائر...، المرجع السابق، ص16.
[6]-محمد خير فارس: المرجع السابق، ص82.

المناصب السياسية من طرف الموظفين الساميين وكبار الضباط، وتسبب هذا الوضع في عواقب وخيمة للسلطة العثمانية[1].

كما عرف الجزائريين تهميشا من المؤسسة البحرية في العهد الأول للوجود العثماني بالجزائر ويعود السبب في ذلك إلى أن معظم الرياس في تلك الفترة كانوا يقومون بتوريث مناصبهم في البحرية لأبنائهم أو إخوة باشاوات أو دايات مثل بكير رايس كان ابن مراد باشا بيرم رايس أخ يوسف باشا، محمد رايس ابن الداي محمد الحاج تريك وأخ الحاج حسين مزومورتو، بالإضافة إلى أن الجهاز البحري كان يختار الرياس المتعلمين الذين لهم مستوى ثقافي يمكنهم من حمل لقب خوجة كمصطفى خوجة وأحمد خوجة وعثمان خوجة[2].

النشاط التجاري:

خضع النشاط الصناعي والتجاري في بداية الوجود العثماني لاحتكار الجالية الأندلسية على أغلب المبادلات والوظائف التجارية، إلا أنه في أواخر هذا العهد برزت الفئات الأجنبية والأقلية اليهودية كعناصر تحكمت في النشاط التجاري[3]، فقد قامت السلطة العثمانية بمنح الامتيازات والتسهيلات للتجار والدول الأجنبية مثل منح فرنسا امتياز صيد المرجان بالسواحل الشرقية الجزائرية وتصدير البضائع بعنابة، كما قاموا ببناء حصن الباستيون الذي أصبح مركزا ومحطة للمصالح الفرنسية في الشرق الجزائري، ومنع على التجار المسلمين تسويق منتجاتهم أو تكوين علاقات تجارية وكان هذا سببا في استياء وتذمر الجزائريين من هذه التنظيمات التي خلقت الخناق على تجارتهم[4].

فقد عمل الأتراك العثمانيون على احتكار التجارة الخارجية ومنع تصدير الملح وزيت الزيتون الذي لم يكن يصدر إلا للمناطق الخاضعة للدولة العثمانية، في حين كان

---

[1]-نفسه، ص16.

[2]-المنور مروش: **دراسات عن الجزائر في العهد العثماني ،القرصنة، الأساطير والواقع**، الجزء2، دار القصبة للنشر، 2009م، ص238.

[3]-ناصر الدين سعيدوني : **مخطوط أسواق قانون مدينة الجزائر**، لعبد الله بن الحاج شويحات، ص125.

[44]-ناصر الدين سعيدوني: النظام المالي...، المرجع السابق، ص67.

تصدير الحبوب والحيوانات يحتاج إلى إذن خاص من السلطة العثمانية التي كانت تقوم بفرض رسوم جمركية على الصادرات والواردات، ولم تتعدى ضريبة صادرات اليهود 2% كتشجيع من السلطة لهذه الفئة على الحركة التجارية الدولية في حين كانت قيمة تعريفات سلع المسلمين تقدر ب5%[1] لذا نجد أن التجارة الخارجية كانت حكرا على العثمانيين والأجانب[2].

[1]-رضوان شافو، عمر لمقدم: **نظرة حول الأنشطة الاقتصادية في الجزائر خلال العهد العثماني**، مجلة قبس للدراسات الإنسانية والاجتماعية، المجلد1، العدد1، جوان2017، صص76-77.
[2]-أرزقي شويتام: نهاية الحكم العثماني...، المرجع السابق، ص64.

المبحث الثالث: مجالات المشاركة.

إدارة شؤون البيالك:

لقد استحوذ الأتراك إلى جانب الفئات الأجنبية على المناصب الإستراتجية والحيوية في الإيالة، لكن هذا لم يمنع من وجود عناصر محلية تولت مناصب في الجهاز الإداري العثماني وأدمجوا فيه ولو بصفة جزئية[1]، بحيث اعتمدت عليهم السلطة العثمانية لحكم المناطق الصعبة البعيدة عن المركز وكسب ولاء أهلها[2].

لقد وجدت أسماء بعض الجزائريين ضمن المناصب الإدارية المحلية، كمنصب الباي[3] الذي لم يقتصر فقط على العنصر التركي وإنما تولاه كلن من محمد بن فرحات باي 1651م وبعده تولى ابنه محمد باي 1653م وثم رجب باي، بالإضافة إلى محمود باي سنة 1707م وعلي بن حمودة، ثم عبد الرحمن باي بن فرحات سنة 1710م[4]، كما تقيدوا منصب الأغا كيحي أغا شغله في عهد حسين باشا(1818م- 1830م)[5]، ولقد أشار دفتر تعيينات موظفي المدية إلى وجود أسماء جزائرية تولت منصب البيت مالجي مثل محمد السيدي محمد الجزايري[6].

أسندت للعنصر الجزائري مناصب ووظائف هامة على مستوى البايلك[7] كمنصب الكتاب العرب أو خوجة العرب[8]، ووظيفة الباش كاتب تقيدته أسرة ابن جلول وبعدها تولته أسرة العنتري في بايلك الشرق[9]، أما بايلك الغرب نجد أن عبد القادر الوهراني كان باش كاتب عند الباي حسن[10]. ومن بينهم يتم يختار المترجمين بغية تسهيل التواصل بين

---

[1] ـ محمد ميودي : **الموظفون في الجزائر خلال العهد العثماني** ،أطروحة دكتوراه، قسنطينة ، 2019 ، 170

[2] ـ عائشة غطاس وأخريات : المرجع السابق، ص 51.

[3] ـ أنظر الملحق رقم04، ص 100.

[4] ـ جميلة معاشي: الأسر المحلية في بايلك قسنطينة ، المرجع السابق، ص140- 145.

[5] ـ محمد التوفيق المدني: المرجع السابق، ص59.

[6] ـ محمد ميودي : المرجع السابق ، ص176.

[7] ـ حمدان خوجة : المصدر السابق ،ص155 .

[8] ـ أحمد التوفيق المدني : **محمد عثمان باشا داي الجزائر 1766م - 1791م ، سيرته ، حروبه ،أعماله ، نظام الدولة في عهده** ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر ،ص181

[9] ـ جميلة معاشي: الأسر المحلية الحاكمة...، المرجع السابق، ص ص147- 148.

[10] ـ مسلم بن عبد القادر : **أنيس الغريب والمسافر** ، تعريب رابح بونار، المكتبة الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر ، ط1 1978م ،ص33.

الحكام والسكان مثل المترجم الشفوي للباشا[1]، وأيضا تولوا وظائف قراء الرسائل وناسخي الكتابات العربية وأمين اللغات العربية في القصر[2].

واستطاعت بعض الأسماء الجزائرية تقيد وظيفة كتاب البحرية ووكلاء الحرج كالملياني ومحمد المستغانمي[3]، ومنصب مستشار الباي مثل ابن هطال التلمساني الذي شغل هذه الوظيفة في عهد الباي محمد الكبير[4]، كما شغل أبناء أسرة النعمون وظيفة باش سيار وأمين السكة في بايلك قسنطينة[5] .

كما شغل الجزائريون في المدن عدة وظائف كوظيفة شيخ البلد وقائد المدينة وقائد الديرة و المحتسب، فمحمد بن عبد الفكون تولى منصب سيخ البلد في بايلك قسنطينة[6]وعائلة إبراهيم التمام سنة(1768م – 1799م)[7]، كما تولاه محمد بن ربيعة 1767م و الشيخ قارة بن زروق 1807م في بايلك التيطري[8]،أما سيدي حميدي خوجة من الجزائر ومحمد البسكري تقيدوا منصب قائد المدينة في بايلك الغرب[9]، ومنصب قائد الدايرة توارثته أسرة ابن البخار في بايلك قسنطينة[10]، كما تولوا مناصب على مستوى الجهاز الأمني مثل وظيفة غول أغا وشغلوا منصب المزوار وهو المسئول عن الشرطة الحضرية[11]، كما ساهم البساكرة القاطنين في المدن في حفظ الأمن خاصة في الليل[12]و

---

[1]- ألتر عزيز سامح: المرجع السابق، صص 138، 139.
[2]- سحر ماهر محمد: المرجع السابق، ص 398.
[3]- محمد ميلودي : المرجع السابق، ص171.
[4]- سميرة معمر : **القوة المحلية في بايلك الغرب الجزائري أواخر العهد العثماني 1792م -1831م** ، رسالة ماجستير ، جامعة الجزائر ،2010م ،ص 51.
[5]- جميلة معاشي: الأسر المحلية الحاكمة...، المرجع السابق، ص212.
[6]- فوزية لزغم : **البيوتات و الأسر العلمية بالجزائر خلال العهد العثماني ودورها الثقافي و السياسي (1520-1830)أطروحة** دكتوراه في التاريخ، جامعة وهران، الجزائر، 2014، ص147.
[7]- عائشة غطاس : المرجع السابق ، ص 65.
[8]- فازية بوشيبة :**التنظيم الإداري في بايلك التيطري خلال العهد العثماني** ، مجلة الدراسات التاريخية ،المجلد11 ،العدد1، الجزائر ، 2010 ،ص110.
[9]- محمد ميلودي : المرجع السابق ، ص173.
[10]- جميلة معاشي : الأسر المحلية الحاكمة ...،المرجع السابق، ص147.
[11]- محمد ميلودي : المرجع السابق ، ص 173.
[12]- وليام شالر : المصدر السابق ،ص109-110.

برزت الفرق العسكرية كفرسان المخزن وفرقة زواوة في فرض الأمن في مدن و أرياف الإيالة وذلك بتنفيذهم الأوامر السلطانية[1].

كما تولى الجزائريين مهام المساعدين لدى الموظفين الساميين فكان للداي مساعد خاص به من فئة البرانية وتحديدا من البساكرة كان يطلق عليه لقب البسكري سيدنا، كما كان للخزناجي مساعدين من الجزائريين في تسيير أمور الخزينة يطلق عليهما لقب الصبائجي[2]، أما الأغا فكان يعتمد من أجل إتمام مهامه على الباش شواش وكاهية علام والباش مكاحلي الذين يستخدمون للقبض على العصاة ومساعدة فرقة الصبايحية في مهامها، أما خوجة الخيل نجد لمقاديم مهمتهم القيام باستقبال الرعية[3].

تسيير شؤون القبائل:

لقد كان العثمانيون يعتمدون في تسيير أمور البايلك على النظام العشائري حيث منحت للعائلات المحلية مناصب قيادية لتسيير وإدارة شؤون مناطقهم بصفة مطلقة مقابل الحصول على ولائها للسلطة خاصة أنها بعيدة عن المركز، ومن هذه القبائل نجد قبائل النمامشة في جنوب سطيف، قبائل أولاد بوعزيز ببلزمة، أولاد بوضياف بوسط الأوراس وشمالها،أولاد عاشور بفرجيوة وأولاد مقران بمجانة، بني جلاب بتقرت وأولاد بن قانة بالزيبان[4]، و كذلك قبيلة قصر الطير بسطيف، قبيلة أولاد بلقاسم، أولاد فاضل وغيرها[5].

كما وجدت عدة عائلات وأسر نافذة كبرى منحت لها السلطة حق حكم مناطقها وتسير شؤونها دون الرجوع إلى الإدارة العثمانية مثل عائلة الفكون التي كانت تسير الأوقاف في بايلك قسنطينة منذ منتصف القرن 18م، وأصبحت تتصرف في الأراضي التي كانت تقيم عليها قبيلة أولاد جبارة[6]، بالإضافة إلى أسرة بن قانة، أسرة بني خلاب

[1]- محمد ميلودي: المرجع السابق ، ص170-171.
[2]- عائشة غطاس وأخريات : المرجع السابق، ص 121.
[3]- محمد ميلودي : المرجع السابق ، ص172.
[4]- ناصر الدين سعيدوني، المهدي بوعبد لي : المرجع السابق ، ص 108
[5]- فلة القشاعي: المرجع السابق ، ص 155
[6]- نفسه ، ص 156.

التي تقاسمت حكم المنطقة الصحراوية، وأسرة ابن شنوف وهي من الأسر التي كان لها نفوذ في جنوب بايلك قسنطينة، كما نجد أسرة المقراني التي اقتسمت زعامة أرياف بايلك قسنطينة من كل من أسرة بوعكاز بالجنوب وأسرة أحرار الحنانشة بالشرق[1].

الوظائف العسكرية:

1.تعزيز وتدعيم الحاميات والمحلات العسكرية العثمانية:

شارك الجزائريون من خلال الفرق العسكرية الاحتياطية التي أنشأتها السلطة العثمانية لتدعيم الجيش النظامي عند الحاجة من خلال الاستعانة بهم لدعم الحاميات والأبراج العسكرية مثل فرقة الدواير التي تقوم بدعم الحامية العسكرية المتواجدة في الطريق الرابط بين دار السلطان و بايلك الشرق وتقوم بمراقبة المنطقة وذلك بسبب معرفتهم بالتضاريس وخبرتهم العسكرية فيها[2]، كما شاركت هذه الفرق في مختلف الحروب الجزائرية، مثل فرقة زواوة التي رافقت صالح رايس أثناء حملته لتحرير بجاية سنة 1555م من الوجود الإسباني[3]، أو في وتقديمهم الدعم من أجل القضاء على حملة السلطان مولاي إسماعيل التوسعية من الجهة الغربية في عهد الداي الحاج شعبان[4].

استمرت الوحدات المحلية الأهلية في مساعدة الدولة في كل مرة تحتاج إليها خاصة في حالات العصيان والتمردات كثورة ابن الأحرش (1804م_1807م)التي شاركت قبائل الخزن إخمادها، والقضاء على الثورة الدرقاوية (1805م_1816م)، وتمرد الكراغلة سنة1639م، تمرد الإنكشارية في سنة 1560م ضد حسن باشا(1517م -1561م)[5].

---

[1]- جميلة معاشي:الأسر المحلية الحاكمة...، المرجع السابق، ص 31 - 100.

[2]- م - داود : **تنظيم الجيش بعد انضمام الجزائر إلى الدولة العثمانية ودوره في مواجهة الأخطار الداخلية والخارجية** مجلة عصور،ع 32- 33 ،الجزائر، 2017 ، ص110.

[3]- فراي دييغو بهايدو: **تاريخ الملوك** ، ترجمة أبو لؤي عبد العزيز، دار الهدى ، الجزائر ،2013، ص105.

[4]- ناصر الدين سعيدوني : المرجع السابق، ص56.

[5]- م - داود : المرجع السابق، ص115- ص116.

بالإضافة لدورهم في اقتصاد الدولة من خلال تحصيل وجباية الضرائب، وفي هذا الصدد ذكر تدينا عندما كان خزندار عند باي معسكر خرج في رحلة جنائية مع قافية متكونة من فرقة الفرسان و كبار الموظفين ومعهم 60 شخص من شباب البلاد[1].

2. المؤسسة البحرية:

لقد تمكنت بعض العناصر الجزائرية من دخول البحرية وذلك لجدارتهم وكفاءتهم ووصلوا لأعلى الرتب العسكرية في المؤسسة البحرية خاصة في أواخر العهد العثماني حيث ساهم نظام الترقية في البحرية التي كانت تتم بالاستحقاق والخبرة والكفاءة[2]،فيها في تولى الجزائريين مناصب فيها كمساعد ربان سفينة، ضابط البحرية، منصب الأميرال وقائد الأسطول ونذكر منهم:

الرايس حميدو(1750م_ 1815م)[3] الذي اشتغل في بادئ الأمر كمساعد ربان سفينة على متن سفينة لأحد البحارة[4]، وبعدها ارتقي إلى مركز القيادة بسبب ما تمتع به من الذكاء والكفاءة والشجاعة[5] ليصبح ضابط في البحرية، فقبطانا وقائدا عاما للأسطول الجزائري من 1797م إلى غاية وفاته سنة 1815م[6].

لقد كانت حياة الرايس حميدو مليئة بالإنجازات حيث تصدى للعديد من الحملات البحرية الأوروبية وخاض أكبر المعارك أبرزها نجد مع السفن الأمريكية سنة 1793م والتي أرغمت على إثرها أمريكا بالاعتراف بسيادة الإيالة الجزائرية، وحروب الإيطاليين والإنجليز وحتى البرتغال[7].

---

[1]- عميراوي أحميدة : المرجع السابق، ص65.
[2]- وليام سبنسر :المصدر السابق، ص74- ص78.
[3]- هو محمد بن علي لقب بحميدو ،ولد في حي القصبة بمدينة الجزائر سنة 1770م وهو من عائلة جزائرية تعود جذورها إلي مدينة يسر، كان يمارس حرفة الخياطة مع أبيه ، بعدها ألتحق بالبحرية ، للمزيد أنظر ، إسماعيل توتة ، يوسف صافي : **الرايس حميدو أول بحار محلي في أسطول الجزائر العثمانية (1778م - 1815م)**مجلة رؤي في الأدب والعلوم الإنسانية ،ع1 ، ص 80.
[4]- ألبر دوفال : **الرايس حميدو** ،تعريب محمد العربي الزبير ، المؤسسة الجزائرية للطباعة ، الجزائر 1972، ص15.
[5]- وليام شالر: المصدر السابق ،ص170.
[6]- منور مورش: المرجع السابق، ص422.
[7]- عبد الرحمان الجيلالي :المرجع السابق ، ص583.

كما ساهم حميدو في تقوية الأسطول البحري الجزائري بسفن أجنبية حصل عليها في غزواته المختلفة والمتعددة كحصوله على سفن برتغالية، وناهيك عن الإيرادات المالية التي منحها للخزينة العامة من خلال المحاصيل والغنائم البحرية وبيع الأسرى أو الافتداء بهم[1].

بالإضافة إلى جزائري أطلق عليه الأوربيون اسم المورو الكبير، عمل كمساعد عند أحد الرياس ولكافأته في القيادة وشجاعته عين رايس لسفينة لها 30مدفعا، ولجدارته رفع لقيادة الأسطول البحري ليصبح من أهم البحارة في البحرية الجزائرية. ومن إنجازاته نجد اقتحمه سنة1635م لأكبر سفن نابولي واستولي عليها وأسر 130جنديا وكل ما تحمله السفينة من قمح وذهب وذخيرة حربية[2].

كان الرايس المغاربي نفوذ وكلمة مسموعة عند مختلف فئات المجتمع، ما جعل المبعوثين الأجانب يعودون إليه في قضايا الافتداء، وصفه دارندا في قوله: "أن المورو الكبير كان يثير الرعب لدي كل السفن المسحية التي تتردد علي البحر المتوسط وكان مقدسا عند الأتراك المسلمون، أعتقد أن لو عينه السلطان العثماني كقائد عام لأسطوله كما فعل السلطان سليمان القانوني مع خير الدين، لتجاوزت انتصارات المورو الكبير كل إنجازات الجنرالات العثمانيين.[3].

الوظائف الدينية

حظي علماء المالكية الجزائريين بمكانة مميزة لدى الحكام العثمانيين تقديرا لعلمهم وعملهم ودورهم الهام في المجتمع الجزائري، حيث يعتبر المفتي والقاضي المالكي من أعضاء الديوان يحضرون اجتماعاته المتعددة خاصة عند تنصيب الحكام الجدد ومبايعتهم وهذا يدل على منزلتهم بين موظفي الديوان ولم يقتصر وجودهم في تنصيب الدايات فقط

[1]- رشيد سباك: **الرايس حميدو (1770-1815)**الدراسات التاريخية العسكرية ،المجلد4، العدد1، الجزائر، ص58،ص59.
[2]- منور مروش :المرجع السابق، ص 291 .
[3]- نفسه ،صص291 - 292.

بل حتى البايات[1]، كذلك ولمكانتهم السياسية كان الحكام يأخذون بآرائهم ويستشيرونهم في أمور كثيرة كأمور الإفتداء[2].

تمتع القاضي والمفتي المالكي باحترام في أوساط السكان جعلت من السلطة العثمانية تستعين بهم ليكونوا وسطاء بينهم وبين الأهالي ،ويساعدهم على إخماد الكثير من الثورات والقضاء على الاضطرابات الداخلية وذلك لسياستهم السلمية في تهدئة الأوضاع وحل النزاعات بين أهل القرى والأعراش ونشر الأمن والاستقرار في البلاد [3]كاتصال السلطة بالفقيه محمد بن إبراهيم ساسي البوني[4] لتقديم مساعدة للباشا يوسف لإخماد ثورة ابن الصخري في الشرق الجزائري[5].

كما تولى العديد من العلماء الجزائريين خلال العهد العثماني وظيفة الإفتاء والقضاء نجد منهم ابن قوجيلي[6]، محمد بن ميمون[7]، وأيضا محمد بن مالك في مدينة الجزائر وقاسم الفكون[8] الذي تولى منصب القاضي طول العهد العثماني وابن الكماد[9] في قسنطينة، وكذلك الإفتاء كأبو عبد الله بن نعمون[10]، بالإضافة إلى أبو العباس أحمد

---

[11] ـ محمد لعباسي : **الإفتاء في الجزائر العثمانية** ، أطروحة دكتوراه في التاريخ ، جامعة وهران ، الجزائر ، ص 203.

[2]ـ محمد دراج : المرجع السابق ، ص371 .

[3]ـ الحسين بن محمد الورثلاني : **نزهة الأنظار في فضل علم التاريخ والأخبار أو الرحلة الورثلانية** ، ط1، مكتبة الثقافية الدينية، القاهرة 2006ص16.

[4]ـ هو عالم ومرابط ذاع صيته في عنابة وضواحيها خلال القرن 17م ، كان من أتباع الشيخ طراد ،كان له عدة مؤلفات في التصوف ، للمزيد انظر فوزية لزغم :المرجع السابق ، ص 204 .

[5]ـ نفسه ، ص 204.

[6]ـ هو محدث جزائري، ومن أبرز الشعراء خلال القرن 11م، تولي وظائف لدي يوسف باشا كالقضاء وترأس مجموعة من العلماء ، ينظر :أبو قاسم سعد الله :المرجع السابق ، ص ص204، 205.

[7]ـ هو أحد شيوخ الفقه ورجال التصوف المشهورين بمدينة الجزائر خلال القرن 18م، تولي القضاء بمدينة الجزائر، وترك كتابا بعنوان :**التحفة المرضية في الدولة البكداشية في بلاد الجزائر المحمية**، .ينظر مسعود كواتي :**اعلام الجزائر ومدينة متيجة** ،منشورات الحضارة ،الجزائر ،ط2 ،2010م، ص67.

[8]ـ هو قاسم يحي بن محمد الفكون أخو الشيخ عبد الكريم الفكون ، درس في قسنطينة ، ثم سار إلي تونس وتولي إمامة جامع البلاط، وعاد إلي قسنطينة مسقط رأسه وتولي القضاء فيها، أنظر، فوزية لزغم : المرجع السابق ، ص432.

[9]ـ أبن كماد هو أبو عبد الله القسنطيني الحسني الشهير ابن الكماد ، من علماء الفقه المالكي ،ولد بقسنطينة و بها تعلم وحفظ القرآن تولي منصب القضاء والإفتاء ، للمزيد أنظر فوزية لزغم : المرجع السابق ،ص186.

[10]ـ هو محمد بن نعمون تولي في بداية أمره خطة الفرائض ، ثم ارتقي إلي منصب الإفتاء ، ينظر فوزية لزغم :المرجع السابق ،ص ص 190- 191.

المسبح[1] وأبو محمد عبد اللطيف المسبح[2] وأبو محمد بركات المسبح[3]، وتقيد مصطفى بن العربي وظيفة ناظر الأوقاف في عهد أحمد باي[4] .

النشاط التجاري الداخلي

في المقابل عرفت التجارة الداخلية إقبال الجزائريين عليها فقد كانت استهلاكية ومحدودة الربح والنجاح إذ لم تكن هناك تجارة خارجية مكملة لها، وتمثلت تجارتهم في المبادلات بين الفلاحين في الشمال الذين يأتون إلى أسواق المدن بالحبوب والمواشي والجلود والأصواف ويأخذون في المقابل المواد والمصنوعات التي لا ينتجونها في مناطقهم، والأمر نفسه لسكان الصحراء الذين يقدمون إلى الشمال محملين بالتمور والأصواف المغزولة ويأخذون الصوف الخام والحبوب والأغنام والزبدة[5]. لذا نجد أن هذه التجارة تميزت بكونها تجارة أسرية لاقتصاد الإيالة بالمدينة والريف ولم يكن الهدف التجاري والتصدير يمثل أولوية سواء لدى الإدارة أو السكان[6].

نستخلص مما سبق أن الأتراك العثمانيين عملوا على إقصاء الجزائريين من أي منصب سامي قد يسمح لهم بتكوين علاقات خارجية والاستقلال عن الباب العالي، وذلك بسبب خوفهم من كسب دعم الدول الأجنبية التي كانت تسعى إلى طرد العثمانيين من المغرب الأوسط، إلا أنهم كانوا يستعينون بهم في تسيير شؤون الإيالة الداخلية متى اقتضت حاجتهم ومصالحهم في حين احتكروا السلطة في أيديهم ومن يدعهم من الفئات الأجنبية المتواجدة في الجزائر والتي صار لها بفضلهم وزنها ومكانتها على مستوى الإدارة والاقتصاد وعلى الصعيدين الداخلي والخارجي.

---

[1]- هو من عائلة ابن المسبح ، تولي منصب الإفتاء توفي سنة 981 هـ ، ينظر عادل نوبهض : **أعلام الجزائر من صدر الإسلام حتي العصر الحاضر**، مؤسسة نويهض ، بيروت ، ط2 ، 1980م، ص 297.

[2]- هو أبو محمد هو فقيه ، تولي الإفتاء بقسنطينة ،وهو من أكبر علماء الرياضيات والحساب والمنطق ، للمزيد انظر عادل نويهض ، المرجع السابق ، ص 98 .

[3]- هو فقيه جزائري، كان شغفا بحب العلم ، درس في قسنطينة ، وتولي الإفتاء فيها . ينظر عادل نويهض: المرجع السابق ص 296.

[4]- فلة القشاعي: المرجع السابق ، ص 50 .

[5]-نفسه، ص64-65.

[6]-رضوان شافو، عمر لمقدم: المرجع السابق، ص78.

الفصل الثالث

الفصل الثالث: تداعيات سياسة الإقصاء والمشاركة

المبحث الأول: أثار سياسة الإقصاء على إيالة الجزائر

- سياسيا
- اقتصاديا

المبحث الثاني: أثار سياسة المشاركة على الجزائر

- سياسية
- عسكرية
- اقتصادية

لقد كانت لسياستي الإقصاء والمشاركة التي اتبعتها السلطة العثمانية في علاقتها مع السكان الجزائريين تداعيات على حكومة الإيالة، فلم يرض الجزائريون بتلك المشاركات المحتشمة التي كانت السلطة تفسحها أمامهم بهدف خدمة أغراضها ومصالحها فأفضى هذا إلى حدوث تمردات ومحاولات انقلاب على الحكم العثماني الذي أصبح على مشارف الانهيار بسبب سياسته اتجاه الفئات الأجنبية التي أصبحت تتدخل في شؤون الحكم وقوة تتحكم في اقتصاد الدولة.

المبحث الأول: أثار سياسة الإقصاء على الإيالة الجزائرية .

1ــ الآثار السياسة:

التدخل في شؤون الإيالة الداخلية:

لقد كان لتواجد الفئات الأجنبية في الإدارة العثمانية وبالأخص طائفة اليهود أثر كبير على سير المنظومة السياسية في إيالة الجزائر حيث استحوذوا على معظم المناصب الإدارية إما بصفتهم موظفين رسميين أو طريق استغلال نفوذهم وثرواتهم للضغط على الحكام خاصة في أواخر العهد العثماني،فقد كانوا يتحكمون في تسيير دواليب الحكم والتدخل في الشؤون الداخلية للإيالة،فأصبح عزل وتعيين الحكام والموظفين الساميين في أيديهم مثل تعيينهم "مصطفى الوزناجي" بايا على قسنطينة والشرق الجزائري(1795م-1798م)، كما قاموا بدعمه ماديا ليتولي منصب حاكم الجزائر[1].

استطاع اليهود من خلال مكانتهم الاقتصادية في الإيالة كسب ثقة الحكام الذين لم يتوانوا في الاعتماد عليهم وتكليفهم بمهمات سرية كمراقبة أوضاع الإيالة الداخلية وتزويدهم معلومات مفصلة عن أوضاع السكان لقمع أي تمرد قد يأثر في مسيرتهم، وقد ذكر"عزيز سامح ألتر" في هذا الصدد أن بكري وبوشناق كانت لهما مخابرات سرية تتجول بين الأهالي على شكل تجار متجولين ينقلون لهما أتفه الأخبار،وكانا ينقلان هذه الأخبار بدورهما للداي حسن باشا،ولهذا احتلا لديه مكانة بارزة، وأصبحا موضع ثقة "لدي

[1]- فوزي سعد الله :**يهود الجزائر هؤلاء المجهولون** ، شركة دار الأمة للطباعة و النشر، ط 2، 2004، ص 225.

الحكام[1]. وتجدر الإشارة إلى أن اليهود عملوا ضد الحكام أيضا حيث كانوا المصدر الأول لتسريب المعلومات حول شؤون الإيالة السياسية والاقتصادية للقناصل والمبعوثين الأجانب والسلطات الأوروبية إما عن طريق الرواية الشفوية أو عن الرسائل والتقارير السنوية[2].

كما عمل القناصل والموظفين الأجانب في الإدارة نقل الأخبار عن الإيالة وعن شخصية الحاكم ومعلومات عن البحرية الجزائرية وعلاقات البلاد الخارجية كتقرير القنصل براندل الذي نقل فيه معلومات عن شخصية الداي محمد بن عثمان باشا وعن صراع الإيالة مع البندقية من 1792م إلى 1766م[3].

كما كان للأسرى دور كبير في تسريب معلومات دقيقة عن إيالة الجزائر في مختلف الجوانب، حيث سمح وجودهم في الإدارة وبقرب من الدايات بالتعرف عن قرب على خصائص الحكم بها و التقصي عن شؤون الجزائر وعلاقاتها الخارجية في تقارير مفصلة حولها[4] مثل الأسير "تدينا" الذي دون في مذكراته معلومات عن حياة المجتمع الجزائري في المناطق الداخلية [5]،وغلبا ما كانت هذه التقارير تشجع احتلال إيالة الجزائر، حيث أصدرت الحكومة الفرنسية مرسوما سنة 1781م ينص على أن كل قنصل أو موظف إداري يتوجب عليه تحرير مذكرة في كل سنة حول البلد المقيم فيه[6]، كما عينت بعضا من أفرادها للبحث في سواحل المتوسط عن أسرى أقاموا بالجزائر للحصول على تفاصيل تتعلق بالإيالة وشؤونها الداخلية والخارجية[7].

---

[1]- عزيز سامح ألتر : المرجع السابق ، ص 410.
[2] - رحمونة بليل : المرجع السابق نفسه، ص 132.
[3]- بليل رحمونة : المرجع السابق ، ص 155.
[4]- بليل رحمونة: المرجع السابق ،ص 151.
[5]- أحميدة عميراوي: المرجع السابق ، ص 132.
[6] - بليل رحمونة: المرجع السابق ، ص 151.
[7]- خديجة حالة: **الجاليات الأوروبية في الجزائر إبان العهد العثماني 1700م - 1830م**، رسالة ماجستير ، الجامعة الإفريقية العقيد أحمد دراية ، أدرار ، الجزائر ، 2013م، ص 51.

- التحكم في الشؤون الخارجية للجزائر.

كان لليهود تأثير على الدبلوماسية الجزائرية من خلال استقبالهم للوفود القناصل والمبعوثين الأوربيون وحتى مبعوثي الباب العالي باسم الداي[1]، ويقومون بمراقبة العلاقات الخارجية للإيالة عن طريق المهام الحساسة التي كانت توكل لهم مثل حمل الرسائل بين حكام الجزائر وملوك أوروبا فالداي "مصطفى" أوكل لليهودي " Tobiano" مهمة حمل رسالة للملك "لويس الرابع عشر"[2].

كما كانوا يقومون بالتجسس على تحالفاتها حيث كانوا يفاوضون باسم الجزائر مع ممثلي الدول الأجنبية فيسالمون من أرادوا ويعلنون الحرب ضد من أراد محاربة نفوذهم التجار ي[3] كتفاوض بوجناح مع ممثلي البرتغال لعقد معاهدة سلام مع الجزائر سنة1803[4].

لقد كان اليهود يتحكمون بأمور المعاهدات حيث وقعت العديد من المعاهدات بين الجزائر والدول الأجنبية كتدخل "نفطالي بوشناق" و"بوجناح" في العلاقات الإسبانية الجزائرية حيث قاموا بإقناع الداي مصطفي الوزناجي بتوقيع معاهدة سلم وصداقة مع الإسبان سنة 1803م لكنها لم تدم طويلا، حيث عمد بكري إلى خلق التوتر في العلاقات بسبب الدين الذي كان بينه وبين الإسبان المتمثل في ثمن حمولة القمح التي باعها لهم من هنا يظهر تأثير اليهود الكبير في تسيير العلاقات الخارجية للإيالة، حيث كان في استطاعتهم قطع العلاقات مع الدول التي تسبب لهم مشاكل اقتصادية[5].

---

[1]- فوزي سعد الله: المرجع السابق، ص 226.

[22] - بوشيبة دهيبة : **اليهود و النصارى في الجزائر خلال العهد العثماني على ضوء الوثائق العثمانية والمصادر الغربية** ، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث و المعاصر ، جامعة الجيلالي ليابس ، سيدي بلعباس ، الجزائر ، ص 454.

[3]- نفسه : ص 56، 57.

[4]- بليل رحمونة : المرجع السابق ، ص 179.

[5]- بوشيبة دهيبة: المرجع السابق ، ص 456.

كما تدخل الثنائي أيضا في توطيد العلاقات البريطانية – الجزائرية ومحاولة تحقيق التقارب بين البلدين، حيث توسطا لدي الداي من أجل منح إنجلترا الإمتيازات والتسهيلات الفرنسية ومواقعها التجارية الموجودة في الإيالة سنة 1809م[1].

لقد اعتبر اليهود أن علاقة الجزائر مع الدولة الأمريكية الناشئة هي من ستحدد مكانتهم ومستقبلهم في البلاد، لذلك عمل بكري على تقريب الصلة بين الإيالة وأمريكا من خلال التدخل لتوقيع معاهدة صداقة و سلام بينهما سنة 1796م[2]، وأكد كاثكارت في مذكرته أن المعاهدة لم تكن لتتم لولا تدخل اليهودي بكري و إقناعه لداي الجزائر[3].

تمتع الأوربيون بنفوذ سياسي مكنهم من أثارة القلاقل في الدولة ودعم التمردات التي يقودها السكان، لاسيما في عهد الأغوات وذلك كون التجار الأوربيون لم يكونوا مستعدين للالتزام بتعليمات الحكومة الجزائرية و القيود التي كانت تفرضها التجارة بسبب أوضاع البلاد الداخلية وعجز الحكام عن توفير الأمن والاستقرار نتج عنها مقتل "شعبان أغا" (1661م 1665م) بسبب تساهله إزاء تجاوز فرنسا لحدود المعاهدات[4].

انتشار الثورات والتمردات في المناطق الجزائرية.

لقد ساهمت سياسة الإقصاء التي تبنتها السلطة العثمانية في إضعاف الإدارة المركزية التي أصبحت غير قادرة على التحكم في زمام الأمور والسيطرة على الأوضاع بالإيالة ، ما جعل علاقة السلطة بالجزائريين تعيش نوعا من توتر وعداء وانتهى ذلك في شكل ثورات وتمردات تزعمتها القيادات الدينية مثل:

ثورة الشرق الجزائري أو "ابن الصخري" (1637م-1643م) :

جاءت هذه الثورة كرد فعل على اتهام مراد باي الشيخ محمد بن الصخري بن بوعكاز قائد الدواودة والحنانشة بتمرده عن السلطة العثمانية وعدم دفعه الضرائب

---

[1]- بوشيبة دهيبة: المرجع السابق ،ص 461.

[2]- كاثكارت : **مذكرات أسير الداي كاثكارت قنصل أمريكا في المغرب**، ترجمة وتعليق اسماعيل العربي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982م، ص 244.

[3]- بوشيبة د بوشيبة دهيبة : المرجع السابق ، ص ص 466 - 467.

[4]- خديجة حالة : المرجع السابق ، ص48.

المفروضة عليه، وقام بالحكم عليه الإعدام ، وبعد عام ثار أحمد بن الصخري بن بوعكاز على مقتل أخوه، قاد ثورة شاركت فيها كل القبائل الموالية له ك بني هلال والحنانشة الذواوردة، وهاجموا مدينة قسنطينة وغيرها من المدن ،لقد امتدت الثورة إلى الزيبان والصحراء وعنابة، ومن المعارك التي انتصر فيها "معركة كجال" التي هرب خلالها "مراد باي"[1].

لقد كانت هذه الثورة خطيرة خاصة وأنها جاءت في نفس فترة إعلان يوسف باشا الجهاد على الإسبان بوهران ،لذي حاول بكل الطرق القضاء عليها فاستشارة العلماء وأهل الرأي في المنطقة[2].

ثورة درقاوة (1779م-1780م) :

تزعم هذه الثورة محمد بن القادر الدرقاوي بسبب إرهاق الفلاحين بالضرائب، تمكن أنصاره من فرض سلطته عل كل المنطقة الممتدة ما بين مليانة ووجدة غربا، وقاد قوة عسكرية حصار بها مدينة وهران لمدة ثمانية أشهر زعزعت خلالها النظام العثماني[3] لكن الباي محمد بن عثمان المعروف بالمقلش تمكن من فك الحصار بمساعدة قبائل المخزن، واستطاع الباي بين 1805م و 1808م، إخضاع القبائل الثائرة مثل قبيلة مهاجر وبن العامر المتحالفة من ابن الشريف الدرقاوي[4].

ثورة ابن الأحرش 1804م :

دخلت الجزائر في مرحلة من الاضطرابات بسبب ميول الداي لفرنسا وتقديمه إمتيازات واسعة لها خاصة في مجال صيد المرجان بالقالة مما دفع ببعض السكان إلى التشكيك بالسلطة العثمانية وحكمها، فأدى هذا على قيام ثورة في الشرق الجزائري قادها ابن الأحرش[5]، بتحريض من إنجلترا ضد الحكم العثماني، فاستولي على عدة مدن كجيجل

[1]- محمد الصالح بن العنتري: المرجع السابق ، ص ص 36،37.
[2] - نفسه ، ص 37.
[3]- حنيفي هلايلي : المرجع السابق ، ص ص 30- 34.
[4] - حنيفي هلايلي ، المرجع السابق ، ص 34، 36.
[5] - ناصر الدين سعيدوني : النظام المالي ...، المرجع السابق ، ص 22

والقل، وأسرى بعض الفرنسيين وهزم قوات عثمان باي بقسنطينة لكن لسوء تنظيمها لم تتمكن من القضاء على النفوذ العثماني في الشرق الجزائري[1] .

الثورة التيجانية بالجنوب الصحراوي(1816م) :

لقد كانت ضرائب مجحفة التي فرضتها السلطة العثمانية على زاوية عين ماضي للحد من نشاطها من أهم الأسباب التي دفعت محمد الكبير التيجاني التمرد على العثمانيين وإعلان الثورة ضدهم، و قد تحالف مع العديد من القبائل كقبيلة الحشم[2].

قاد احمد التيجاني جيش وحاصر مدينة معسكر سنة 1826م واستولى عليها، لكن السلطة العثمانية تداركت الوضع وقامت بإرسال قوات مع باي وهران حسن بن موسى والتي استطاعت أن تهزم التجانيين خاصة بعد انسحاب قبيلة الحشم من المعركة التي انتهت بمقتل محمد التجاني الكبير[3].

3-الآثار الاقتصادية:

سيطرت الأجانب واليهود على اقتصاد الجزائر:

إن هيمنة العنصر العثماني في الجزائر على الأجهزة الإدارية والعسكرية، امتد ليشمل الحياة الاقتصادية فقد عملوا على تهميش الجزائريين من الممارسات الاقتصادية والتجارية، وذلك من خلال المكانة المتميزة التي تميزت بها الفئات الأجنبية المقيمة بالجزائر وخاصة اليهود الذين سيطروا على التجارة الداخلية والخارجية وتمتعوا بامتيازات اقتصادية كبيرة[4].

أصبحت الشركات اليهودية تعمل على تمويل الإيالة وكانت بمثابة البنك الخاص بها واعتمد الدايات عليهم في تسيير وتنظيم المعاملات الخارجية. ومن أبرز الأسماء اليهودية التي برزت في هذا المجال نجد "يوسف بكري" و"نفتال بوشناق "اللذان احتكرا التجارة

---

[1]- عمار عمورة ، المرجع السابق ، ص 102.

[2]- عبد الحفيظ حيمي : **الطريقة التجانية في الجزائر وموقف السلطة العثمانية منها من خلال 1782م – م1826**، افاق فكرية ، المجلد 04، 2008، ص ص 47، 48

[3]- نفسه، ص 48، 49.

[4]-كورين شوفالييه: المصدر السابق، ص67.

الجزائرية لصالحهما ووصلوا إلى درجة كبيرة من النفوذ والجاه[1]، خاصة في عهد الداي حسن باشا(1791-1798م)وخليفته الداي مصطفى(1798-1805م)والذي استطاع بوشناق في عهده من أن يصبح مستشاره الخاص، وكان له الإطلاع الواسع على أمور الدولة وتمكن من التدخل وتغيير بعض القرارات الحكومية حيث كان يعين من يشاء في الوظائف الإدارية ويحدد قيمة الضرائب وأسعار السلع، كما حرم اليهود سكان المناطق الشرقية للإيالة من التجارة البحرية في الموانئ التابعة لهم من خلال احتكارهم لامتيازات المراكز التجارية في الفترة مابين1792-1814م ليحرم الجزائريون بهذا من ممارسة التجارة الدولية[2].

أصبح التجار الجزائريين بسبب هذه السياسة يتعرضون للتضييق والمنافسة من طرف الفئات الأجنبية التي كانت تتلقى الدعم من السلطة العثمانية بهدف السيطرة على الاقتصاد الجزائري واحتكاره لصالحها[3]. وتمت بهذه الطريقة إبعاد الجزائريين وإقصاءهم من أي ممارسة تجارية أو اقتصادية وأصبحوا في موضع الغرباء أمام هيمنة الدول الأجنبية والفئات الخارجية على أمور الإيالة.

امتيازات وتسهيلات السلطة للدول والفئات الأجنبية:

لم تكن العناصر الأجنبية واليهودية المستفيد الوحيد من سياسة الإقصاء المطبقة ضد العناصر الجزائرية، فبدورها تمتعت الدول الأجنبية من امتيازات وتسهيلات تجارية خاصة فرنسا التي كان لها النصيب الأكبر من هذه الامتيازات، ونذكر على سبيل المثال امتياز صيد المرجان بالسواحل الشرقية للجزائر سنة1520م وتم احتكار هذا الامتياز من طرف "توماس لانش" و"كارلن ديدا" عن طريق تصديرهم للبضائع بمنطقة عنابة. وبلغت

[1]-أبو القاسم سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي، المرجع السابق، ص152.
[2]-حنيفي هلايلي: المرجع السابق، ص18.
[3]-ناصر الدين سعيدوني: النظام المالي...، المرجع السابق، صص71-72.

هذه التسهيلات ذروتها حين تم بناء حصن القالة سنة1561م والذي أصبح مركزا تجاريا ومحطة للمصالح الفرنسية بالشرق الجزائري وأصبح يعرف بباستيون فرنسا[1].

من خلال هذا الحصن، استطاعت الشركات الفرنسية الخاصة أمثال "صانصون نابلون" و"دونيس ديسو" وشركات كانت الدولة مساهمة فيها مثل "شركة الملكية الإفريقية"و"الوكالة الإفريقية"، الحصول على حق استغلال هذه المراكز التجارية[2] والتزمت بدفع التزام مالي يدعى اللزمة والتي خصص مقدار منه لدفع رواتب الجند ومنع بموجبها السكان الجزائريين من بيع منتجاتهم لغير تلك الشركات التي كانت تشتريها بأثمان منخفضة لتعيد بيعها بأضعافها، فاستنزفت بهذا خيرات البلاد وأقصي الجزائريون من المشاركة في الأمور الاقتصادية وحال هذا دون استفادتهم[3].

تمكنت إنكلترا هي الأخرى من عقد الصفقات التجارية والفوز بالامتيازات والتسهيلات الممنوحة من طرف السلطة العثمانية ونافست في هذا فرنسا، فقد استطاعت الحصول على امتياز صيد المرجان بالشرق الجزائري سنة1807م، وصفقة تصدير الحبوب إلى جبل طارق سنة1822م، وكان لاسبانيا نصيبها من هذه السياسة فقد نالت حق صيد المرجان بالسواحل الغربية بعد إبرام معاهدة صلح مع الجزائر سنة1791م وإعفاءها من التكاليف المالية المترتبة عليها جراء احتلالها وهران. ويجدر الذكر إلى أن هذه الدول لم تكن الوحيدة التي استفادت من التسهيلات والامتيازات بل كان لإيطاليا، مالطا والسويد وغيرها نصيبها منها مقابل دفعها للإتاوات سنوية للسلطة العثمانية[4].

إلى جانب هذه الدول استفادت الفئات الأجنبية وخاصة فئة اليهود من تسهيلات منحها لهم الدايات ساعدتهم في توسيع نشاطهم التجاري وتوسيع نفوذهم في البلاد، وقاموا بتأسيس شركات خاصة بهم مثل شركة "جوزيف سيداكا"، "أفراييم حوران"، "جوزيف

---

[1]-ناصر الدين سعيدوني: النظام المالي...، المرجع السابق، ص67.
[2]-جمال قنان: المرجع السابق، ص55-133.
[3]-حنيفي هلايلي: المرجع السابق، ص18.
[4]-ناصر الدين سعيدوني: النظام المالي...، المرجع السابق، صص67-71.

ثابت" و"سيمون أبوقية" وشركة "بكري وبوشناق" التي صارت لها القدرة على ممارسة الاحتكارات التجارية على مستوى البحر المتوسط[1] وأصبحت بمثابة البنك الذي يقوم بالتمويل النقدي للإيالة كما أوكل لهم الدايات مهمة تنظيم المدفوعات الخارجية وتسييرها[2].

واشتهر اليهود أيضا في قيامهم بعمليات السمسرة والوساطة والتحايلات التجارية كبيعهم كيلات من القمح بأضعاف ثمنه الأصلي، وكانوا يحظون بجميع منافع الاحتكارات التي منعت على السكان المحليين ولم يكن في استطاعتهم التمتع بما ينتج عنها من منافع[3].

تدهور اقتصاد الجزائر:

كانت للتسهيلات التي قدمتها السلطة للجالية الأوروبية و اليهودية أثر كبير في تدهور اقتصادها،فعمل اليهود في ميدان العملة والتي تعتبر من أسرار الدولة فتح لهم المجال للتصرف بالخزينة واختلاس أموالها لصالحهم الشخصية خاصة في أواخر العهد العثماني[4]أين أصبح الأجانب يتحكمون بالمنافذ المالية والاقتصادية عن طريق احتكارهم للتجارة،ما أدى بالضرورة إلى الضعف المادي للدولة و تسبب هذا في تدهور أوضاع الجيش ماليا فعجز الحكام عن دفع رواتب الجند ،وهذا ساهم في تقاعس الجيش في أداء مهامه[5].

إن براعة اليهود في تسويق منتجاتهم جعلتهم يسيطرون على التجارة الداخلية للبلاد بجميع أشكالها اليومية منها أو الأسبوعية حيث تمكنوا في القرن 18م من السيطرة على التجارة بين الإيالة وبلاد السدان الغربي والتحكم فيها[6]،و يظهر هذا من خلال الضغط على

---

[1]- كمال بن صحراوي ، **الدور الدبلوماسي ليهود الجزائر أواخر عهد الدايات**، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، جامعة مصطفى اسطنبولي، معسكر، 2008، ص59.

[2]-حنيفي هلايلي: أوراق في تاريخ الجزائر...، المرجع السابق، ص19.

[3]-حمدان بن عثمان خوجة: المصدر السابق، صص121-122.

[4]بن الصحراوي كمال : المرجع السابق نفسه، ص 60-61.

[5]- حنيفي هلايلي : المرجع السابق ، ص 51 - 52 .

[6]- فطيمة شيخ: **اليهود في الجزائر خلال العهد الاستعماري(1830م - 1962م)** مقاربة سياسية ، اقتصادية ، اجتماعية أطروحة دكتوراه علوم في التاريخ الحديث و المعاصر ، جامعة الجيلالي اليابس ، سيدي بعباس ، الجزائر، 2017 ص 36.

النشاط التجاري للجزائريين حيث كان اليهود يشترون منتجاتهم بأرخص الأثمان ويقومون بإعادة بيعها مقابل أرباح مضاعفة،الأمر الذي جعل منتجاتهم تغزو الأسواق الجزائرية[1].

تسببت احتكارات الشركات الأجنبية لتصدير المحاصيل الزراعية خاصة اليهودية منها حيث تحكمت في تصدير منتجات للدول الصديقة لإيالة الجزائر والعداوة منها،في نفور الجزائريين من زراعة الأرض ونزوح معظم سكان الريف إلى المدن ليؤسسوا طبقة برجوازية حاولوا من خلالها تقليد الأوروبيين باهتمامهم بالجانب المالي على حساب الأرض[2]،كما عملت هذه الشركات على تغطية جل حاجيات الأسواق الأوروبية، ما ولد خضوع الأسواق الجزائرية لتبعية الأوروبية ونلاحظ أن في مطلع القرن 18م وجد التجار الأجانب بمساعدة من دولهم في الجزائر أرضا يستندون عليها لتحقيق غاياتهم التجارية وإعتبروا الأرض الجزائرية من ممتلكاتها الخاصة فحولتها إلي مقرات عسكرية تهدد أمن الإيالة وتخضع السكان والقبائل المجاورة لها معنويا[3].

ساعدت الامتيازات التي حصلت عليها الفئات الأجنبية بالتصرف في تسيير اقتصاد الجزائر وسخروا هذا لخدمة مصالحهم غير مبالين بأي خسارة للبلاد،خاصة بعدما تحول التجار الجزائريون الكبار إلى مجرد متعاملين تجاريين صغار تقحمهم هذه الفئات في بعض أعمالهم التجارية هذا من جهة، أما من جهة أخرى استنزفت خيرات البلاد وطاقاتها لخدمة الشركات الأجنبية في غياب رقابة السلطة العثمانية ما أدى إلى حدوث تجاوزات عديدة كتجاوزات فرنسا في استغلال امتياز صيد المرجان[4].

ومن أبرز أثار استحواذ اليهود على اقتصاد الإيالة هي قضية الديون التي عجلت في سقوط الحكم العثماني في الجزائر، ترجع هذه الديون على إقدام كل من اليهوديين بكري وبوجناح على تموين فرنسا بكميات هائلة من القمح سنتي 1793م و1798م، وكذا تموين

---

[1]- خديجة حالة : المرجع السابق ، ص 276 .
[2]- ناصر الدين سعيدوني ، الشيخ المهدي بوعبد لي : ص 76- 78.
[3]- خديجة حالة : المرجع السابق ، ص 277.
[4]- ناصر الدين سعيدوني : النظام المالي ، المرجع السابق ، ص 67.

جيشها خلال حروبها، غير أن أغلب الكميات التي تلقتها لم تسدد قيمتها، بل أصبح حجم هذه الديون في تزايد مستمر بسبب تماطل فرنسا في الدفع، رغم محاولات الداي مصطفى الوزناجي لإقناع فرنسا بدفع المبالغ المستحقة لبكري و بوجناح ليتمكنوا من مواصلة نشاطهم التجاري، لم تلبث هذه القضية أن تحولت من قضية بين اليهوديين وفرنسا إلى قضية بين الإيالة الجزائر والحكومة الفرنسية و أصبحت المحرك الأساسي للعلاقات بين البلدين التي أخذت منعرج التوتر والقطيعة لتنتهي بالغزو الفرنسي للجزائر[1].

تحكم السلطة العثمانية بالتجارة الداخلية:

لقد كانت التجارة الداخلية التي يديرها الجزائريون توفر الدولة موارد معتبرة أنعشت الخزينة سواء المركزية أو المحلية، وتوسعت نفوذ السلطة العثمانية إلى مختلف جهات الإيالة حيث أخضعت بعض القبائل الجبلية الممتنعة والصحراوية من خلال تأمين طرق ومسالك القوافل التجارية التي تجوب الإيالة أو تعبر منها، بالاعتماد على القبائل المخزنية وشيوخ القبائل القاطنة على معبر هذه القوافل، الأمر الذي ساعد الدولة في تموين إقتصادها بمنتجات متنوعة[2] تأتي من خارج البلاد كبلاد السودان، تونس وطرابلس الغرب، واكتسبت السلطة العثمانية منافذ تجارية إلى عدة مناطق منها نحو إفريقيا جنوب الصحراء[3].

كما كانت السلطة العثمانية تستعين بالجزائريين لمراقبة الأسواق والقوافل التجارية للتطلع على أفكار الناس وأرائهم حول السلطة العثمانية، ففي كثير من الأحيان كانت تعلن التمردات والثورات في هذه الفضاءات التي تعتبر مركزا للرأي العام لأنها يجمع فيها الناس من مختلف مناطق الإيالة[4].

---

[1]- بوشيبة دهيبة: المرجع السابق ، ص 471 - 478 .

[2]- نور الدين شعبان : **علاقة السلطة العثمانية بإمارة الصحراء الكبرى** ، المجلة التاريخية ، المجلد 4، العدد2 ، 2020 ص 91، 92.

[3]- صالح بو سليم ، علون عبد القادر : **تجارة القوافل الصحراوية بين الجزائر وطربلس الغرب على العهد العثماني** مجلة آفاق للعلوم ، العدد 10، 2018، ص 332، 333.

[4]- جميلة مشرفي : **الأسواق في بايلك الغرب خلال عهد الدايات (1671- 1830)** ، أطروحة دكتوراه في تاريخ - الحوض الغربي للمتوسط : تاريخ وحضارة ، جامعة مصطفى إسطنبولي، معسكر، الجزائر، 2018 ، ص 165.

المبحث الثاني : آثار سياسة المشاركة على إيالة الجزائر .

استمرارية الحكم العثماني في الجزائر:

إن إعطاء السلطة العثمانية مناصب إدارية للجزائريين وإدماجهم ضمن الهياكل الحكومية[1]ساهم في ترسيخ أسس الحكم العثماني في إيالة الجزائر وسمح في انصهار القوانين العثماني في المعاملات والممارسات الإدارية المختلفة[2]، في استمرارية حكمهم وتقوية وجودهم في الجزائر حيث امتدت نفوذ السلطة المركزية لإدارة البياليك إلى المناطق النائية داخل المجالات القبلية والريفية والجبلية وحتى الصحراوية التي يصعب لإدارة العثمانية الوصول إليها وضمنوا بهذا مراقبة المناطق الداخلية البعيدة عن السلطة المركزية ونشر الأمن والاستقرار فيها والتخلص من المشاكل والفتن التي قد تثيرها القبائل المعارضة و إخماد الثورات و التمردات[3].

تنافس العنصر المحلي على الوظائف:

لقد كانت المناصب الإدارية التي تولها الجزائريين في المنظمة الإدارية العثمانية محدودة ما أدى إلى بروز ظاهرة التنافس من أجل الحصول على الوظيفة، واستعملت العناصر المحلية كل الوسائل الشرعية أو الغير الشرعية، حيث اعتبرها العنصر الجزائري السبيل الوحيد للارتقاء إلى السلم الإداري كالوساطة عند من لهم سلطة القرار والتأثير لدى السلطة العثمانية مثل مدح الشيخ محمد السنوسي الشيخ لمسلم عبد القادر الوهراني في إحدى قصائده لأنه توسط له لدي باي وهران للحصول على منصب الإفتاء في البايلك[4].

وصل ببعض الجزائريين إلى درجة الوشاية والتأمر على بعضهم البعض لنيل وظيفة في إحدى المؤسسات العثمانية ومن أشهر الأمثلة كذلك على هذا السلوك "تنافس

---

[1]- عمر لمقدم : المرجع السابق ، ص 397.
[2]- سميرة طالي معمر: المرجع السابق ، ص ص 85، 88.
[3]- جميلة معاشي: المرجع السابق، ص 264.
[4]-محفوظ رموم : **سوق العمل أو الوظائف الإدارية والعلمية في الجزائر خلال العهد العثماني** ، مجلة المؤرخ العربي العدد 17 ، مصر، 2009م، صص 239 - 240.

أسرة الفكون وأسرة ابن عبد المؤمن في قسنطينة، وانتهي الأمر بغلبة أسرة الفكون ومنحت لها السلطة مشيخة الإسلام[1]، بالإضافة إلى تنافس محمد ابن نعمون وأحمد ابن باديس على منصب رئاسة المجلس العلمي، وكان التنافس محتدما بين المفتي سعيد قدورة ومحمد القوجيلي أو بين المفتي محمد بن نيكرو ونائبه حيث لجأ هذا الأخير إلى الخزناجي، وإثارة العامة ضد ابن نيكرو لعزله عن منصبه وأخذ مكانه[2].

عرفت عائلة المسبح بصراعها مع عائلة ابن باش تارزي على قضاء قسنطينة وما يؤكد شراسة الصراع بين العائلتين التعاقب الدوري للشخصيتين على المنصب[3] ولقد أدى هذا التنافس على الوظائف إلى انتشار الرشوة وشراء المناصب في الجزائر حيث يقوم الجزائريين دفع العطايا والهدايا للحكام من اجل حصول منصب مهم في الإدارة العثمانية وهذا ما أكده الحسين الورثلاني رحلته حينما تحدث عن بسكرة بأن تولى منصب القاضي والإفتاء فيها يتطلب رشوة الحكام[4].

توريث المناصب:

انتشرت ظاهرة التوريث العائلي للمناصب بشكل لافت في الإدارة المحلية بسبب قلة المناصب المفتوحة أمامهم هذا من جهة، ومن جهة أخرى سيطرت الفئة التركية والأجنبية على جل المناصب السامية لذلك حرص كل جزائري على البقاء في وظيفته لضمان مصدر للرزق والحفاظ على الامتيازات التي منحتها السلطة العثمانية لهم.لقد وجدت عدة عائلات جزائرية اشتهرت بتوليها منصب إداري واحد [5]مثل عائلة البوني وعائلة "الكتروسي" التي تولت وظيفة القضاء والإفتاء[6]وحتى عائلة "ابن الفكون" التي انتقد أفرادها هذه الظاهرة، لم تكن هي الأخرى بعيدة عن توارث المناصب فقد توارث الفكون الجد

---

[1]-محمد لعباسي : الإفتاء ... ،المرجع السابق، ص ص 104- 106.
[2]-محمد لعباسي: المرجع السابق ، ص 205.
[3]-محفوظ رموم : المرجع السابق، ص ص 241،240 .
[4]- محمد العباسي : المرجع السابق، ص 100.
[5]- محفوظ رموم : المرجع السابق، ص 241.
[6]- طوبال فاطمة الزهراء: **النخبة الثقافية و السلطة في الجزائر في عهد الدايات(1671م-1830م)**، رسالة دكتوراه في التاريخ الحديث، جامعة أحمد بن بلة، وهران، 2020م، ص135.

والابن والحفيد وظائف القضاء في قسنطينة وإمارة مشيخة الحج ووظيفة شيخ البلد في بايلك قسنطينة، بالإضافة إلى حيازتهم المناصب المخزنية[1] وإدارة جميع أوقاف الجامع الكبير دون الخضوع لرقابة السلطة العثمانية[2].

عرفت عائلة "ابن نعمون" احتكرت الإفتاء[3] وكذلك"عائلة الغربي" فقد شغل أبو الفضل وظيفة القضاء، أما ابنه فتصدري الإفتاء، واعتلى حفيده حميدة الغربي وظيفتي القضاء والإفتاء في آن واحد،كما اشتهرت عائلة المسبح بتعاقب الآباء والأبناء على تقلد الوظائف العلمية الرسمية منهم عبد اللطيف وحميدة وبركات وغيرهم[4].

الأثار الإقتصادية.

استخلاص الضرائب:

اهتم الحكام بعملية جباية الضرائب عملوا على توظيف كل الوسائل لاستخلاصها ومع اتساع نطاقات تحصيلها تطلب الأمر عدد كبير الرجال منهم القياد وعشائر المخزن والعائلات النافذة الكبرى في البيالك والعائلات المرابطية وشيوخ الزوايا ويعتبرون الوسيلة الفعالة للجهاز الضريبي حيث ساهموا في نجاح عملية الجباية من خلال تقديم معلومات حول نشاطات القبائل الاقتصادية التي تستوجب مطالب الجبائية كالزراعة والرعي، فيقدمون إحصاء أملاك مجموعاتهم من المواشي والمساحات الزراعية[5] بالإضافة إلى أن مشاركة الجزائريين في الجباية ساهم في مد نفوذ السلطة المركزية إلى دواخل البلاد وربطت الأرياف بالجهاز الإداري بالبياليك، كما وفرت الأمن والحماية للقوافل الحاملة للضرائب العابرة من مناطقهم[6].

---

[1]- محفوظ رموم : المرجع السابق، ص 234 - ص242.

[2]- سعودي أحمد : **علاقة القوى الروحية بالإدارة العثمانية في إيالة الجزائر (1519م-1830م)- المرابطون و الطرق الصوفية أنموذجا**، مجلة الدراسات الإسلامية، العدد 11، جوان 2018، ص503.

[3]- فوزية لزغم: المرجع السابق، ص189-190.

[4]- محفوظ رموم: المرجع السابق ، ص 242،241.

[5]-سعيد شريدي : **دور المشيخة في تفعيل سلطة الدولة في الجزائر خلال الفترة العثمانية (ق16- 19م)**، مجلة منتدى الأستاذ ، العدد 18، جوان 2016 ، ص265.

[6]-نفسه، صص 153- 154.

شغلت القبائل المخزنية والعائلات النافذة معظم الأراضي التابعة للبيالك التي كانت تعطي لهم كامتياز على خدماتهم، ما ساهم في إنعاش النشاط الزراعي خاصة والاقتصادي عامة، وزيادة الثروة الحيوانية بفضل تعاطي القبائل للنشاط الرعوي الذي يدير عوائد معتبرة، وعوض ضعف الأداء على مستوي الزراعي، وكثيرا ما كانت المحاصيل الجبائية من المواشي[1].

لقد ساهمت هذه الضرائب في تغطية عجز خزينة الدولة بعد تراجع موارد البحر وغنائمه[2]، واعتبرت موردا ماليا واقتصادا رئيسيا للجهاز الإداري والعسكري حيث ساهمت في تسديد مصاريف الحاميات العسكرية و وفرت أجور الموظفين والجند وغيرها[3].

نستنتج في الأخير أنه كان لإقصاء الجزائريين من مؤسسات الحكم العثمانية والاقتصاد عواقب وخيمة على الإيالة التي أصبحت تعاني من الفوضى والصراعات الداخلية بسبب رفض الجزائريين لهذه السياسة التي كانت تدفع بالعثمانيين إلى اللجوء لهم عند الحاجة فقط كإدارة البيالك، جباية الضرائب وحفظ الأمن في المناطق الريفية وإخماد الثورات وكذا تربصات الدول الأوروبية بالجزائر فقد أصبحت شؤونها الإدارية والاقتصادية في أيدي الفئات الأجنبية التي كانت تعمل من أجل خدمة مصالحها الشخصية وبناء تجارتها على حساب اقتصاد الإيالة.

[1]- ناصر الدين سعيدوني : المرجع السابق ، ص 67 - 69
[2]- فلة القشاعي المولودة موساوي : المرجع السابق ، ص ص 60 - 61.
[3]-نفسه، ص 80.

خاتمة

من خلال دراستنا للموضوع توصلنا إلى عدة نتائج وهي كالتالي:

- أن الوجود العثماني في الجزائر كان نتيجة حتمية للظروف التي كان يعيشه المغرب الأوسط من ضعف وانقسام داخلي أواخر القرن 15م وبداية القرن 16م والذي جعله عرضة للخطر الإسباني ما دفع بالجزائريين إلى الاستنجاد بالإخوة بربروس وربط مصيرهم بالدولة العثمانية.

- بعد إلحاق الجزائر بالدولة العثمانية سنة 1519م شرع العثمانيون في وضع أسس الدولة الجزائرية الحديثة المستمدة من الأنظمة السياسية الموجودة بالخلافة العثمانية، وقاموا بإرساء نظام حكم مختلف عن سابقه يجمع بين الصبغة العسكرية والدينية وتعاقبت عليه أربعة حكومات بداية من حكومة البيلربايات ونهاية بحكومة الدايات.

- من مميزات نظام الحكم العثماني أنه كان مبنى على أساس مؤسساتي، حيث قامت العثمانيون باستحداث مؤسسات لم تجن موجود قبل مجيئهم كمؤسسة الديوان وهي تمثل الجهاز السياسي الإداري الأول في الدولة ،والمؤسسة العسكرية بشقيها النظامي(الجيش البرى والبري وسنت لها قوانين ومناصب وآليات التدرج فيها، الجيش الغير النظامي لتدعيم وتثبيت حكمهم فيها بالإضافة إلى تدعيم نظامها الحربي كفرسان المخزن وفرقة زواوة والكراغلة.

- كما نظمت السلطة العثمانية الحياة الإقتصادية والمالية من خلال مؤسسة الخزينة التي تعتبر العصب الحيوي للدولة ودار السكة لتنظيم النظام النقدي وسك العملة بالإضافة إلى بيت المال لحفظ التركات و أملاك الأموات.

- حرصت السلطة العثمانية على نشر العدل بين شرائح المجتمع الجزائري ومعاقبة المخالفين للقانون من خلال مؤسسة القضاء والإفتاء التي تميزت باستحداث المذهب الحنفي فوجود قاضي ومفتي حنفي ومالكي، وسمحت هذه الازدواجية في استقلال كل طائفة دينية بمحاكم خاصة، كما عمات السلطة علي حفظ الأمن فوضعت أجهزة خاصة لها سوء في الإدارة المركزية أو المحلية لتنظيم الحياة اليومية في الجزائر.

– اهتم العثمانيون بمؤسسة الأوقاف التي كان لها دور إيجابي في شتي المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لحفاظها على الروابط الإجتماعية للمجتمع الجزائري.

– أنشأت الأتراك وظائف سامية منها وظيفة الداي والوزراء الخزناجي، خوجة الخيل، أغا الإنكشارية وغيرها وهي وظائف قيادية تسمح لصاحبه بامتلاك نفوذ سياسي في الإدارة، أما الوظائف الثانوية فهي الكتاب الأربعة والخوخات و القياد والحكام ...،و على مستوى الإدارة المحلية الباي ومساعديه الخليفة، الباش كاتب، أغا الديرة... .

– عرف المجتمع الجزائري تنوعا ملحوظا في التركيبة السكانية فقد كان عبارة عن خليط غير متجانس جمع فئات من مختلف الأعراق والأصول، فنجد الحضر والعلماء وجماعة البرانية في المدن، أما الريف فكان عبارة عن قبائل تقطن المناطق السهلية والجبلية والصحراوية، أما الفئات الأجنبية فقد بالحواضر والمدن مثل فئة الأتراك والكراغلة، الأندلسيين، اليهود والجالية الأوربية.

– كانت العلاقة بين السلطة العثمانية والعنصر الجزائري مبنية على مكانة هذا الأخير ونفوذه في الأوساط الجزائرية حيث تمتع معظم الجزائريين القاطنين في المدن بعلاقة بالسلطة علاقة طيبة بينما تباينت علاقة السلطة بالقبائل الريفية فانتهجت سياسة الود واللين لجباية الضرائب وإخماد الثورات، وسياسة الإخضاع بالنسبة للقبائل المتمردة على السلطة.

– انتهجت السلطة العثمانية سياسة المصالح المشتركة والمنافع المتبادلة بتقريب الفئات الأجنبية منها والتي مكنتهم من الوصول إلى أعلى المراتب وفرض سيطرتهم على الجوانب السياسية والاقتصادية.

– يتضح لنا بحثنا أن السلطة عملت على الاستبداد والإنفراد بالإدارة والحكم على مستوى المركز وإقصاء العنصر المحلي من جميع المناصب الإدارية والأجهزة العسكرية التي قد تسمح لهم بالارتقاء إلى المناصب السامية في الدولة، كما قامت باحتكار التجارة الخارجية من أجل منع الجزائريين من تكوين علاقات تجارية مع الدول الأجنبية في حين

فتحت المجال للعناصر والشركات الأجنبية خاصة اليهود الذين برزوا في الإدارة وأصبحوا أحد أهم ركائز الاقتصاد الجزائري .

– نستنتج أن سياسة الإقصاء التي تعرض لها الجزائريون على المستوى الداخلي والخارجي للإيالة أنها تعود إلى خوف السلطة من تحريض الدول الأجنبية للعنصر المحلي على طرد العثمانيين من بلاد المغرب الأوسط.

– قامت السلطة العثمانية بإشراك الجزائريين في بعض المناصب الحكومية في الإدارة المحلية بهدف كسب ودهم وتثبيت حكمهم في المناطق الداخلية ومن هذه المناصب نجد خوجة العرب، الباش كاتب، شيخ البلد، قيادية المدن، أغا الديرة وغيرها و ذلك لحكم عن السلطة المركزية، وسمحت لبعض القبائل المتعاونة معها بتسيير شؤون المجتمع الريفي.

– استطاعت السلطة العثمانية من خلال المشاركات الجزائرية كفرق عسكرية احتياطية من توسيع نفوذها إلى المناطق الجبلية والصحراوية، كما ساهموا في نشر الأمن والاستقرار في الإيالة من خلال إخمادها الثورات ومساهمتها في تحصيل الضرائب، في المؤسسة البحرية فكانت هناك بعض المشاركات جزائرية خاصة في أواخر العهد العثماني في قيادة الأسطول كالرايس حميدة و المغاربي الكبير.

– نستنتج من البحث أن سياسة الإقصاء التي ابتعها العثمانيون اتجاه الجزائريين ساهمت في إضعاف الإيالة الجزائرية في مختلف الجوانب ففي الجانب سياسي أصبحت الفئات الأجنبية خاصة اليهود في التحكم في الإدارة و تعين الموظفين حسب مصالحهم وتحكموا في الشؤون الخارجية خاصة في ما يخص العلاقات الجزائرية الأوربية حيث كان اليهود يتدخلون في توقيع معاهدات السلم والصداقة وأما الجانب الاقتصادي فقد عرف انهيار بسبب الشركات الأجنبية التي وضعت الإيالة في أزمة ديون كأزمة الديون الفرنسية التي أسفرت عن بداية نهاية الوجود العثماني في الجزائر الذي نخرت كيانه التمردات والثورات الداخلية من طرف الجزائريين الناقمين على سياسة العثمانيين اتجاههم.

– بالرغم من أن مشاركة الجزائريين في مؤسسات الحكم العثماني كانت محتشمة إلا أنها ساهمت في تثبيت الوجود العثماني في القطر الجزائري و استمراره وتوسيع نفوذ سلطتهم إلى المناطق البعيدة عن الإدارة المركزية، بالإضافة إلى دورهم الفعال في تنظيم التجارة الداخلية التي كانت مورد دخل لهم، و مساهمتهم في نجاح عملية جباية الضرائب.

الملاحق

الملحق رقم (01): خريطة الوضع السياسي للمغرب الأوسط في مطلع القرن 16م. [1]

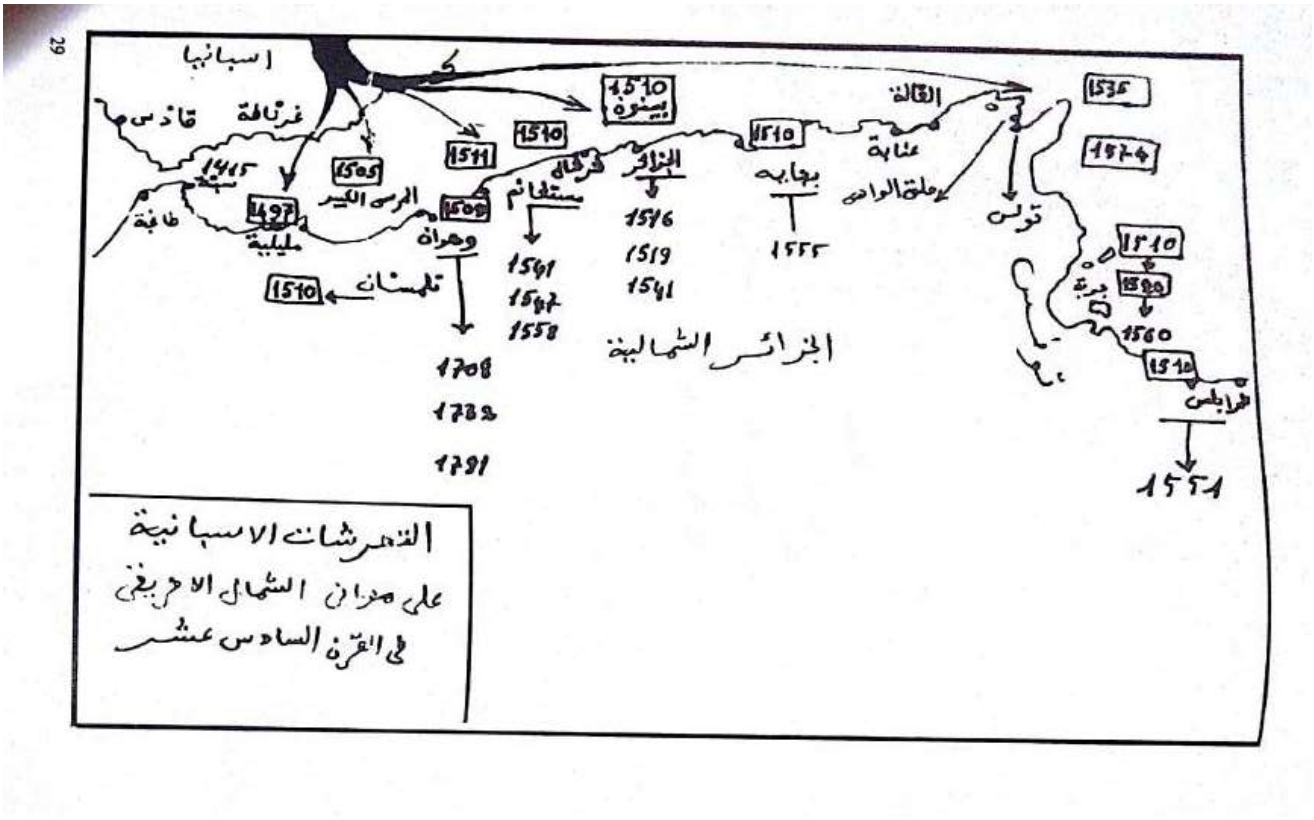

[1]- يحيى بوعزيز، **علاقات الجزائر الخارجية مع دول وممالك أروبا 1500-1830م**، طبعة خاصة، دار البصائر للنشر والتوزيع، 2009، ص 29.

الملحق رقم (02): خريطة لأهم المدن الأناضول التي كانت مناطق تجنيد. [1]

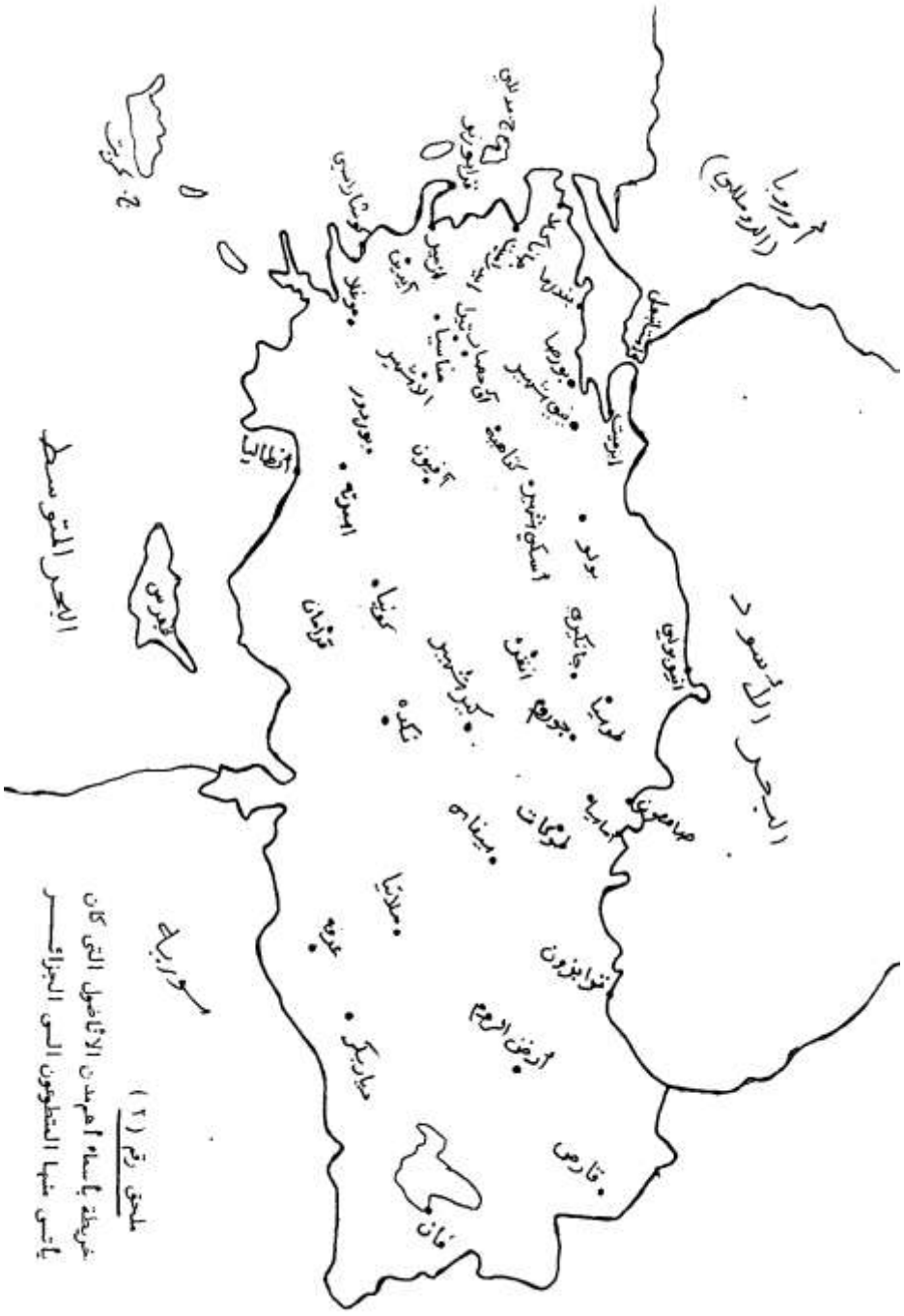

ملحق رقم (٢)
خريطة بأسماء أهم المدن الأناضول التي كان يأتي منها المتطوعون الى الجزائر

[1]- خليفة حماش، المرجع السابق، ص 246.

الملحق رقم (03): النفوذ المضروبة بدار السكة والمستعملة في إيالة الجزائر خلال العهد العثماني. [1]

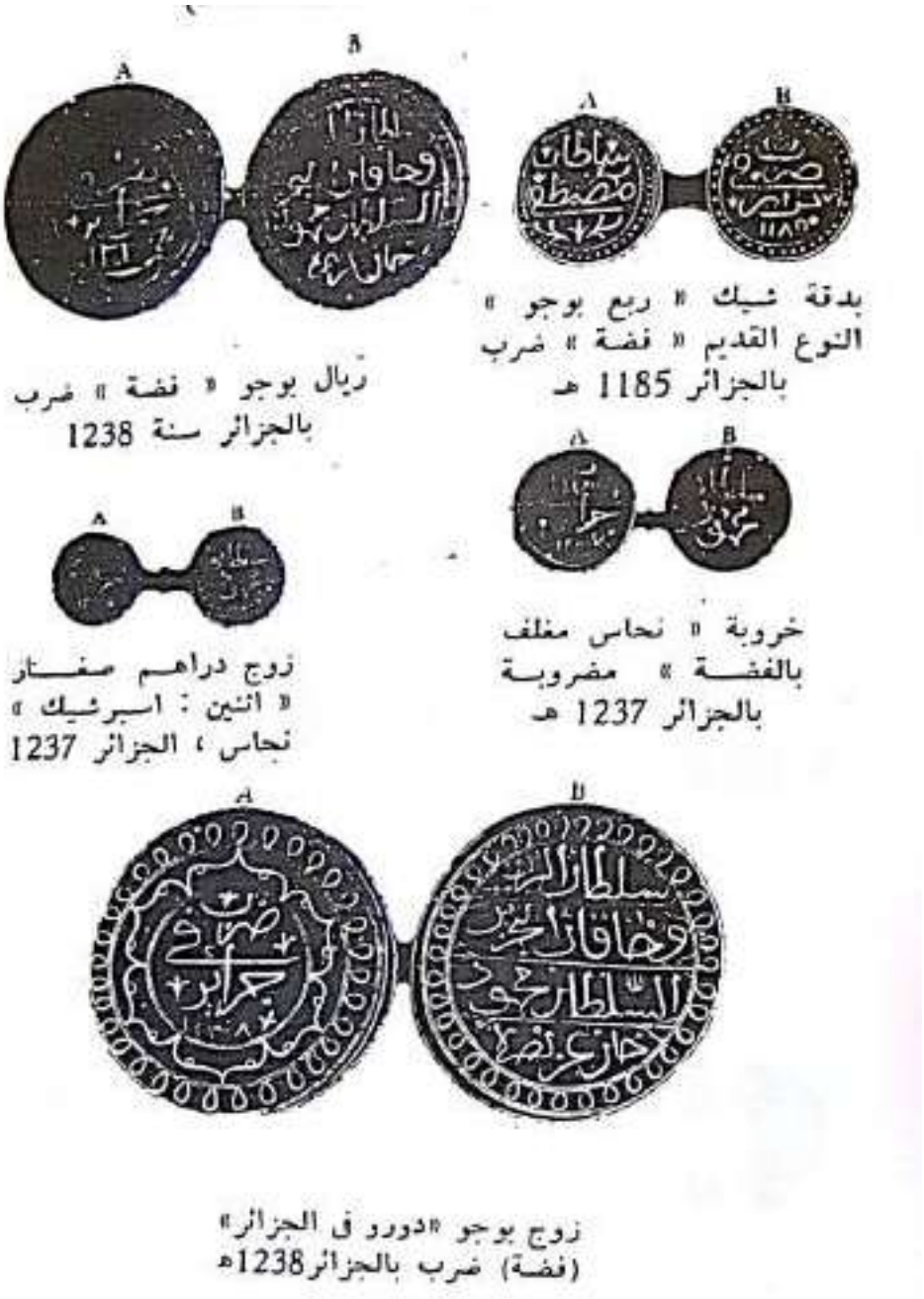

بدقة شيك « ربع بوجو »
النوع القديم « فضة » ضرب
بالجزائر 1185 هـ

ريال بوجو « فضة » ضرب
بالجزائر سنة 1238

خروبة « نحاس مغلف
بالفضة » مضروبة
بالجزائر 1237 هـ

زوج دراهم صغار
« اثنين : اسبرشيك »
نحاس ، الجزائر 1237

زوج بوجو «دورو ق الجزائر»
(فضة) ضرب بالجزائر1238هـ

[1]- ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي...، المرجع السابق، ص 337.

الملحق رقم (03): قائمة بأسماء بايات قسنطينة العرب. [1]

اسم الباي	وصف صالح العنتري للباي	تاريخ تولي الباي للحكم
1 فرحات باي	ورجعوا حاكم من البلدية... لم يجدوا أهل البلاد رجلا أحسن من سي فرحات كان ذا عقل ودار كبيرة فاتفقوا عليه وخبروا حضرة الباشا به فكتب له الأمر وأرسل له القفطان، ص8	1056هـ/1647م
2 محمد باي بن فرحات[1]	طلب(فرحات باي) من الباشا أن يسرحه ويرجع باي آخر...فلم يرض بعزله ولا الأكابر الذين قدموا معه من قسنطينة بل قالوا له إذا لم يقدر هو فابنه فقال لهم الباشا وما اسم ابنه قالوا اسمه محمد فقال لوزيره أكتب الأمر إليه ص 9	1063هـ/1653م
3 رجب باي	تولى رجم باي...وهو عم محمد باي بن فرحات فكان رجم باي سيرته مليحة واقف في حقوق الناس وهو الذي بنى في قسنطينة جامع يتسمى بجامع رحبة الصوف ص9	1077هـ/1666م
4 خير الدين باي	تولى عام أربعة وثمانين ...وجميع ما ذكرنا كلهم عرب ومن بعدهم تولوا الترك ص10	1084هـ/1672م
5 علي خوجة باي بن فرحات	وكان رجل مليح أحكامه بالعدل وسيرته مرضية ص10	1104هـ/1692م
6 أحمد خوجة باي	وهو ولد أحمد بن فرحات باي...وهو أخو محمد باي بن فرحات ص13	1112هـ/1700م
7 حمودة باي	وهو عربي من أهل البلاد ص14	1119هـ/1707م
8 علي باي بن حمودة	وهو عربي أيضا ص14	1120هـ/1708م
9 عبد الرحمن باي بن فرحات	تولى عبد الرحمن باي بن فرحات..ومن بعده تولى دنقزلي باي...وهو تركي ص14	1122هـ/1710م

[1]- جميلة معاشي، الأسرة المحلية...، المرجع السابق، ص 361.

قائمة البيبليوغرافية

المصادر:

1.خوجة حمدان بن عثمان: المرآة، تقديم وتعريب وتحقيق، محمد العربي الزبيري منشورات Anefp، الجزائر، 2005.

2.دوفال ألبر: الرايس حميدو، تعريب محمد العربي الزبيري، المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر، 1972.

3.سبنسر وليم: الجزائر في عهد رياس البحر،تعريب وتقديم عبد القادر زبادية،دار القصبة للنشر،الجزائر، 2007.

4.شالر وليام: مذكرات وليام شالر قنصل أمريكا في الجزائر(1816-1824م) تعريب وتقديم إسماعيل العربي، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، الجزائر، 1982.

5.شاوش حسين بن رجب ابن المفتي: تقييدات ابن المفتي في تاريخ باشاوات الجزائر وعلمائها، تحقيق فارس كعوان، الطبعة1، بيت الحكمة، الجزائر، 2009.

6.شوفالييه كورين، الثلاثون سنة الأولى لقيام دولة مدينة الجزائر(1510-1541م) ترجمة جمال حمادنة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.

7.الورثيلاني بن محمد الحسين: نزهة الأنظار في فضل علم التاريخ والأخبار أو الرحلة الورثيلانية، الطبعة1، المكتبة الثقافية الدينية، القاهرة، 2006.

8. كاثكارت : مذكرات أسير الداي كاثكارت قنصل أمريكا في المغرب، ترجمة وتعليق اسماعيل العربي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982م

المراجع:

1.أغلو إحسان أكمل الدين: الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، تعريب صالح سعداوي الجزء2 مركز الأبحاث التاريخية، منظمة المؤتمر الإسلامي، اسطنبول، 1999.

2.ألتر سامح عزيز: الأتراك العثمانيون في شمال إفريقيا الشمالية، ترجمة محمود علي عامر، الطبعة1، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، لبنان ،1989.

3.إيشبودان العربي، مدينة الجزائر تاريخ عاصمة، ترجمة جناح مسعود، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007.

4.بن أشنهو بن أبي زيان عبد الحميد: دخول الأتراك العثمانيين إلى الجزائر، الجزائر 1976.

5.بن حموش أحمد مصطفى: فقه العمران الإسلامي من خلال الأرشيف العثماني الجزائري(1549-1830م)، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، دبي الإمارات، 2000.

6.(.....): المدينة والسلطة في الإسلام(نموذج الجزائر في العهد العثماني)، دار البشاير للطباعة والنشر، 1999.

7.بنت جعفر أماني: دور الإنكشارية في إضعاف الدولة العثمانية، الطبعة1، دار القاهرة 2007.

8.بوحوش عمار: التاريخ السياسي للجزائر في العهد العثماني من البداية ولغاية1962م الطبعة1، دار الغرب الإسلامي، 1997.

9.بوعزيز يحي: الموجز في تاريخ الجزائر، الجزء2، ديوان المطبوعات الجامعية.

10. (.....):علاقات الجزائر الخارجية مع دول وممالك أروبا 1500-1830م طبعة خاصة، دار البصائر للنشر والتوزيع، 2009.

11. بوناري رابح: ذخائر المغرب العربي-المغرب العربي وثقافته، دار البصائر الجديدة 2019.

12. الجيلالي عبد الرحمان: تاريخ الجزائر العام(1514م-1830م)، الطبعة7 الجزء3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994.

13. دراج محمد: الدخول العثماني إلى الجزائر ودور الإخوة بربروس(1512-1543م) تصدير ناصر الدين سعيدوني، الطبعة1، شركة الأصالة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012.

14. درياس يمينة: دار السكة في العهد العثماني، الطبعة1، دار الحضارة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2007.

15. سعد الله أبو القاسم: تاريخ الجزائر الثقافي(1500-1830)،الجزء الأول،دار الغرب الإسلامي،الطبعة1،بيروت، 1998.

16. (.....): محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث(بداية الاحتلال)، الطبعة3، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1976.

17. سعودي العربي محمد: المؤسسات المحلية في الجزائر الولاية-البلدية 1516-1962م ديوان المطبوعات الجامعية.

18. سعد الله فوزي: يهود الجزائر هؤلاء المجهولون، الطبعة2، شركة دار الأمة للطباعة والنشر، 2004.

19. سعيدوني ناصر الدين: النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني(1792-1830) البصائر للنشر والتوزيع ،الطبعة3،الجزائر،2012.

20. (.....): دراسات تاريخية في الملكية والوقف والجباية الفترة الحديثة، الطبعة1 دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2001.

21. (.....): ورقات جزائرية، دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني الطبعة2، منقحة، دار البصائر، الجزائر، 2009.

22. (.....): المهدي بوعبدلي: الجزائر في التاريخ(العهد العثماني)، الجزء4، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1984.

23. السليماني أحمد: النظام السياسي الجزائري في العهد العثماني، مطبعة دحلب حسين داي الجزائر.

24. شويتام أرزقي: نهاية الحكم العثماني في الجزائر وعوامل انهياره 1800-1830م الطبعة1، دار الكتاب العربي، الجزائر، 2011.

25. العسيلي بسام: خير الدين بربروس والجهاد في البحر(1457-1547م) الطبعة1 دار النفائس، بيروت، 1980.

26. طقوش سهيل: تاريخ العثمانيين من قيام الدولة إلى الانقلاب على الخلافة الطبعة3، دار النفائس، 2013.

27. عباد صالح: الجزائر خلال الحكم التركي(1514-1830م)، دار هومة، 2012.

28. عبد القادر نور الدين: صفحات من تاريخ مدينة الجزائر من أقدم العصور إلى انتهاء الحكم التركي، مطبعة البعث، قسنطينة، 1965.

29. عمورة عمار: الموجز في تاريخ الجزائر، الطبعة1، الجزء2، دار ريحانة للنشر والتوزيع الجزائر، 2002.

30. عميراوي حميدة: الجزائر في أدبيات الرحالة والأسرى خلال العهد العثماني، مذكرات تيدينا أنموذجا، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2003.

31. غطاس عائشة وأخريات: الدولة الجزائرية الحديثة ومؤسساتها، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر1954، 2007.

32. فارس خير محمد: تاريخ الجزائر الحديث من الفتح العثماني إلى الاحتلال الفرنسي الطبعة1، 1969.

33. فكاير عبد القادر: الغزو الإسباني للسواحل الجزائرية(910-1206ه/1505-1792م) دراسة تتناول الآثار السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية على الجزائر.

34. قنان جمال: معاهدات الجزائر مع فرنسا(1619-1830)، طبعة خاصة، الجزائر،1987.

35. كوران أرجومنت: السياسة العثمانية اتجاه الاحتلال الفرنسي للجزائر، ترجمة عبد الجليل التميمي، منشورات الجامعة التونسية، 1970.

36. المدني أحمد توفيق: حرب الثلاثمائة سنة بين الجزائر وإسبانيا(1492-1792م)، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، قسنطينة، الجزائر.

37. الميلي بن محمد مبارك: تاريخ الجزائر في القديم والحديث، الجزء2، المؤسسة الوطنية للكتاب.

38. محرز أمين: الجزائر في عهد الأغوات(1659-1671م)، البصائر الجديدة الجزائر 2013.

39. معاشي جميلة: الأسر المحلية الحاكمة في بايلك الشرق الجزائري من القرن16م إلى القرن17م، ديوان المطبوعات الجامعية.

40. هلايلي حنيفي: أوراق في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر، 2009.

41. (.....): بنية الجيش الجزائري خلال العهد العثماني، دار الهدى، عين مليلة الجزائر.

42. وولف.ب.جون: الجزائر وأوروبا(1500-1830م)، ترجمة أبو القاسم سعد الله عالم المعرفة، الجزائر، 2009.

الرسائل والأطروحات الجامعية

أ_ أطروحة الدكتوراه:

1. بوشيبة دهيبة: اليهود والنصارى في الجزائر خلال العهد العثماني على ضوء الوثائق العثمانية والمصادر الغربية، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجيلالي ليابس، سيدي بلعباس، الجزائر.

2. بودربالة نور الدين:العائلات النافذة في بايلك الغرب 1792ــ1830م مقارنة اجتماعية وسياسية، أطروحة دكتوراه، 2019.

3. بن عتو بلبراوت: المدينة والريف بالجزائر في أواخر العهد العثماني، أطروحة دكتوراه، جامعة وهران، الجزائر، 2008.

4. بو سعيد عبد الرحمان: الأوقاف والتنمية الاجتماعية والاقتصادية بالجزائر، رسالة ماجستير في إطار المدرسة الدكتورالية- الدين والمجتمع، جامعة وهران ، الجزائر، 2012.

5. خروبي فتيحة :المسكوكات العثمانية المحفوظة بمتحف أحمد زبانة بوهران (دراسة أثرية – فنية) أطروحة دكتوراه علوم في الآثار الإسلامية ، جامعة أبي بكري بلقايد، الجزائر، 2019.

6. دحماني توفيق: الضرائب في الجزائر (1792- 1865) ــ دراسة مقارنة، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث و المعاصر، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2018.

7. رحموني عبد الجليل: العلاقة بين السلطة المركزية والبايليكات في الجزائر العثمانية(1520-1830م) أطروحة دكتوراه، جامعة الجيلالي اليابس، سيدي بلعباس 2020.

8. شويتام أرزقي: المجتمع الجزائري و فعالياته في العهد العثماني (1519م-1830م)رسالة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر،2006.

9. شدري معمر رشيدة: السلطة الروحية والسلطة السياسية في الجزائر العثمانية" 1518م ــ 1830م" أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث، جامعة الجزائر، الجزائر، 2018.

10. شلبي شهرزاد:المؤسسات في الجزائر أواخر العهد العثماني المؤسسات المالية أنموذجا1798م ــ 1830م) أطروحة دكتوراه، جامعة باتنة،الجزائر، 2016.

11. شيخ فطيمة: اليهود في الجزائر خلال العهد الاستعماري(1830م ــ 196م)مقاربة سياسية اقتصادية، اجتماعية أطروحة دكتوراه علوم في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجيلالي، اليابس سيدي بلعباس ، الجزائر.

12. صغير عبلة: السلطة والمجتمع الجزائري نهاية القرن 18م وبداية19م من خلال المصادر الأوربية، أطروحة دكتوراه، جامعة وهران، 2021م.

13. طوبال فاطمة الزهراء: النخبة الثقافية و السلطة في الجزائر في عهد الدايات(1671م-1830م)، رسالة دكتوراه في التاريخ الحديث، جامعة أحمد بن بلة، وهران 2020.

14. غطاس عائشة: الحرف والحرفيون بمدينة الجزائر(1700م ــ 1830م) مقاربة اجتماعية واقتصادية، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر،2001.

15. لزغم فوزية: البيوتات والأسر العلمية بالجزائر خلال العهد العثماني ودورها الثقافي والسياسي (1520ــ 1830)أطروحة دكتوراه في التاريخ ، جامعة وهران الجزائر، 2014.

16. لعباسي محمد : الإفتاء في الجزائر العثمانية، أطروحة دكتوراه في التاريخ جامعة وهران، الجزائر.

17. مشرفي جميلة: الأسواق في بايلك الغرب خلال عهد الدايات (1671ــ 1830) أطروحة دكتوراه في تاريخ الحوض الغربي للمتوسط: تاريخ وحضارة، جامعة مصطفى إسطنبولي، معسكر،الجزائر، 2018.

18. معاشي جميلة: الإنكشارية والمجتمع في بايلك قسنطينة نهاية العهد العثماني أطروحة دكتوراه، جامعة منتوري، قسنطينة.

19. ميلودي محمد: الموظفون في الجزائر خلال العهد العثماني، أطروحة دكتوراه قسنطينة، 2019.

ب_رسائل الماجستير:

1. بوغداده الأمير: المؤسسات في الجزائر أواخر العهد العثماني(القضاء نموذجا) رسالة ماجستير في تاريخ الجزائر خلال العهد العثماني، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، الجزائر، 2008.

2. بوشناقي محمد: الجيش الإنكشاري خلال العهد العثماني في الجزائر (1700م ــ 1830م)رسالة ماجستير جامعة وهران،2002.

3. بهلول ربيعة: النظام الإداري العثماني في الجزائر ومراحل تطوره (1519م ــ 1830م) رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، الجزائر ، 2016.

4. التمالي عائشة: التشكيلات العسكرية الأهلية في العهد العثماني1518-1830م رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2016.

5. حرفوش عمر:الإدارة الجزائرية ي العهد العثماني "الإدارة المركزية" نموذجا رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2009.

6. حالة خديجة:الجاليات الأوروبية في الجزائر إبان العهد العثماني 1700م ــ 1830م، رسالة ماجستير الجامعة الإفريقية العقيد أحمد دراية، أدرار الجزائر، 2013م.

7. حفصي لطيفة: المجتمع و السلطة القضائية المجلس العلمي بالجامع الأعظم بمدينة الجزائر1710ـــــ1830م نموذجا، رسالة ماجستير في التاريخ، جامعة الجزائر الجزائر2012م.

8. خليفة إبراهيم: العلاقات بين إيالة الجزائر والباب العالي من سنة ــ1798م إلي 1824م رسالة ماجستير، كلية الأدب جامعة الإسكندرية،1988م .

9. رحموني عبد الجليل:اهتمامات المجلة الإفريقية بتاريخ الجزائر العثمانية (1520م-1830م)رسالة ماجستير في التاريخ الحديث و المحاضر،جامعة الجيلالي ليابس، سيدي بلعباس،2015.

10. شدري معمر رشيدة: العلماء والسلطة العثمانية في الجزائر فترة الدايات(1671ــ 183م) رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، جامعة الجزائر، الجزائر 2006.

11. كمال بن صحراوي:الدور الدبلوماسي ليهود الجزائر أواخر عهد الدايات، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، جامعة مصطفى اسطنبولي، معسكر، 2008.

12. طالي معمر سميرة: القوة المحلية في بايلك الغرب الجزائري أواخر العهد العثماني 1792م ــ1831م ، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر،2010م.

13. عمار مصطفى:الصراع علي السلطة في العهد العثماني في فترة الدايات(1671م ــ1830م) رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2010م.

14. عقاد سعاد: الفلاحون الجزائريون والسلطة العثمانية في الجزائر (1519ــ1830م)دار السلطان أنموذجا، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر جامعة وهوان، 2014

15. كليل صالح: سياسة خير الدين في مواجهة المشروع الاسباني لاحتلال المغرب الأوسط، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة العقيد الحاج لخضر باتنة 2007م.

16. كشرود حسان : رواتب الجند وعامة الموظفين وأوضاعهم الإجتماعية (1711ــ1837م) رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، جامعة الجزائر،1980.

17. لنوار صبرينة: مؤسسة بيت المال ودورها الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر خلال العهد العثماني، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2010م.

18. مريخي رشيد: الجزائر في عهد الداي مصطفي باشا(1798 -1805م) رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، جامعة الجزائر، 2011.

19. موساوي فلة القشاعي المولودة : النظام الضربيى بالريف القسنطيني أواخر العهد العثماني (1771ــ1837م) رسالة ماجستير في التاريخ الحديث ، جامعة الجزائر 1999.

المجلات و الدوريات:

1. أحمد سعودي:علاقة القوى الروحية بالإدارة العثمانية في إيالة الجزائر (1519م-1830م)ـ المرابطون و الطرق الصوفيةـ أنموذجا، مجلة الدراسات الإسلامية، العدد 11، جوان2018.

2. أجقو علي، شهرزاد شلبي: مؤسسة الخزينة في الجزائر أواخر العهد العثماني ودورها الاقتصادي والعسكري(1798ـــ1830م) مجلة علوم الإنسان والمجتمع ،العدد 21، 2010م.

3. أسعيد عليوان: أوقاف الجزائر في العهد العثماني، مجلة الأحياء، العدد 11.

4. أيت حبوش حميد: معالم الدولة الجزائر الحديثة في ظل السلطة العثمانية، مجلة عصور العدد 32، 33، مارس 2017.

5. المشهداني مؤيد محمود ، سلوان رشيد رمضان : أوضاع الجزائر خلال العهد العثماني (1518ـ1830م) مجلة الدراسات التاريخية والحضارية ، المجلد 5، العدد16 أفريل 2013.

6. بن جبور محمد :البحرية في أواخر العهد العثماني ، مجلة عصور، الأعداد 13 /12 14.

7. بو سليم صالح، علون عبد القادر: تجارة القوافل الصحراوية بين الجزائر وطربلس الغرب على العهد العثماني،مجلة آفاق للعلوم، العدد 10، 2018.

8. بوشناقي محمد: علماء المذهب الحنفي في الجزائر خلال العهد العثماني(10ـــ13هـ /16ـ19م) مجلة العصور، العدد 16ـ 17 ، أفريل 2015.

9. بابه عائشة: الأوضاع السياسية في الجزائر في العهد العثماني (1519-1830م)مجلة متون، المجلد8 العدد4، 2017م.

10. بحري أحمد: ضرائب الجزائر من خلال بعض الظهائر المازونية، مجلة الجزائر للمخطوطات، جامعة وهران.

11. بوشيبة فازية :التنظيم الإداري في بايلك التيطري خلال العهد العثماني، مجلة الدراسات التاريخية م11 ،ع1، الجزائر، 2010.

12. بن الصغير رحيمة:مقام سيدي عبد الرحمان وتأثيره علي الثقافة الجزائرية الأصيلة، مجلة عصور، المجلد 3، العدد 2، 2016.

13. توتة إسماعيل، يوسف صافي: الرايس حميدو أول بحار محلي في أسطول الجزائر العثمانية (1778 ــ1815م)مجلة رؤي في الأدب والعلوم الإنسانية،العدد1.

14. حيمي عبد الحفيظ: الطريقة التجانية في الجزائر وموقف السلطة العثمانية منها من خلال 1782م ـــــ م1826، مجلة أفاق فكرية، المجلد 04، 2008.

15. دبوب محمد:الفترة العثمانية وطبيعة الكتابات التاريخية حولها(1516ــ1830م) مجلة الحقيقة، العدد42، أدرار، 2018.

16. داودــ م: تنظيم الجيش بعد انضمام الجزائر إلى الدولة العثمانية ودوره في مواجهة الأخطار الداخلية والخارجية مجلة عصور، العدد 32ــ 33،الجزائر، 2017.

17. رموم محفوظ: سوق العمل أو الوظائف الإدارية والعلمية في الجزائر خلال العهد العثماني مجلة المؤرخ العربي، العدد17، مصر، 2009م.

18. رضوان نبيل عبد الحي: تطور الأسطول في ظل أبرز الحضارات البحرية للبحر الأبيض المتوسط، مجلة المؤرخ المصري، دراسات وبحوث في التاريخ والحضارة، كلية الأدب، جامعة القاهرة، العدد 20، 1999.

19. سعيدوني ناصر الدين: الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لولايات المغرب العثماني (الجزائر، تونس، طربلس الغرب) من القرن 16/ إلى القرن 19م حوليات الأدب والعلوم الاجتماعية، العدد31، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت 2010م.

20. سعيدى خير الدين:الجهاز الأمني في مدينة الجزائر خلال العهد العثماني، مجلة كان،العدد17، 2013.

21. سباك رشيد: الرايس حميدو (1770ـ1815) مجلة الدراسات التاريخية العسكرية،المجلد4، العدد1، الجزائر.

22. شعبان نور الدين: علاقة السلطة العثمانية بإمارة الصحراء الكبرى، المجلة التاريخيةالمجلد4 العدد2، 2020.

23. عبيد مصطفي: القضاء بالجزائر خلال العهد العثماني، عصور الجديدة، العدد 11ـ 12، 2014.

24. لعباسي محمد: علاقة رجال الإفتاء بمحيطهم في الجزائر خلال العهد العثماني مجلة الحضارة الإسلامية العدد 21، 2014.

25. لنور صبرينة: آلية تسير بيت المال في الجزائر خلال العهد العثماني، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربية والإنسانية، العدد 26، جامعة بابل، 2016م.

26. لمقدم عمر: جوانب من التنظيم المالي في الجزائر خلال العهد العثماني، قيس للدراسات الإنسانية والاجتماعية، المجلد3، العدد2.

27. موسم عبد الحفيظ: التعايش المذهبي بين الحنفية والمالكية في الجزائر خلال العهد العثماني، الناصرية للدراسات الاجتماعية والتاريخية، المجلد10، العدد 1، 2019.

28. هلايلي حنيفي: التنظيم العسكري للبحرية الجزائرية في العهد العثماني، مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، العدد24، 2007.

29. ـــــــــــ: الشرطة والقضاء في مدينة الجزائر خلال العهد العثماني بين ثنائية المصادر المحلية والمصادر الغربية، المجلة التاريخية المغاربية، العدد 134، منشورات التميمي للبحث العلمي تونس 2009.

فهرس المذكرة

كلمة الشكر

إهداء

مقدمة.....أ

مدخل.....13

الفصل الأول: مؤسسات الحكم العثماني في إيالة الجزائر

المبحث الأول: المؤسسات السياسية والعسكرية.....27

- الإدارة المركزية.....27
- إدارة البياليك.....32
- المؤسسة العسكرية.....34

المبحث الثاني: المؤسسات الاقتصادية.....39

- الخزينة.....39
- دار السكة.....40
- بيت المال.....42

المبحث الثالث: المؤسسات الدينية.....44

- القضاء.....44
- الإفتاء.....47
- الأوقاف.....48

الفصل الثاني: مجالات الإقصاء ومواطن المشاركة.

المبحث الأول: علاقة السلطة بالسكان.....52

- علاقة السلطة بالجزائريين.....52
- علاقة السلطة بالفئات الأجنبية.....57

المبحث الثاني: مظاهر ومواطن الإقصاء.....59

- الإدارة والحكم.....59

- التمثيل الدبلوماسي.....61
- الجهاز العسكري، البري والبحري.....62
- الإقصاء الإقتصادي.....64

المبحث الثالث: مجالات المشاركة.....66
- إدارة شؤون البيالك.....66
- تسيير شؤون القبائل.....68
- الوظائف العسكرية.....69
- النشاط التجاري الداخلي.....73

الفصل الثالث: تداعيات سياسة الإقصاء والمشاركة.

المبحث الأول: أثار سياسة الإقصاء على إيالة الجزائر.....76
- سياسية.....76
- اقتصادية.....81

المبحث الثاني: أثار سياسة المشاركة على الجزائر.....87
- سياسية.....87
- اقتصادية.....89

خاتمة.....92

الملاحق.....97

البيبليوغرافية.....102

فهرس المذكرة.....115